الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في ما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي
Vice rectorat de la formation supérieure de post-graduation, de l'habilitation universitaire et de la recherche scientifique
جامعة وهران
Université d'Oran
كلية الآداب اللغات والفنون
قسم اللغة العربية و آدابها

# مذكرة لنيل شهادة ماجستير

## الموسومة بـ

# التفريع الدلالي في مواد باب الهمزة من معجم العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني(650هـ)

إعداد الطالبة:
❖ مهري فاطمة

إشراف الدكتورة:
هني سنية

لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| • الدكتور عبد الخالق رشيد | رئيسا |
| • الدكتور مصطفاوي عمار | مناقشا |
| • الدكتورة هني سنية | مشرفة ومقررة |

السنة الجامعية: 2010 – 2011.

الحمد لله الذي هدى أولياءه نهج الهدى، و أجرى على أيديهم الخيرات ونجّاهم من الرّدى، و الصلاة و السلام على سيّدنا محمّد المصطفى، المنقــذ من الضلالة و العمى، و على آله الطاهرين، و صحبه أعلام التّقى.

امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية تعتمد على خصائص و مزايا تضمن حيويتها و استمراريتها، و ظاهرة الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية و من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ، ممّا أكسبها ثراء في المفردات و جعلها قادرة على استيعاب مستجدات الحياة من أفكار وعلوم و فنون متنوعة.

و الألفاظ العربية دائمة الاتّصال بأصولها الاشتقاقية التي تحيل إلى دلالة اشتقاقية تجمع ما تفرّع عن تلك الأصول من كلمات ذات معان مختلفة، التي قد تبدو في بعض الأحيان منقطعة الصلة عن الدّلالة الاشتقاقية للمادّة، و قد تعرّض علماء اللّغة العرب إلى الدّلالة الاشتقاقية و تفرّع المعاني عنها في المادّة اللّغوية، في ثنايا مؤلّفاتهم وضمن أعمال لغوية أخرى، بحيث لم تفرد في تأليف مستقلّ، لذلك ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا إبراز هذه الفكرة في واحد من أهــم مصادر اللغة العربية و هو معجم " العباب الزّاخر و اللّباب الفاخر " لمؤلّفه " رضيّ الدّين الحسن بن محمد الصّغاني "، فكان عنوان المذكرة موسوما بـــ : " التفريع الدّلالي في مواد باب الهمزة من معجم العباب الزاخر و اللّباب الفاخر ".

و يعود اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عديدة نذكر منها :

- حبّنا الشديد للغة العربية و غيرتنا عليها.

- و الرّغبة في الاهتمام بجهود السلف اللغوية، و بخاصة المسائل الدلالية.
- و محاولة إبراز مسألة الدّلالة الاشتقاقية في الفكر اللغوي العربي.
- و تحديد دورها في إثراء اللغة العربية و تنميتها.

انطلاقا من هذا جاء بحثنا على الشكل الآتي :

مدخل و ثلاثة فصول و خاتمة و فهارس عامة.

حيث خصّصنا المدخل للتحديدات اللغوية و الاصطلاحية لمفاهيم محورية في بحثنا، و هي : الأصل، الفرع، الدلالة، التفريع الدلالي. كما تعرّضنا إلى حياة " الصّغاني " بصفة عامّة و العلميّة بصفة خاصّة.

و تطرقنا في الفصل الأوّل إلى صياغة " الصغاني " للدّلالة الاشتقاقية في معجمه " العباب "، حيث تضمن عدّة مباحث، بدأناه بدراسة المعجم من خلال جزئه الأوّل منهجا و محتوى، ثمّ تطرّقنا إلى مفهوم الدلالة الاشتقاقية في الفكر اللغوي العربي، و خصصنا معجم العباب بالدراسة من حيث المنهج الذي اتّبعه " الصغاني " في ذكر الدلالة الاشتقاقية للمواد اللغوية، و حاولنا أن نستخلص – من قراءتنا لاستعمالات المواد – رأيه في مصدر تفريع المادّة الاشتقاقية.

و عمدنا في الفصل الثاني إلى وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها بالتطرّق إلى مفهوم كل من الوحدة و التعدّد، و ما ذكره العلماء القدامى في مؤلّفاتهم وصولا إلى رأي " الصّغاني " في وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها، أشرنا إلى موقف بعض العلماء المحدثين من ذلك.

أمّا الفصل الثالث فتناولنا فيه العلاقات الدلالية في عمليّة التفريع الدّلالي، فاقتضى منا ذلك أن نتطرّق إلى عناصر الدلالة، ثمّ ذكرنا أهمّ أنواع العلاقات الدلالية مركّزين على ظاهرة تعليل الألفاظ في العربية قصد الوصول إلى تحديد رأي " الصّغاني " في ذلك، كما أشرنا إلى مظاهر التفريع الدّلالي في المادّة اللغوية.

أمّا فيما يتعلّق بطبيعة المنهج الذي اتّبعناه في بحثنا، فإنّه تــراوح بين المنهج الوصفي التحليلي الذي تجلّى في عــرض أمثلة الدّلالــة الاشتقاقية التي وظّفــها " الصّغاني " في معجمه و العلماء القدامى في مصنّفاتهم و تحليلها؛ والمنهج التاريخي الذي تجلّى في التّتبع الزّمني لما ذكره العلماء القدامى في الدلالة الاشتقاقية و وحدتها و تعدّدها.

و لكون دراستنا في معجم " العباب " اعتمدنا على أهمّ المعاجم اللغوية العربية منها: "مقاييس اللغة " لابن فارس و " لسان العرب " لابن منظور، بالإضافة إلى كتب التفسير منها: " تفسير غريب القرآن " لابن قتيبة و " المفردات في غريب القرآن " للأصفهاني، و كتب التصريف، و كذا كتب التراجم.

و لا يخفى على أحد أنّ البحث العلمي لا يخلــو من المتاعب و الصعوبات، و أوّل الصّعوبات التي واجهتنا تمثلت في : عدم الحصول على معجم " العباب " كاملا، و ذلك راجع إلى عــدم طبع كلّ أجزائه و كذلك قــلّة المراجع التي خصّت معجم " العباب " بالدراسة مقارنــة بمعاجم أخرى مثل " مقايــيس اللغة " و" لسان العرب ".

و لا يفوتنا أن نتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة، الدّكتورة " **هنّي سنيّة** " التي تتبّعت خطوات هذا البحث، و لم تبخل علينا بنصائحها و إرشاداتها السّديدة لإخراجه في أحسن صورة.

وفي الأخير، نتمنّى أن يحظى هذا البحث بالقبول من أعضاء اللّجنة الموقّرة.

# المدخل

1 / مفهوم التفريع الدلالي.

2 / حياة الصغاني العلمية.

## 1/ مفهوم التفريع الدّلالي :

يتطلّب تحديد مفهوم التفريع الدّلالي معرفة المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية لكلّ من : **الأصل، الفرع، الدّلالة.**

### 1 – مفهوم الأصل :

**أ – لغة :**

لمعرفة معنى الفرع لابدّ من الإشارة أولا إلى معنى الأصل : لأنه لا وجود للفرع في غياب الأصل، و عليه فالأصل من حيث المعنى اللغوي هو : « واحد الأصول، يقال : أصل مؤصّل ... و يقال : لا أصل له و لا فصل؛ الأصل : الحسب، و الفصل اللسان »[1]. أو « هو أسفل كل شيء، و جمعه أصول ... »[2]. و قد عرفه الإمام أبو إسحاق الجويني كالآتي : « هو ما يبنى عليه غيره ... »[3].

إن الجامع بين هذه التعريفات هو معنى " الأساس "، ذلك أن الأس يكون أسفل الشيء عادة، و هو ما يبنى عليه غيره، و بالتالي يكون ما أضيف إلى الأصل شاملا للحسي، كالأساس الذي هو أصل للسقف و الجدار، و أصل الشجرة، أي : طرفها الثابت في الأرض، أو للعقلي، كابتـــناء المعلول على العلة، و المسبب على السبب[4].

**ب– اصطلاحا:**

للأصل تعاريف باعتبارات مختلفة، منها :

- أن يكون الأصل بمعنى " الدليل " مثل قولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة، أي : دليلهما، و منه أصول الفقه، أي : أدلّته.

---

([1]) تاج العرس، الزبيدي، 27 : 452، و مختار الصحاح، الرازي، 21.
([2]) اللسان، ابن منظور، 2 : 89.
([3]) الورقات في أصول الفقه، أبو إسحاق الجويني، 17.
([4]) ينظر : تيسير المهمات في شرح الورقات، أحمد إدريس عبده، 02، و ينظر أيضا : حاشية الديمياطي على شرح المحلي للورقات، الدّمياطي، 31.

- أن يكون الأصل بمعنى " القاعدة "، كقول النحاة : الأصل في الفاعل الرفع.
- أن يكون الأصل بمعنى " الراجح "، كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة؛ أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز[1].
- أن يكون الأصل بمعنى " الاستصحاب "، أي : أن يستمر الحكم السابق على حاله، كقولهم : الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه، بمعنى : إن الأمر الثابت في الماضي يحكم عليه في الحاضر بالحكم نفسه حتى يطرأ ما يغير ذلك الحكم[1]، و هو ما نجده عند علماء الأصول، و نلفيه أيضا عند النحاة، و مثاله : بقاء الأسماء على حالة الإعراب باعتبار الإعراب أصلا فيها حتى يطرأ طارئ يغير تلك الحالة من الإعراب إلى البناء، و العكس صحيح مع الأفعال[2].
- أن يكون الأصل في مقابلة الفرع، كقولنا : الوالد أصل الولد، أي : هو مادته الأولى. و هناك تعريفات أخرى للأصل باعتبارات أخرى أشار إليها علماء أصول الفقه خاصة[3].

## 2 – مفهوم التفريع :

### أ– لغة :

التفريع مصدر للفعل " فرّع " المشتق من الفعل " فَرَعَ " فيقـــال في اللغة : « فَرْعُ كلّ شيء أعلاه، و الجمع فروع »[4] أو هو : « خِلاف الأصل، و هو اسم لشيء يبنى على غيره »[5].

---

([1]) ينظر : تيسير المهمات في شرح الورقات، أحمد إدريس عبده، 03.
([2]) ينظر : في أصول النحو، صالح بلعيد، 27، 28.
([3]) ينظر : تيسير المهمات في شرح الورقات، أحمد إدريس عبده، 03.
([4]) مختار الصحاح، الرازي، 245، و مقاييس اللغة، ابن فارس، 4 : 491.
([5]) التعريفات، الجرجاني، 172.

و في اللّسان : « فَرْعُ كلّ شيء بمعنى أعلاه، و الفِراع ما علا من الأرض وارتفع، ... و فرَع الشيء يَفْرعُه فَرْعًا و فُرُوعًا، و تفرَّعه؛ علاه، و قيل : تفَرّع فلانٌ القومَ، علاهم، ... و يقال : هو فَرْعُ قومه، للشريف منهم، ... و أفرع في قومه و فرَّع؛ طال، ... و فرَّع و أفرع : صعَّد، و انحدر، ... و فَرّعْتُ في الجبل تفريعا؛ أي : انحدرت، و فَرَّعْتُ في الجبل صَعَدْتُ، و تَفَرَّعَتْ أغصان الشجرة؛ أي : كثرت ... و فرَّع بين القوم و فرَّق بمعنى واحد »[1].

و جاء في المعجم الوسيط ما يلي : « و فرَّع من الأصل المسائل : استخرجها وجعلها فروعا، يقال : فلان حسن التفريع للمسائل ... تَفَرَّعَ الشيء : كان ذا فُرُوعٍ ... و يقال : تفرّعَتْ المسائل تشعّبتْ، و تَفَرَّعَ منه، كان فَرْعًا له، وتَفَرَّعَ عليه : ترتّب و بنى عليه ... و فروع المسألة : ما تفرّع منها »[2].

**ب – اصطلاحا :**

أشار " التهانوي " إلى مفهوم التفريع اصطلاحا خلال شرحه لمعنى " القاعدة " بأنّه استخراج الأحكام عن القضيّة الكليّة التي هي الأصل بتحصيل تلك الصغرى (الأحكام) و ضمّها إليها[3]. وحدّده " الجرجاني " بأنّه : « جعل شيء عقيب شيء لاحتياج اللاحق إلى السّابق »[4].

**3 – مفهوم الدلالة :**

**أ – لغة :**

---

([1]) لسان العرب، ابن منظور، 38 : 3393، 3394، و الصحاح، الجوهري، 3 : 1256، 1258.
([2]) المعجم الوسيط، 684.
([3]) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، 2 : 1296.
([4]) التعريفات، الجرجاني، 65.

من متطلّبات مبحث التفريع الدّلالي، الوقوف عند مفهوم الدّلالة. فهي من حيث اللغة تعني السّداد، ورد في المعجم : « دلَّ على الشيء يَدُلُّه دَلاً و دِلالةً، فاندلّ، سدّده إليه ... والدَّلِيلُ ما يُسْتَدَلّ به، و الدَّلِيلُ : الدّال، و قد دَلَّ على الطريق يَدُلُّه دِلالة و دَلالة ودَلُولة، و الفتح أعلى ... و الدَّلِيل و الدَّلِيلِي : الذي يَدُلُّكَ ... والاسم : الدِّلالة والدَّلالة، بالكسر و الفتح، و دَلَّلْت بهذا الطريق : عرّفته، و دلَّلْت به أدلّ دِلالة، وأدْلَلْتُ بالطريق إدلالا »[1].

و الدلالة هي « طلب الدليل، و الدليل هو المرشد إلى المطلوب »[2]. وجاء في المعجم الوسيط ما يلي : « دلّ عليه و إليه دَلالة : أرشد...، فهو دالّ. و المفعول : مدلول عليه، و إليه ... و الدَّلالة : الإرشاد، وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه »[3].

و في القرآن الكريم وردت هذه اللفظة سبع مرات في مواضع مختلفة هي :

**1**- قال تعالى : ﴿ فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ الأعراف، 22.

**2**- و قال : ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَ هُمْ لَهُ نَاصِحُون ﴾ القصص، 12.

**3**- و قال : ﴿ قَالَ يَا آدَمُ هَــلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَ مُلْكٍ لا يَبْلَى ﴾ طه، 28.

**4**- و قال : ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُه ﴾ طه، 40.

**5**- و قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَ لَوْ شاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا، ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً ﴾ الفرقان 45.

**6**- و قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ المَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ سبأ، 14.

---

([1]) اللسان (د.ل.ل)، 17 : 1414.
([2]) الورقات في أصول الفقه، لأبي إسحاق الجويني، 18.
([3]) المعجم الوسيط، 294.

7- و قال : ﴿ وَ قَالَ الذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيد ﴾ سبأ، 07.

إنّ ما يمكن ملاحظته في هذه الآيات الكريمة، هو اشتراك لفظة " دلّ " في معنى الإرشاد و التوجيه، و هو المعنى ذاته الذي أوردته المعاجم العربية[1].

**ب – اصطلاحا :**

عرّفها " الراغب الأصفهاني " بقوله : « الدّلالة هي ما يُتَوَصَّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، و دلالة الإشارات و الرموز و الكتابة و العقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ »[2].

أما " الشريف الجرجاني " فقد وضّحها بقوله : « هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، فالشيء الأول هو الدّال، و الثاني هو المدلول »[3].

إنّ أوّل ما يقال على هذين التعريفين أنّهما بلغا الغاية في الدّقة؛ فالأوّل راعى فيه صاحبه شرط القصدية نظرا لأهميتها البالغة في تحديد المعنى وتقريره، و مثّل للمفهوم من بين ما مثّل به دلالة الألفاظ على المعاني، وهي الدلالة اللغوية. كما لم يفته التنبيه إلى وجـــود دلالة أخرى غير لغوية مثـــل الإشارة والرمز و غيرهما، و كلها لا تخرج عن مفهوم الدلالة التي يتواصل بها الإنسان.أما الثاني فقد أضاف تعيين الدّال و المدلول.

ما يمكن ملاحظته أن الدلالة المعنيّة في هذين التعريفين ليست هي علم الدلالة الحديث أو ما يعرف بـــ " La Sémantique "، و إنما المراد بالدلالة ما لا يمكن أن

---

(1) ينظر : معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 2 : 259، مختار الصحاح، الرازي، 111، و تاج العروس ، الزبيدي، 28 : 498.
(2) مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، 171.
(3) التعريفات، الجرجاني، 109.

يتجسد إلا بحضور مكوناته الأساسية أو العناصر الضرورية التي تتشكل منها الدلالة، وهي : الدال، و المدلول عموما، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط بينهما بغض النظر عن طبيعتها، و هو ما نجده بصورة واضحة جدا في الفكر اللساني الغربي الحديث بوجه عام[1]، و عند أهم التيارات الدلالية المعاصرة التي ركزت على دراسة المعنى وتجلياته في الخطابات، بوجـــه خاص. مثال ذلك النظرية السيميائية الفرنسية بزعامـــة " جوليان غريماس J. Griemas " الذي جعل " المجموع الدلالي " مصطلحا دالا على مكونات الدلالة و هي الدال، و المدلول، و العلاقة بينهما[2].

بالموازاة نجد أزوالد، و تزيفان قد أوضحا معنى الدلالة بقولهما : « ... يمكن أن نعرف الدلالة على أنها كيان، يمكن أن يصير محسوسا و يشير بذاته بالنسبة لمجموع مستعمليه إلى أمر غائب، و جزء العلامة الذي يمكن أن يصير محسوسا يسمى – منذ دراسة دي سوسير – بالدال، و الجزء الغائب بالمدلول و نسمي العلاقة التي تربط بينهما بالدلالة »[3].

## 4- مفهوم التفريع الدّلالي :

انطلاقا ممّا تقدّم من مفاهيم يمكن استخلاص مفهوم التفريع الدّلالي بأنّه انحدار المعاني المختلفة من معنى المادّة اللغوية الذي يجمع استعمالاتها هو دلالتها الاشتقاقية، حيث تبقى تلك المعاني محتفظة بما يربطها بالدّلالة الاشتقاقية مهما اختلفت السياقات.

---

([1]) ينظر على سبيل المثال لا الحصر :
Cours de linguistique générale. F. De Saussure , 85, et Dictionnaire de linguistique. J. Dubois, 427, 428, 430, 431,432, 433.

([2]) ينظر : Sémantique structurale A.J Griemas, 10, 11

([3]) أزوالد و تزيفان، الدلالة و المرجع دراسة معجمية، ضمن كتاب : المرجع و الدلالة في الفكر اللساني الحديث، تر: عبد القادر قنيني، 24.

## 2/ حياة الصغاني العلمية :[1]

**اسمه :**

هو الشيخ الإمام العالم رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن ابن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي الصغاني[2].

**مولده :**

ولد " الصغاني " في يوم الخميس العاشر من صفر من عام سبع و سبعين وخمسمائة هجرية (577هـ)، بمدينة " لاهور " بالهند[3]، و نشأ في غزنة، وترعرع فيها و أخذ مبادئ العلوم عن أعلامها[4].

**نسبه :**

يرجع نسب الإمام " الصغاني " إلى الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –؛ لهذا قيل له العمري[5]، و يقال له العدوي نسبة إلى بني عدي بن كعب و هم رهط عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – من قريش[6]، و اشتهر " بالصغاني " نسبة إلى مدينة " صغان "، و هي مدينة تقع فيما وراء نهر " جيجون "، و أصل هذه التسمية " جغان " و هي أعجمية معربة[7].

---

(1) ينظر ترجمته في المصادر الآتية : معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 3 : 94، 95. الجواهر المضية، محيي الدين الحنفي، 2 : 82، 85 و تاج العروس، الزبيدي(ص غ ن)، 35 : 307، بغية الوعاة، السيوطي، 1: 519، 521. المزهر، السيوطي، 2 : 468، شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 7 : 431، الحوادث الجامعة، ابن الفوطي، 262- 264، مقدمة محقق العباب، محمد حسن، 04 - 87. مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن، 07 - 21. و الجاسوس على القاموس، فارس الشدياق، 78، 79، و تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2 : 53، 58.

(2) ينظر : معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 3 : 94، و تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2 : 53.

(3) ينظر : بغية الوعاة، السيوطي، 1 : 519، التاج (ص غ ن)، 35 : 307، 308، و الجواهر المضية، 2 : 82، 83.

(4) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، 308. مقدمة محقق العباب، 5، 13.

(5) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، و الجواهر المضية، 2 : 82، و تاريخ ثغر عدن، 2 : 53.

(6) ينظر : مقدمة محقق ما بنته العرب فعال، 07.

(7) ينظر : القاموس المحيط، الفيروز أبادي (ص غ ن)، 4 : 237، و تاج العروس، الزبيدي(ص غ ن)، 35 : 307، 308، 309.

**شيوخه :**[*]

أخذ الصغاني العلم عن أكثر من واحد من العلماء الذين عرفوا في زمانه، في بلده و خارجها، و كان أول من أخذ عنه العلم هو :

- أبوه محمد بن الحسن الصغاني[1]، و قد ذكر ذلك الصغاني نفسه في غير ما موضع من كتابه العباب أنه كان يتلقى العلم على يد والده خاصة في الأدب[2]. ثم :
- أبو حفص عمر بن علي بن عبد الجليل المرغيناني، و عنه أخذ الصغاني علم الحديث الشريف[3].
- و نظام الدين محمد بن الحسن المرغيناني، و أخذ عنه الصغاني الفقه[4].
- و أبو منصور سعيد بن محمد بن الرزاز المفتي البغدادي (ت 616ﻫ)، و قد أخذ عنه الصغاني الحديث في بغداد[5].
- و القاضي سعد الدين بن خلف بن محمد الكردري ثم الحسن الأبادي[6].
- و الحافظ المقرئ برهان الدين أبو الفتوح بن أبي الفرج البغدادي الحنبلي (530ﻫ – 619ﻫ)، و أخذ عنه الحديث أيضا[7].
- و القاضي إبراهيم بن أحمد بن سالم القريظي و عنه أخذ الحديث كذلك[8].
- و أبو عبد الله محمد بن أحمد المشهور بابن بطال الركبي اليمني (ت 630ﻫ) التقى به " الصغاني " فأخذ كل واحد منهما عن الآخر[1].

---

(*) أخذنا قائمة أسماء شيوخ الصغاني من الترجمة القيمة التي قدمها محمد حسن عند تحقيقه للعباب، 18، 19. مع الرجوع إلى بعض المصادر التاريخية.

(1) ينظر : مقدمة محقق العباب، محمد حسن، 18، 19، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن، 08.

(2) ينظر : مقدمة محقق العباب، 05، 06.

(3) ينظر : م ن، 18.

(4) ينظر : تاج العروس، الزبيدي(ص غ ن)، 35 : 308، و مقدمة محقق العباب، 05، 06.

(5) ينظر : مقدمة محقق العباب، 18، و شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 7: 431، 432.

(6) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 308.

(7) ينظر : شذرات الذهب، 7 : 432.

(8) ينظر : مقدمة محقق العباب، 19.

هذا ما حفظ لنا التاريخ من أسماء الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام " الصغاني ".

**تلاميذه :**

تخرّج على يد الحافظ الصغاني كوكبة نيّرة من العلماء و الحفاظ الذين اشتهروا كثيرا في الساحة العلمية و ما زال صيتهم رائجا و مصنفاتهم متداولة لحد الساعة، ويمكننا أن نعددهم كالآتي :[2]

- الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن التوني الديمياطي الشافعي (613هـ-705هـ) و هو أكبر تلاميذه[3].
- و كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن أبي المعالي الشيباني الفوطي، المشهور بابن الصابوني (642هـ - 723هـ)[4].
- عز الدين أبو الفضل محمد بن الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي (ت 657هـ)[5].
- ولد " الصغاني " و هو محمد بن الحسن بن الحسن أبو السعادات بن أبي الفضل القرشي العمري[6].
- ولده الثاني، و هو ضياء الدين محمد بن الحسن أبو البركات[5].
- محمد بن عمر بن محمد بن أبي بكر الهروي العجمي أبو عبد الله المشهور بمحمود الأعسر[7] (714هـ).
- ابن البديع التكريتي عفيف الدين أبو عبد الله بن جعفر قتل سنة 656هـ[8].

---

([1]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2 : 54.
([2]) أخذنا أسماء تلاميذ الصغاني من الترجمة التي قدمها محمد حسن عند تحقيقه للعباب، 21 - 25. مع الرجوع إلى بعض المصادر التاريخية.
([3]) ينظر : البداية و النهاية، الحافظ ابن كثير، 14 : 3921، و الأعلام، خير الدين الزركلي، 4 : 318، و مقدمة محقق العباب، 21، و تذكرة الحفاظ، الحافظ الذهبي، 4 : 1477، 1478.
([4]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 21، و البداية و النهاية، ابن كثير، 14 : 3975، و تذكرة الحفاظ، الحافظ الذهبي، 4 : 1493.
([5]) ينظر : البداية و النهاية، 13 : 3754، الحوادث الجامعة، 263 و مقدمة محقق العباب، 22.
([6]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 22، و الجواهر المضية، محيي الدين الحنفي، 2 : 84.
([7]) ينظر : مقدمة العباب، 23، و الجواهر المضية، 2 : 84، و الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، 4 : 114.
([8]) ينظر : البداية و النهاية، 14 : 3893.

- ابن الصباغ الأسدي صالح بن عبد الله الكوفي الحنفي و هو ابن النحوي المعروف بابن الصباغ (639هـ – 727هـ)[1].
- أبو الربيع سليمان بن الفقيه، بطال محمد بن أحمد الركبي فقيه و محدث[2].
- محمد بن حسن بن علي التيمي الفارسي (ت 676هـ)[3].
- أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرازي الزبيدي كان فقيها عارفـــا فاضلا (ت 658هـ)[4].
- أبو إسحاق إبراهيم بن إدريس الأزدي السرددي فقيه ماهر (ت 650ﻫ)[5].
- أحمد بن محمد[6].
- أحمد بن علي السرددي الفقيه[7].
- منصور بن حسن[7].
- قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن القسطلاني المكي[8].
- محمد بن عبد الرحمن المكي[9].
- بدر الدين أبو عبد الله محمد القاسم بن أحمد بن أبي العباس الخولاني الأندلسي[9].
- عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن عثمان[9].
- تقي الدين محمد بن الحسن بن علي اللخمي[9].
- عبد القاهر بن محمد بن علي بن عبد الله الفوطي البغدادي(ت 656 ﻫ)[9]
- برهان الدين محمود بن أبي الخير أسعد البلخي (ت 686 ﻫ)[9].

---

([1]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 23، و الدرر الكامنة، 2 : 201.
([2]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2 : 54، و مقدمة محقق العباب، 23.
([3]) ينظر : م ن، 2 : 209، و مقدمة محقق العباب، 24.
([4]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 24.
([5]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، 2 : 54، و مقدمة محقق العباب، 24.
([6]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 24.
([7]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة،2 : 54.
([8]) ينظر : البداية و النهاية، ابن كثير،13 : 3837.
([9]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 25.

**رحـــلاتـــه :**

تذكر لنا المصادر التاريخية التي ترجمت للصغاني أنه كان كثير الرحلة والتجوال في مختلف بقاع العالم الإسلامي و ربما كانت هذه الرحلات سببا رئيسيا و قويا في ازدياد علمه و نبوغه و كذا شهرته، و يمكننا تلخيص رحلاته في النقاط الآتية :

- أول رحلة قام بها الإمام الصغاني كانت نحو العراق و إلى مدينة بغداد تحديدا[1].
- ثم توجه إلى مكة المكرمة قاصدا الحج[2].
- و من مكة اتجه إلى بلاد اليمن، و وصل مدينة عدن[2].
- ثم عاد من اليمن إلى مكة المكرمة مرة أخرى و مكث بجوار بيت الله الحرام مدة من الزمن، و كان ذلك سنة 613 هـ[3].
- ثم عاد إلى العراق و دخل مدينة بغداد مرة ثانية سنة 615 هـ[4].
- و في سنة 617 هـ بعثه (الخليفة) العباسي الناصر لدين الله برسالة إلى ملك الهند، وهناك مكث مدة[5].
- ثم عاد إلى بغداد للمرة الثالثة سنة 624 هـ في أيّام الخليفة العباسي المستنصر بالله[5].
- و في السنة نفسها (624 هـ) بعثه الخليفة المستنصر بالله مرة ثانية إلى ملك الهند برسالة، و في هذه الرحلة مكث الصغاني في بلاد الهند مدة طويلة[5].

---

([1]) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي،3: 94، وتاج العروس، الزبيدي، (ص غ ن)، 35: 308، و تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2: 53.
([2]) ينظر : معجم الأدباء، 3: 94، و تاريخ ثغر عدن، 2: 53.
([3]) ينظر : معجم الأدباء، 3: 94، 95، و التاج (ص غ ن)، 35: 308.
([4]) ينظر : الجواهر المضية، 2: 83، و التاج (ص غ ن)، 35: 308.
([5]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 308.

- و في سنة 627 ﻫ عاد الصغاني إلى مدينة بغداد للمرة الرابعة و استقر بها إلى أن مات[1].

هذا باختصار أهم رحلات الإمام الصغاني و هي في أغلبها رحلات بحث واستكشاف علميين.

**أثـــاره :**

ترك لنا العلامة الصغاني مؤلفات علمية جليلة و متنوعة، إلا أن الطابع العام الذي غلب عليها هو الطابع اللغوي و هو ما جعل المؤرخين يصنفونه في خانة علماء اللغة و حفّاظها، و إن كانت له إسهامات في علوم أخرى مثل الحديث و الفقه وغيرهما.

تعتبر مؤلفاته اللغوية من أمهات مصادر اللغة العربية، لما حوته من فصيح كلام العرب و غريبه و نادره و شاذه، و على العموم يمكننا إحصاء مؤلفاته كالآتي :

**<u>أولا : مؤلفاته في اللغة :</u>**

- العباب الزاخر و اللباب الفاخر في مجلدات و هو أكبر كتبه و أعظمها على الإطلاق[2].
- التكملة و الذيل و الصلة، و هو تكملة لمعجم الصحاح للجوهري في ست مجلدات[3].
- مجمع البحرين في اللغة، و فيه جمع الصغاني بين صحاح الجوهري و كتابه التكملة المتقدم و هو الآخر في مجلدات[4].

---

([1]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، 2: 54، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن،12.
([2]) ينظر : تاج العروس، (ص غ ن)، 307/35، 308، المزهر، 1: 95، 100، و بغية الوعاة، 1: 520، و الجواهر المضية، 2: 83 .
([3]) ينظر : تاج العروس، (ص غ ن)، 35 : 307، 308، و المزهر، 1 : 99، و بغية الوعاة، 1: 520، و الجواهر المضية، 2: 83، و وتاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([4]) ينظر : تاج العروس، (ص غ ن)، 35: 308، و الجواهر المضية، 2: 83، و بغية الوعاة، 2: 520، الحوادث الجامعة، 263.

- كتاب الشوارد في اللغة، و هو كتاب صغير الحجم[1].
- حاشية على الصحاح[2].
- أسماء الخمر، و أسماء الحية، و أسماء الرياح[3].
- النوادر في اللغة[4].
- القلادة السمطية في توشيح الدريدية، و هو شرح على مقصورة ابن دريد الأزدي اللغوية[5].
- شرح أبيات المفصل، و هو شرح على شواهد كتاب المفصل للزمخشري[6].
- كتاب الأفعال[7].
- كتاب الافتعال[8].
- كتاب الانفعال[9].
- ما بنته العرب على فَعَال[10].
- كتاب فعلان[11].
- كتاب نقمة الصّديان فيما جاء على وزن فعلان[12].
- كتاب يفعول[13].

---

([1]) ينظر : الجواهر المضية، 2: 83، و كشف الظنون، حاجي خليفة، 2: 1065، و بغية الوعاة، 1: 520.
([2]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 33.
([3]) ينظر : م ن، 35.
([4]) ينظر : هدية العارفين، اسماعيل البغدادي، 1: 281، و قال محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن، ما يلي : " و يغلب على ظني أن النوادر هاهنا تصحيف الشوارد، فيكون هذا الكتاب هو الكتاب السابق بعينه " إ. هـ.04
([5]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، 308، و بغية الوعاة، 1: 520، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54، و الجواهر المضية، 2: 83.
([6]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، 308، و جاء في مكان "أبيات" "أسباب" و هو تحريف، و بغية الوعاة، 1: 520، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([7]) ينظر : هدية العارفين، 1: 281، و الجواهر المضية، 2: 84.
([8]) ينظر : كشف الظنون، 2: 1394، و الجواهر المضية، 2: 84.
([9]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307.
([10]) ينظر : م ن، و بغية الوعاة، 1: 520، و المزهر، 2 : 131، و الجواهر المضية، 2: 84.
([11]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و بغية الوعاة، 1: 520.
([12]) ينظر : بغية الوعاة، 1: 520، و قال محقق ما بنته العرب على فعال عزة حسن، 17 ما يلي : "و ربما كان هذا الكتاب هو الكتاب السابق" أ.هـ يعني : كتاب فعلان.
([13]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و المزهر، 2: 151.

- كتاب في أسماء الأسد[1]، و آخر في أسماء الذئب[2].
- كتاب العادة في أسماء الغادة[3].
- كتاب الأضداد[4].
- كتاب تراكيب مجمع البحرين[5].
- كتاب خلق الإنسان[6].
- ما تفرد به بعض أئمة اللغة[7].
- كتاب التصريف[8].
- كتاب العروض[9].
- كتاب العزيزي و أيضا تعزيز بيتي الحريري[10].
- كتاب المفعول[11].

## ثانيا : مؤلفاته في الفقه :

- كتاب الفرائض[12].
- كتاب المناسك[13].
- كتاب الأحكام و هو في الفقه الحنفي[14].

---

([1]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54، و بغية الوعاة، 1: 520.
([2]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و هدية العارفين، 1: 281، و الجواهر المضية، 2: 84.
([3]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و البغية، 1: 520.
([4]) ينظر : بغية الوعاة، 1: 520، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([5]) ينظر : بغية الوعاة،السيوطي، 1 : 520، و تاريخ ثغر عدن، أبو مخرمة، 2 : 54، و الجواهر المضية، 2 : 83. و كشف الظنون، 1 : 395

([6]) ينظر : مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 18، و مقدمة محقق العباب، 36.
([7]) ينظر : م ن، 18.
([8]) ينظر : معجم الأدباء، 3 : 94.
([9]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، و بغية الوعاة، 1 : 520.
([10]) ينظر : معجم الأدباء، 3 : 94، 95. و جاء فيه "تكملة العزيزي" و قد فرق بينهما محقق العباب محمد حسن، 36، و ينظر أيضا التاج (ص غ ن)، 35 : 308.
([11]) ينظر : كشف الظنون، 2 : 1438، و هدية العارفين، 2 : 281، و الجواهر المضية، 2 : 84.
([12]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 308، و الجواهر المضية، 2 : 84، و تاريخ ثغر عدن، 2 : 54.
([13]) ينظر : معجم الأدباء، 3 : 94، و التاج (ص غ ن)، 35 : 308.
([14]) ينظر : هدية العارفين، 1 : 281، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 20.

**ثالثا : مؤلفاته في الحديث :**

- مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، و فيه جمع " الصغاني " بين الصحيحين[1].
- مصباح الدجى في حديث المصطفى[2].
- الشمس المنيرة[3].
- شرح صحيح البخاري في مجلد واحد[4].
- أسامي شيوخ البخاري[5].
- كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب[6].
- ضوء الشهاب، و هو كتاب متعلق بكتاب " الشهاب " للقضاعي[7].
- الدر الملتقط في تبيين الغلط[7]، تتبع فيه الأغلاط التي وقع فيها الإمامان الشهاب القضاعي و النجم الإقليشي.
- مجمع البحرين في الحديث[8].
- رسالة في الأحاديث الموضوعة[9].
- رسالة في الحديث الموضوع في فضائل القراءة سورة المروية عن أبي أمامة[9].
- رسالة في الأحاديث الواردة في صدر التفاسير في فضائل القرآن[9].

---

([1]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، و بغية الوعاة، 1 : 520، و تاريخ عدن، 2 : 54.
([2]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، و الجواهر المضية، 2 : 84.
([3]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35 : 307، و الجواهر المضية، 2 : 84، و كشف الظنون، 1: 1062.
([4]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و بغية الوعاة، 1: 520، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([5]) ينظر : مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 19، و مقدمة محقق العباب، 38.
([6]) ينظر : كشف الظنون، 2: 1067، و مقدمة ما بنته العرب على فعال، 19.
([7]) ينظر : م ن، و مقدمة محقق العباب، 37.
([8]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307.
([9]) ينظر : مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 20.

- كتاب الضعفاء[1].
- ترتيب أحاديث المشارق[2].

**رابعا : مؤلفات متنوعة :**

- در السحابة في معرفة الصحابة[3].
- كتاب الوفيات[4].
- كتاب الأصفاد[5].
- كتاب السالكين[6].
- نظم عدد آي القرآن[7].
- كتاب التجويد[8].
- درجات العلم و العلماء[8].
- تفويف النسج في شرح النهج[9]، و هو كتاب شرح فيه نهج البلاغة المنسوب للإمام علي رضي الله عنه.

**مآثره و منزلته العلمية :**

---

([1]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و الجواهر المضية، 2: 84، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([2]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 38.
([3]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307، و بغية الوعاة، 1: 520، و الجواهر المضية، 2: 84، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([4]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 39، و الجواهر المضية، 2: 84، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
([5]) ينظر : كشف الظنون، 2: 1392، و الجواهر المضية، 2: 83.
([6]) ينظر : كشف الظنون، 2: 1424.
([7]) ينظر : هدية العارفين، 1: 281.
([8]) ينظر : مقدمة محقق العباب، 39.
([9]) قال محقق العباب محمد حسن ما يلي: " لم يعثر أحد على هذا قبلي، و لم يذكروه في مؤلفات الصغاني، لكن الصغاني ذكره في العبـــاب مادة ( وذح ) و هذا نصه : قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب : و قد شرحت قول أمير المؤمنين علي عليه السلام "إيهِ أيا وَذَحَة" في كتاب تفويف النسج في شرح النهج ... " إ. هـــ. مقدمة محقق العباب، 39

حظي الإمام " الصغاني " بثناء كبير من قبل العلماء و المشايخ خاصة أولئك الذين تعاملوا معه عن قرب و تخرجوا على يده، فهو عند الحافظ الديمياطي « شيخ صالح صدوق صموت عن فضل الكلام، إمام في اللغة و الفقه و الحديث »[1].

و وصفه الزبيدي « بالإمام الحافظ في علم اللغة و الفقيه المحدّث الرّحال »[2]. و قد جعله القاضي محمود بن أحمد الزنجاني في المعدّلين[3]، و قال عنه كمال الدين الفوطي الفوطي هــو « شيخ وقته، و مقدم أهل زمانه في علم اللغة و فن الأدب مع معرفة بعلم الحديث والتفسير و الفقه على مذهب أبي حنيفة »[4].

و من المؤكد أن مثل هذه الشهادات التي أدلى بها هؤلاء العلماء لأكبر دليل على المنزلة التي وصل إليها العلامة " الصغاني "، و هي منزلة العلماء العاملين، و كفى بها منزلة و شرفا.

أمّا ما أثِر عنه فقد سجلت لنا كتب التاريخ و التراجم شيئا من مآثره، يقول عن نفسه في كتابه العباب مادة (ص ف ح) ما يلي : « قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب ... رأيت في المنام و أنا بمكة حرسها الله تعالى في شهور سنة أربع عشرة و ستمائة، وكأني أعْطيتُ مفاتيح الكعبة، و قيل لي : افتحها متى شئت، فتقدمت إلى الباب و فتحته و دخلته، فإذا أنا بقبر النبي صلى الله عليه و سلم في وسط الكعبة، و إذا رجل قاعد عند رأسه و الآخر قائم عند رجليه، فقلت : السلام عليك يا رسول الله ! فسمعت من القبر والرّجُلين، و من نواحي البيت، و عليك السلام ! فغاب عني الرجلان و إذا بالقبر قد

---

([1]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 308.
([2]) ينظر : التاج (ص غ ن)، 35: 307.
([3]) ينظر : الحوادث الجامعة، 263، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 10.
([4]) ينظر : تاريخ ثغر عدن، 2: 53،54، و مقدمة ما بنته العرب على فعال، 08.

انكشف عنه، و النبي صلى الله عليه و سلم مضطجع على يمينه و وجهه إلى الكعبة وهو ميت، فصافحته و قلت : صافحت رسول الله صلى الله عليه و سلم، فما مسست خزا و لا قزا و لا ديباجا و لا حريرا ألين من كف رسول الله صلى الله عليه و سلم، وأنا أحس إذ ذاك بلين كفه، ثم التفت فإذا هو معي قاعد، ووجهه إلى باب الكعبة مستندا إلى جدار ظهر الكعبة فدنوت منه و قلت : صافحني يا رسول الله ! فصافحني، فأعدت القول الأول، و قلت : صافحت رسول الله صلى الله عليه و سلم، فما مسست خزا و لا قزا، و لا ديباجا و لا حريرا ألين من كف رسول الله صلى الله عليه و سلم، ثم أردت أن أخرج فدنوت من الباب، فإذا هو قاعد كما كان، فعدت فقلت : صافحني يا رسول الله، فرفع رجله اليمنى و مدها إلي و قابلني فأخمصها و قال : خذ نصيبك، فالتزمت رجله و جعلت أقبّل أخمصه، و أمسح به جبهتي و وجهي، فانصرفت و الحمد لله على نعمه »[1].

و من مآثره أنه رُتِّبَ شيخا في رباط المرزبانية فمكث في هذه الوظيفة مدة، ثم نظر في شروط الواقف فوجد فيه أن يكون الشيخ شافعيا، و كان " الصغاني " حنفيا، فترك هذه الوظيفة احتراما للشافعية[2].

و يؤثر عنه أيضا أنه بحث عن لفظة " إجرأشت الإبل " فلم يجدها إلا بعد مرور سبعين سنة. قال في العباب (ج ر ش) : « ... وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة والحمد لله على طول الأعمار ... »[3]. و هو في هذا مثل ابن خالويه النحوي الذي قال

(1) ينظر : مقدمة محقق العباب، 08.
(2) ينظر : مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 12.
(3) ينظر : الحوادث الجامعة،263، و مقدمة محقق العباب، 10.

في كتابه ( ليس في كلام العرب ) : « ... و وجدت حرفا رابعا : إجرأشت الإبل، فهي مُجْرأشة بفتح الهمزة، إذا سمنت و امتلأت بطونها »[1].

**وفاته :**

أجمعت المصادر التي ترجمت للصغاني على أنه توفي سنة خمسين و ستمائة هجرية (650هـ)، بمدينة بغداد[2]، و قد دفن في داره، و تذكر لنا تلك المصادر أيضا أنه أوصى إن هو مات في غير مكة أن ينقل جسده إليها، و بالفعل تم نقله من بغداد إلى مكة المكرمة و دفن بجوار الفضل بن عباس، كما أوصى لمن يحمله و يدفنه بمكة بخمسين دينارا، فتمّ له ذلك[3].

(1) ينظر : كتاب ليس في كلام العرب، ابن خالويه، 30،31.
(2) ينظر : المزهر، 2: 468، و بغية الوعاة، 1: 521، و التاج (ص غ ن)، 35: 308، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 13، و مقدمة محقق العباب، 16، شذرات الذهب، 7: 431،432، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.
(3) ينظر : المزهر، 2: 468، و بغية الوعاة، 1: 521، و التاج (ص غ ن)، 35: 308، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، 13، و مقدمة محقق العباب، 16، شذرات الذهب، 7: 431، 432، و تاريخ ثغر عدن، 2: 54.

# الفصل الأول

## الدلالة الاشتقاقية في معجم العباب

1 / معجم العباب، دراسة في المنهج و المحتوى.

2 / الدلالة الاشتقاقية في الفكر اللغوي العربي.

3 / منهج الصغاني في عرض الدلالة الاشتقاقية.

4 / صياغة الصغاني للدلالة الاشتقاقية.

5 / مصدر تفريع المادّة الاشتقاقية لدى الصغاني.

## 1/ معجم العباب، دراسة في المنهج و المحتوى :

" **العباب الزاخر و اللباب الفاخر** " من أكبر تآليف الإمام " الصغاني " في اللغة ألفه باسم الوزير مؤيد الدين ابن العلقمي[1] ما بين سنتي 643هـ (وهي السنة التي تولى فيها ابن العلقمي الوزارة) و 650 هـ (و هي السنة التي توفي فيها الصغاني)[2]. غير أنه لم يُكتَب له إتمام تأليفه فحال الموت دون ذلك. و كانت مادة (بكم) من فصل الباء في باب الميم آخر ما كتبه[3].

كان هدف " الصغاني " من تأليف معجمه الجمع و التصحيح و هو هدف معجميّي القرن الرابع الهجري[4]؛ فقال في مقدمة معجمه : «... بأن أؤلف كتابا في لغة العرب، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعا شتاتها و شواردها حاويا مشاهير لغاتها وأوابدها، يشتمل على أداني التراكيب و أقاصيها و لا يغادر منها سوى المهملة، صغيرة و لا كبيرة، إلا و هو يحصيها »[5].

و لعلّ هدفه الأوّل من تأليف المعجم كان تصحيح الشواهد[6] و هو واضح فيما قاله في المقدمة : « و موجب ما ذكرتُ أنّي رأيتُ فيما جَمَعَ مَنْ قبلي أطلقوا في أغلب ما أوردوا، و قالوا : " و في الحديث " غير مبيِّني النّبوي من الصّحابي و الصّحابي من التابعي و ربّما أطلقوا لفظ الحديث على المثل، و لفظ المثل على الحديث، و ربما قالوا : " و قولهم "، و هو من صحاح الأحاديث »[7].

---

(1) ينظر : العباب، 1 : 11، مقدمة محقق العباب، محمد حسن، 40، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن، 125.
(2) ينظر : مقدمة محقق العباب، 40، و المعجم العربي، حسين نصار، 2 : 530، و البحث اللغوي عند العرب، مختار عمر، 253.
(3) ينظر : المزهر، السيوطي، 1 : 100، و بغية الوعاة، السيوطي، 1 : 520، و الحوادث الجامعة، ابن الفوطي، 263، و تاريخ ثغر عدن، ابن أبي مخرمة، 2 : 54، و كشف الظنون، حاجي خليفة، 2 : 1122، و المعجم العربي، حسين نصار، 2 : 530، و البحث اللغوي عند العرب، مختار عمر، 253، و المعجمات العربية، الرديني، 88.
(4) ينظر : المعجم العربي، حسين نصار، 530، و المعجمات العربية، الرديني، 88.
(5) العباب، 1 : 11.
(6) ينظر : المعجم العربي، حسين نصار، 531.
(7) العباب، 1 : 02.

**منهجه :**

شرح المؤلف بعض خطوات منهجه في تأليف المعجم، فذكر مراجعه في ذلك وما اعتمده من شواهد، و يمكن توضيح ذلك كالآتي :

**أ- مراجعه :**

قال " الصغاني " عن المراجع التي اعتمدها في التأليف : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرّق في كتب اللغة المشهورة، و التصانيف المعتبرة المذكورة، و ما بلغني ممّا جمعه علماء هذا الشأن، و القدماء الذين شافهوا العرب العرباء، و ساكنوها في داراتهم، وسايروها في نقلها من مورد إلى مورد، و من منهل إلى منهل، و من منتجع إلى منتجع، و من بعدهم ممن أدرك زمانهم، و لحق أوانهم، آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر، و الشارد النادر »[1].

و لقد ذكر في فصل عقده في مقدمته مجموعة من أسامي كتب اعتمدها في تأليفه منها : غريب الحديث لأبي عبيدة، إصلاح المنطق لابن السكيت، و التهذيب للأزهري، كتاب العين للخليل و جمهرة اللغة لابن دريد و مقاييس اللغة لابن فارس وغير ذلك من المؤلفات اللغوية[2].

**ب- الشواهد :**

أولى " الصغاني " اهتماما كبيرا بالشواهد في مقدمته حيث قال : « مستشهدا على صحّة ذلك بآي من الكتاب العزيــز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفــه، و بغرائب أحاديث من هو بمعزل من خطل القول و خلفــه، فكلامه هو الحجة القاطعة و البيّنة الساطعة، و بغرائب أحاديث صحابته الأخيار و تابعيهم الأحبار و بكلام من له

(1) العباب، 1 : 01.
(2) ينظر : م ن، 1 : 07، 08، 09.

ذكر في حديث، أو قصة في خبر و هو عويص، و بالفصيح من الأشعار و السائر من الأمثال ... آتيا بالأشعار على الصحة، غير مختلة و لا مغيرة، و لا مداخلة، معزوّا ما عزوت منها إلى قائله، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف، و أصحاب التآليف، لكن مراجعا دواوينهم معتاما أصح الروايات، مختارا أقوال المتقنين الثقات ... و قد سردت الأحاديث الغريبة المعاني المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة »[1].

و لعلّ سبب عنايته بالشواهد و إحساسه بأهميتها راجع إلى اتساع معارفه في اللغة والأدب و الحديث و غنى مكتبته بهذا النوع من الكتب[2]، فلقد كان " إماما كبيرا ... عارفا بالنحو و اللغة و التفسير و الحديث و الفقه "[3].

**منهجه في ترتيب المواد :**

اتبع " الصغاني " في معجمه العباب نظام مدرسة القافية أو مدرسة النظام الهجائي، و هي تنتسب إلى « الإمام المجدّد الجوهري في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) »[4]، و هو نظام جديد « يقوم على ترتيب المواد بحسب النظام الألفبائي، مع اعتبار ترتيب الكلمات فيه على أساس الحرف الأصلي الأخير في الكلمة بدلا من أوّلها، ثم النظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأول سماه بابا، و الثاني فصلا »[4]؛ فـــ " الصغاني " رتب معجمه على حروف الهجاء معتبرا آخر حرف من الكلمة بدلا من أوّلها، و جعل الباب للحرف الأخير من المادة (التركيب) و الفصل للحرف الأول منها، مثال ذلك « باب الهمزة، فصل الهمزة »[5]. و قد بلغ عدد فصول باب الهمزة ثمانية و عشرين فصلا بعدد

(1) العباب، 1 : 01، 02.
(2) ينظر : المعجم العربي، حسين نصار، 532.
(3) تاريخ ثغر عدن، ابن أبي مخرمة، 2 : 53.
(4) المعجمات العربية، الرديني، 80. و ينظر : الصحاح و مدارس المعجمات العربية، أحمد عبد الغفور عطار، 130.
(5) العباب، الصغاني، 1 : 21.

حروف المعجم، ذكر في هذا الباب الكلمات التي تنتهي بهمزة، مثل : أجأ، بأبأ، تأتأ، ثأثأ، و هكذا حتى ينتهي إلى يرنأ و هي آخر ما يختم به باب الهمزة.

و التزم " الصغاني " في ترتيبه – بعد الباب و الفصل – الحرف الثاني والثالث، و قدّم ما كان حقه التقديم، فجعل – مثلا – أجأ قبل أزأ في فصل الهمزة و حبطأ قبل حتأ في فصل الحاء[1].

كان " الصغاني " – في أثناء عرضه لمواد معجمه – يقدم المجرّد عن المزيد، فجمع الفعل الثلاثي المجرّد و مشتقاته المختلفة و جعل لها الصدارة، ثم أتى بالأفعال المزيدة و ربط بين كل فعل منه و مشتقاته[2] في مثل قــوله في مادة (بذأ) : « بذأت الرجل بذءا : إذا رأيت منه حالا كرهتها... وباذأته مباذأة وبذاء : فاحشته »[3]، و كذلك في تركيب (بــرأ) إذ يذكر المجــرد و مشتقاته فيبدأ بقــوله : « تقول : برئت إليك من كذا » إلى قوله : « و برأ الله الخلق برء »[4] ويذكر مشتقاته، ثــم ينتقــل إلى المزيد فيقول : « و أبرأته مما لي عليه و برأته تبرئة ... و بارأت شريــكي إذا فارقته و بارأ الرجل امرأته و استبرأت الجارية واستبرأت ما عندك »[5].

و التزم " الصغاني " في عرض مواد معجمه و شرحها، طريقة للضبط بالحركات، فكان يضبط الكلمات التي يمكــن أن تشكل على قارئ المعجم، قــال في مــادة (جأجأ) : « ... و الاســم منه الجيء بالكسر »[6]. و قال في مادة

---

([1]) ينظر : العباب، 1 : 21، 39.
([2]) ينظر المعجمات العربية، الرديني، 89.
([3]) العباب، الصغاني، 1 : 24، و ينظر أيضا : اللسان، ابن منظور، 1 : 236.
([4]) م ن، 1 : 25. و ينظر : التكملة و الذيل و الصلة، الصغاني، 1 : 7، 8، و لسان العرب، 1 : 239.
([5]) م ن، 1 : 26.
([6]) م ن، 1 : 31.

(جبأ): « والجُبّأ بضمّ الجيم : الجبان »[6]. و قـــال : « و الجُبَّاء : بالضمّ و المدّ والتشديد »[1].

وقال في مادة (ذرأ) : « و ملح ذرآني، بتحريك الراء و تسكينها »[2].

و إذا كان في الكلمة لغات أشار إليها، كقوله في مادة (حمأ) : « و الحَمْءُ كلّ من كان من قِبَل الزّوج ... و فيه أربع لغات »[3]، ثم يذكر اللغات.

**قيمة العباب العلمية :**

يعتبر معجم " **العباب الزاخر و اللباب الفاخر** " من أهم المصادر اللغوية العربية لكثرة مادته و غزارة ألفاظه، و لقد أثنى عليه العلماء و قدروه تقديرا عظيما، فقال السيوطي في وصفه : « و أعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح، كتاب المحكم و المحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ثم كتاب العباب للرضي الصغاني »[4].

و قال ابن أبي مخرمة : « و له كتاب العباب الذي لم يصنّف مثله في اللغة »[5]. »[5]. واعتبر صاحب القاموس المحيط المحكم و العباب « غرّتا الكتب المصنّفة في هذا هذا الباب، و نيِّرا براقع الفضل و الآداب »[6].

و لقد اعتبر محقق العباب " محمد حسن " أنّ « العباب أعظم معجم في اللغة العربية ألّف إلى اليوم، لا تجاريه معاجم أخرى، بل لا تقاربه و لا تشق غباره، فإنه

---

([1]) م ن، 1 : 32.
([2]) العباب، 1 : 59.
([3]) م ن، 1 : 45.
([4]) المزهر، السيوطي، 1 : 100، و الحوادث الجامعة، ابن الفوطي، 263، و كشف الظنون، حاجي خليفة، 2 : 1122، و مقدمة محقق ما بنته العرب على فعال، عزة حسن، 15، و البحث اللغوي عند العرب، مختار عمر، 354.
([5]) تاريخ ثغر عدن، ابن أبي مخرمة، 2 : 54.
([6]) القاموس المحيط، الفيروزأبادي، 1 : 03.

جاء بما لم يجئ به السّابقون ... لا يساويه معجم في كثرة مادته و غزارة ألفاظه، لأنّ العباب حوى جميع ما في مجمع البحرين ثم زاد فيه مواد و تراكيب و أسماء الشعراء والمحدّثين والصحابة و كثيرا من الشواهد التي لا توجد في مجمع البحرين، و لا في معاجم أخرى، فتقبله العلماء بقبول حسن »[1].

## 2/ الدّلالة الاشتقاقيّة في الفكر اللّغوي العربـــي :

تنبّه بعض علماء اللغة العرب إلى فكرة أن لكل مادة اشتقاقية من مواد العربية أصل معنوي يجمع استعمالاتها.

وقد تجسّد هذا التنبّه في منحى نظري و آخر تطبيقي :

**1- <u>المنحى النظري</u> :** تمثل فيما قرره العلماء – نصا – من وجود معنى أصل في بعض مواد العربية ينتظم استعمالاتها، و نصوص هذا المنحى قليلة في التراث اللغوي العربي[2]، منها :

قول " شمر بن حمدويه " (ت 255 هـــ) : « كل ما ذكر أبو زيد في الكتب قريب بعضه من بعض و إنما هو جمعك بين الشيئين »[3].

فهو بهذا القول يوضح أن معاني استعمالات مادة (كتب) متقاربة تجمعها دلالة واحدة هي " الجمع بين الشيئين " و هو ما اصْطُلِحَ عليه بالدّلالة الاشتقاقية.

و قول " الزجاجي " في شرحه اشتقاق اسم الله (الحكيم) فبعد أن وضح المعنى الأصل الذي جمع استعمالات المادة، قال : « وكذلك سائر ما يتشعب من هذا إنما أصله هذا، ثم يتسع في مقاربه و جنسه، و كذلك أكثر كلام العرب إنما له

(1) مقدمة محقق العباب، محمد حسن، 41
(2) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم محمد حسن جبل، 18.
(3) تهذيب اللغة، الأزهري، 10 : 150.

أصل منه تشعبه، ثم يستعمل في أشياء مقاربة له و مجانسة »[1]، مستشهدا بقــول " أبي العباس المبرّد ": « كــلام العرب إذا تقاربت ألفاظه فبعضه آخذ برقاب بعض »[2]، فقول " المبرّد " هو تصريح بوجود ترابط بين معاني استعمالات المادة الاشتقاقيــة و هذا الترابــط يؤدي إلى تحقق الدلالة الاشتقاقية فيها، لذا اعتمــد " الزجاجي " قول " المبرد " ليؤكد ما قاله عن وجود هذه الفكرة في أكثر كلام العرب.

**2- <u>المنحى التطبيقي</u>** : تمثل في شروح بعض اللغويين أثناء معالجتهم لمواد لغوية، و تجسدت هذه المعالجة في طريقتين هما :

**أ- الأولى** : ذكر الدلالة الاشتقاقية للمادة المعالجة، ثم إيراد استعمالاتها و ما تفرّع عنها من معان في ضوء هذه الدلالة.

و من أمثلة هذه الطريقة في عرض الدلالة الاشتقاقية :

أ-1- **قول ابن قتيبة** : « أصل الظلم في كلام العرب : وضع الشيء في غير موضعه. و يقال : من أشبه أباه فما ظلم، أي فما وضع الشبه في غير موضعه. وظُلْم السِّقاء : هو أن يشرب قبل إدراكه. و ظلم الجزور : أن يُعْتَبَط، أي يُنْحَر، من غير علة. و أرض مظلومة : أي حُفِرَت و ليست موضع حفر ... ثم قد يصير الظلم بمعنى الشرك، لأن من جعل لله شريكا : فقد وضع الربوبية غير موضعها، يقول الله سبحانه : ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيم﴾[3] و قال : ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْم﴾[4]، أي : بشرك.و يكون الظلم : النقصان : قال الله تعالى : ﴿وَ مَا ظَلَمُونَا

(1) اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، 61.
(2) اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، 61، 62.
(3) سورة لقمان، آية : 56.
(4) سورة الأنعام، آية : 82.

وَ لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُون﴾[1] أي ما نقصونا ... و يكون الظلم : الجَحْد : قال الله تعالى : ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾[2] أي جحدوا بأنها من الله تعالى »[3].

* لقد نصّ " ابن قتيبة " على الدلالة الاشتقاقية للمادة (ظلم) و هي وضع الشيء في غير موضعه[4] ثم ذكر استعمالات هذه المادة و ما تفرع عن الدلالة الاشتقاقية من معان فأورد معنى الشرك و علل ذلك بأنه وضع الربوبية في غير موضعها، وذكر معنى النقصان و معنى الجحد دون أن يفسر تفرع هذين المعنيين عن الدلالة الاشتقاقية. ولقد ذكر في موضع آخر معنى القضاء و جعل أصل قضى حتم[5]، ثم أورد ما يمكن أن يتفرع عن هذا الأصل من معان و صرح في الأخير بأن هذه الفروع ترجع إلى أصل واحد فقال : « و هــذه كلها فــروع ترجع إلى أصل واحد »[6]، و هذا القول يثبت تفرع المعاني في ضوء الدلالة الاشتقاقية.

أ-2- **قول كُراع النمل** : « و الوقع : أصله الأثر، يقال وقعت الحديدة وقعا : إذا ضربتها بالميقعة و هي المطرقة، و منه قيل : طريق مُوَقَّع : مُذَلَّل مَوْطُوء، و منه وَقْعَة القتال لآثار الناس بها و آثار الدم ... و كذلك وَقِيعَة الطائر و مَوْقِعَتُه : حيث يقع. سُمِّي بذلك لما فيه من أثر ذرقه، و وقوع الإنسان بالمكان : أثره به، و منه التوقيع في الكتاب تفعيل منه، لأنه يخالف الكلام الأول ... ويقال كويته وَقّاع وهي

(1) سورة ، البقرة آية : 57.
(2) سورة الإسراء، آية : 59.
(3) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 467، 468، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 31 : 2756، 2757، 2758.
(4) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 3: 468.
(5) تأويل مشكل القرآن، 441.
(6) م ن، 442.

كية في الرأس سُمِّيت بذلك لأثر الكي، و يقال هذا شيء له وَقْعٌ : أي أثر بـــاق، و قد حسن مَوْقِعُه مني، أي أثره »[1].

* وقف " كراع النمل " على الدلالة الاشتقاقية للمادة (وقع) و عَيَّنَها نصًّا بأنها الأثر ثم عالج استعمالات هذه المادة و معانيها في ضوء تلك الدلالة الاشتقاقية، كضرب الحديدة بالمطرقة فتترك الأثر و كتذليل الطريق و توطئته ليسهل المشي عليه، وللمشي آثار على الطريق، و كالقتال الذي تكثر فيه آثار الناس به و آثار الدم كذلك، و كمكان وقوع الطائر أو الإنسان، و الكِيَّة في الرّأس سُمِّيَتْ وَقّاع لأثر الكيّ.

أ-3- **قول** " **ابن فارس** " : « (بث) : الباء و الثاء أصل واحد، و هو تفريق الشيء و إظهاره، يقال : بـــثوا الخيل في الغارة، و بـــث الصياد كلابه على الصيد ... و الله تعالى خلق الخلق و بثهم في الأرض لمعاشهم ... وبثثت الحديث أي نشرته. و أما البث من الحـــزن فمن ذلك أيضا، لأنه شيء يُشْتكى و يُبَثّ ويظهر ... »[2].

* بدأ " ابن فارس " شرح المادة (بث) بذكر دلالتها الاشتقاقية و عينها ذاكرا أنها تفريق الشيء و إظهاره و فسّر في ضوئها معاني استعمالاتها المتفرّعة عنها، كما في تفريق الخيل في الغارات و تفريق الصياد كلابه على الصيد، و كنشر الحديث ونشر الخلق على الأرض لطلب العيش، و كالحزن لأنه شيء يُبَث ويظهر.

---

([1]) المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل، 2 : 663، 664 و ينظر : الصحاح، الجوهري، 3 : 1303.
([2]) مقاييس اللغة، لابن فارس، 1 : 172، و ينظر : لسان العرب، لابن منظور، 1 : 208.

و للإشارة، فقد اعتمد ابن فارس على ذكر الدلالة الاشتقاقية في أغلب مواد معجمه وفسّر في ضوئها استعمالات كل مادة.

وقال في معجمه (مجمل اللغة) : « أكل : أكلت الشيء أكلا. و حقيقة الأكل التَنَقُّص، يقال : تَأَكَّل السِّن و غيره، و أكَلَت النار الحطب، و الأكْلَة : المرّة الواحدة. و الأكلة هي اللقمة ... و ناقة بها أكال و أكال، إذا نبت الشعر في بطنها على الولد فتأكل جسدها، أي احتك ... و ذوو الآكال : سادة الأحياء الذين يأخذون المرباع و غيره »[1].

فابن فارس ذكر أنّ الدلالة الاشتقاقية للمادة (أكل) هي التنقص، ثم عالج الاستعمالات المصوغة من هذه المادّة في ضوء تلك الدلالة الاشتقاقية، فتأكل السن هو تنقّص لحجمه و شكله، و احتراق الحطب ينقص من حجمه. و احتكاك جسد الناقة هو تنقص الشّعر من جسدها.

أ-4- **وقول " الراغب الأصفهاني " في مادة (جرم)** : « أصل الجُرْم قطع الثمرة عن الشجر ورجــل جارم وقــوم جِرام وثمر جريم والجُرامة رديء التمر المجروم ... وأجرم صار ذا جرم نحو أثمر وأتمر وألبن، واستعير ذلك لكل اكتساب مكروه و لا يكاد يقال في عامة كلامهم للكيّس المحمود و مصدره جَرْم. وقول الشاعر في صفة عقاب

جريمة : اَمِضٍ فِي رَأسِ نِيقٍ

[1] مجمل اللغة، ابن فارس، 1 : 100.

فإنّه سمّى اكتسابها لأولادها جرما من حيث إنّها تقتل الطيور أو لأنه تصوّرها بصورة مرتكب الجرائم لأجل أولادها... و استعير من الجرم أي القطع جرمت صوف الشاة و تجرم الليل... و معنى جرم كسب أو جَنَى »[1].

* بدأ " الأصفهاني " شرح المادة (جرم) بذكر دلالتها الاشتقاقية و هي قطع الثمرة عن الشجر ثم أورد الاستعمالات المصوغة منها كرديء التمر يوصف بالجُرامة لأنه يقطع من شجره و كل اكتساب مكروه هو جرم، وقتل العقاب الطيورَ لأجل أولادها جرم لأنها تقطع حياة فريستها ، و أخذ عن القطع جز صوف الشاة كما أخذ عنه انصرام الليل و ذهابه.

**ب- الثانية :** ذكر استعمالات المادة و شرحها شرحا يدل على الدلالة الاشتقاقية التي تجمع هذه الاستعمالات دون التصريح بها.

و من أمثلة ذلك نذكر :

ب-1- **قول " الأصمعي "** : « الصّلتان : من الانصلات، و هو الانجـــراد من الغمد، و في السير، يقال : مرّ منصلتا، إذا مرّ مرّا سريعا. و قال أعشى باهلة :

طَاوِي المَصِيرِ عَلَى العَزَاءِ مُنْصَلِتٌ  بالقَـــوْمِ لَيْلَةَ لا مَاءٌ وَ لا شَجَـــرُ

و يقال للعقاب، إذا هي انقضّت : اِنْصَلَتَتْ منقضّة، ويقال سيف صَلْتٌ : إذا جُرِّد من غمده. و قد أصْلَتَ سيفَه. و يقال رجل صَلْتُ الجبين : إذا كان منكشف الشعر بارزا »[2].

* فمعالجة " الأصمعي " لهذه الاستعمالات توحـــي بالدلالـــة الاشتقاقية للمادة (صلت) وهي التجـــرّد من الشيء و بروزه[1]، كتجـــرّد السّيف من

(1) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، 91، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 7 : 604.
(2) اشتقاق الأسماء، الأصمعي، 74، 75، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 28 : 2478، 2479.

الغمـــد، و الانصلات في السّير هو تجرّد السائر مما يحيط به، و انصلات العقاب كذلك تجرد مما يحيط بها أثناء انقضاضها على فريستها، و جبين صَلْت أي مُجَرّد من الشعر بارز.

ب-2- **قول " أبي زيد الأنصاري "** : « و قالوا رقأت الرجل ترفئة إذا قلت له بالرفاء والبنين حين يتزوج فتدعو له. و رَفَأتُ الثوب أرْفَؤُه رَفْأ. و قال بعضهم : أرْفَيْتُ الثوب أرْفِيهِ رَفْيًا على التحويل ... قال أبو الحسن قولهم رَفَأتُ الثوب يريدون به جَمَعْت بعضا إلى بعض. فإذا دعوا للباني على أهله فقالوا بالرَّفاء والبنين فإنما يريدون به جمع الشمل »[2].

* شرح " أبو زيد الأنصاري " استعمالين للمادة (رفأ) شرحا مؤداه أن الدلالة الاشتقاقية لها هي الجمع بين شيئين و الموافقة بينهما[3]، كضمّ الثوب بعضه إلى بعض و كالجمع بين الزوجين و الموافقة بينهما.

ب-3- **وقول " أبي عبيد " في حديث النبي صلى الله عليه و سلم** : ﴿ لي خمسة أسماء : أنا محمد، و أحمد، و الماحي : يمحو الله بي الكفر، و الحاشر : أحشر الناس على قدمي، و العاقب ﴾[4]. قال يزيد : فسألت " سفيان " عن العاقب ؟ فقال: آخر الأنبياء.قال أبو عبيد : و كذلك كل شيء خلف بعد شيء فهو عاقِب له. و قد عَقِبَ يَعْقِبُ عَقْبًا و عُقُوبًا، و لهذا قيل لولد الرجل بعده : هو عَقِبُه. و كذلك آخر كل شيء عَقِبُه. و منه حديث " عمر " – رحمه الله – : أنه سافر في عَقِب رمضان، فقال : " إن الشهر قد تسعسع، فلو صمنا بقيته ". قال الأصمعي : يقال : فرس ذو عَقْبٍ : إذا كان باقي الجري. و كذلك العاقبة من كل شيء آخره، و هي

(1) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 3 : 302.
(2) النوادر في اللغة، الأنصاري، 510، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 19 : 1685، 1686.
(3) ينظر : مقاييس اللغة، 2 : 420.
(4) الموطأ، الإمام مالك، 588 (الحديث : 1844).

عواقب الأمور. قال أبو عبيد : و يروى عن " أبي حازم " أنه قال : " ليس لملول صديق، و لا حسود غنى، و النظر في العواقب تلقيح للعقول »[1].

* قدّم " أبو عبيد " استعمالات للمادة (عقب) و شرحها شرحا مفاده أن الدلالة الاشتقاقية لها هي تأخير شيء و إتيانه بعد غيره[2]، كالابن يَعْقُب أباه، فهو متأخر عنه و يأتي بعده، و كآخر الشهر فهو عَقِبُه، و كالفرس إذا كان باقي الجري، كأن ذلك الجري المتواصل فيه تعاقب.

ب-4- **و قول** " **ابن السّكّيت** " : « قال أبو عمرو : الإمحاق : أن يهلك كمُحَاق الهلال، وأنشد :

أبُوكَ الّذِي يَطْوِي أنُوفَ عُنُوقِهِ بِأظْفَارِهِ حَتَّى أنَسَّ وَ أمْحَقَا

أنَسّ يُنِسُّ أي بلغ نَسِيسَ الموت. قال الأصمعي : يقال : جاءنا في مَاحِقِ الصّيف، أي في شدّة حرّه. قال ساعدة بن جويّة :

ظَلَّتْ صَوَافِن بالأرزَانِ صَادِيَةً في مَاحِقٍ مِنْ نَهَارِ الصّيف مُحْتَدم

و يقال : يوم مَاحِق، إذا كان شديد الحرّ، أي إنه يَمْحَقُ كلّ شيء و يحرقه. و قد مَحَقْتُ الشيء أمْحَقُه مَحْقًا »[3].

* شرح " ابن السكيت " المادة (محق) و استعمالاتها المختلفة، فذكر مُحاق الهلال وهو ذهابه، و ماحق الصيف و يوم ماحق أي شدة حرّه التي تؤدي إلى هلاك كل شيء و إحراقه، فهذه الاستعمالات بمعانيها توحي بالدلالة الاشتقاقية لهذه المادة وهي ذهاب الشيء و هلاكه[4].

---

([1]) غريب الحديث، أبو عبيد، 1 : 407، 408، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 34 : 3022، 3023، 3024.
([2]) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 4 : 77.
([3]) إصلاح المنطق، ابن السكيت، 1 : 278، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 46 : 4146، 4147.
([4]) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 5 : 301.

ب-5- **و قول " ابن قتيبة "** : « ومن صفاته " الغفور ". وهــو من قولك : " غَفَرْت الشيء " : إذا غطّيته. كما يقال : " كفرته " إذا غطّيته، و يقال : كذا أغْفَرُ من كذا؛ أي : أستر. و " غَفْرُ الخزّ و الصّوف " ما علا فوق الثوب منها : كالزئبر. سُمِّي غَفْرًا : لأنه ستر الثوب. و يقال : لجُنّة الرّأس : " مِغْفَر "؛ لأنها تستر الرأس. فكأنّ " الغفور " الساتر لعبده برحمته، أو الساتر لذنوبه »[1].

* عالج " ابن قتيبة " الاستعمالات المصوغة من المادة (غفر) و شرح معنى كل استعمال في ضوء معنى واحد يجمعها هو دلالتها الاشتقاقية المتمثلة في ستر الشيء[2]، فما يعلو الثوب و يستره كالزئبر مثلا يسمى غفرا، و ما يستعمله المحارب في تغطية رأسه أثناء القتال ليحميه من ضربات السيوف و السهام يسمى مِغْفَرا لأنه يستر صاحبه؛ و شرح ابن قتيبة – في الأخير – اسم الله تعالى، الغفور في ضوء ما قدّمه من استعمالات و معانيها فذكر أن الغفور هو الساتر لذنوب عباده.

ب-6- **و قول " أبي الحاتم الرازي " في شرح اسم الله " الحكيم "** : « و قال غيره : فالله سبحانه و تعالى سمّى نفسه حكيما، لأنه أحكم ما خلق، فلم يَفُتْه شيء، و لم يكن فيه خلل، و لم يعجزه شيء من لطيف الخلق و جليله و لم يدع شيئا مما ينبغي أن يكون مخلوقا إلا خلقه بحكمته، و منع بعضه أن يفسد بعضا ... و يقال في كلام العرب : أحكمت الشيء، أي استوثقت منه و منعته أن يفسد؛ و أحكمت البناء، أي بنيته بناء لا يتداعى، و يقال : أحكمت الرجل عن الشيء، إذا منعته عنه. و يقال : أحكمت الغلام أحكمه، أي منعته عن الفساد ... ومنه سميت " حَكَمة اللجام " لأنها تمنع الدابة، و الحاكم يحكم بالشيء، فيمنع الناس من الظلم.

---

([1]) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، 14، 15، و ينظر : لسان العرب، 36 : 3273، 3274.
([2]) ينظر : مقاييس اللغة، 4 : 385.

و قيل للرجل " حكيم ". قالوا : و لا يسمى حكيما حتى يجمع العلم و العمل، كأنّ علمه منعه من المعاصي »[1].

* شرح " أبو الحاتم الرازي " اسم الله تعالى : " الحكيم " و بين معناه الاصطلاحي ثم أتبع ذلك بذكر معاني بعض استعمالات المادة " حكم " التي توحي بالدلالة الاشتقاقية و هي المنع[2]؛ كما في منع الغلام أي الشيء من الفساد، و في البناء فيمنع من السقوط، و حَكَمة اللجام لأنها تمنع الدابة، و الذي يحكم بالشيء فيمنع الناس من الظلم، و الرجل يوصف بالحكيم إذا جمع بين العلم و العمل، فيكون علمه مانعا له من ارتكاب المعاصي.

إنّ ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم من أمثلة أن علماء العرب اعتمدوا في الكثير من مؤلفاتهم و خاصة أثناء معالجتهم للكثير من مواد اللغة على الدلالة الاشتقاقية، سواء بالتصريح بها أم بشرح الاستعمالات المصوغة من المادة الاشتقاقية شرحا يوحي بدلالتها الاشتقاقية.

## 3/ منهج الصغاني في عرض الدلالة الاشتقاقية :

حاول الصّغاني أن يعالج الدلالة الاشتقاقية في معجمه " العباب الزاخر " وفق منهج يكاد يكون مطردا بحيث يمكن أن نوجزه في النقاط الآتية :

**أوّلا :** ذكر الحروف الأصول للمادة المعالجة مثل : (أجأ و أزأ، و أوأ ...)[3].

**ثانيا :** عرض استعمالات هذه المادة.

**ثالثا :** ذكر الدلالة الاشتقاقية للمادة.

**رابعا :** ذكر ما شذّ عن الدلالة الاشتقاقية من استعمالات، إن كان هناك شواذّ.

---

(1) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، الرازي، 2 : 273، 274، و ينظر : لسان العرب، ابن منظور، 11 : 953.
(2) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 2 : 91.
(3) العباب، الصغاني، 1 : 21.

و من أمثلة ذلك قوله : « بذأ : بذأت الرجل بَذْءا : إذ رأيت منه حالا كرهتها، وبَذَأته عيني بذْءا إذا لم تقبله العين و لم تعجبك مَرآته، و بَذَأت : ذممت مرعاها، وكذلك الموضع إذا لم تحمده ... و التركيب يدل على خروج الشيء عن طريق الإحماد »[1].

إنّ المادّة المعالجة أو ما يسمّيه الصّغاني " التركيب " هي : (بذأ)، أمّا الاستعمالات فقد حصرها في : بَذَأتُ الرجل : إذا رأيت منه حالا كرهتها.

و بَذَأته عيني : إذا لم تقبله العين.

و أرض بذيئة : لا مرعى بها.

و باذأته : فاحشته.

ثم أتبع هذه الاستعمالات بذكر الدّلالة الاشتقاقية و هي : خروج الشيء عن طريق الإحماد.

و من الأمثلـــة التي أورد فيها الاستعمال الشاذّ قوله : « ضنأ : ضَنَأت المرأةُ : كثُر ولدها، و ضَنَأ المال و ضَنِئ : كثر، الضَّنء : الولد، الضِّنء : الأصل و المعدن و اِضْطَنَأتُ : اِسْتَحْيَيْتُ، و التركيب يدل إمّا على أصل و إمّا على نِتاج، و قد شذّ منه اضْطَنَأ أي اسْتَحْيا »[2].

إنّ المادة المعالجة هي : ضنأ، و أما استعمالاتها فقد حصرها في :

ضَنَأت المرأةُ : كثُر ولدها.

و ضَنَأ المالُ : كثُر.

و الضَّنء : الولد.

---

(1) ينظر : العباب، 1 : 24، 25.

(2) ينظر : م ن، 1 : 81.

و الضِّنء : الأصل و المعدن.

و اضْطَنَأتُ : استحييتُ.

ثم ذكر الدّلالتيْن الاشتقاقيَّتيْن لهذه المادّة و هي : الأصل و النِّتاج.

و أمّا الاستعمال الشّاذّ فقد حصره في قوله : « و قد شذّ منه اضْطَنَأ أي استحيا »[1].

**خامسا:** المصطلحات المعبّرة عن الدّلالة الاشتقاقيّة في المعجم :

كان الصّغاني، إذا أراد التعبير عن الدّلالة الاشتقاقيّة، يقول : « و التّركيب يدلّ على ... "[2] و يذكر المعنى الأصل للمادّة المعالجة، كما استعمل مصطلح الأصل مرّة واحدة للتعبير عن الدّلالة الاشتقاقية في قوله : " و أصل القَرْءِ : الوقت، فقد يكون للحيْض و قد يكون للطُّهر »[3].

و للإشارة، فإن هذا هو الاستعمال الوحيد لهذا المصطلح (أصل) للتعبير عن الدّلالة الاشتقاقيّة في باب الهمزة من المعجم.

## 4/ صياغة الصغاني للدلالة الاشتقاقية :

حاول الصّغاني في معجمه " العباب الزّاخر " أن يصوغ الدّلالات الاشتقاقيّة صياغة تعبّر تعبيرا واضحا عن معاني استعمالات المواد بصورة جليّة و مختصرة و يمكن حصر أهمّ خصائص هذه الصّياغة في صورة صفات متقابلة هي :

**أ- الإحكام أو العموم :**

تنقسم الدّلالات الاشتقاقيّة من حيث صياغتُها و انطباقُها على استعمالات كلِّ المواد إلى الإحكام أو العموم.

---

([1]) العباب، 1 : 81.

([2]) ينظر مثلا : آخر مادة (بدأ) من "العباب"، يقول : " و التركيب يدل على افتتاح الشيء "، 1 : 24.

([3]) م ن، 1 : 95.

## 1. دلالات اشتقاقيّة مُحْكَمَة :

الإحكام هو تحقق الدّلالة الاشتقاقيّة في استعمالات المادّة و تفسير معاني تلك الاستعمالات تفسيرًا علميًّا[1].

و قد تمكّن الصّغاني من صياغة بعض الدّلالات الاشتقاقيّة صياغة محكمة تنطبق على كل استعمالاته، و مما يميّز هذه الدّلالات الاشتقاقيّة (المُحْكَمَة)، احتواؤها على :

1) **مكوِّن دلالي عامّ** : و يُقصد به الدّلالة الاشتقاقيّة التي تدلّ عليها استعمالات المادة المعالجة.
2) **مكوِّن دلالي خاصّ (أو أكثر)** : و هو ما يقيِّد تلك الدّلالة و يجعلها مُخْتَصَّة بالمادة المعالجة وحدها[2].

و من أمثلة الإحكام في صياغة الدلالة الاشتقاقية، نذكر :

**المثال الأوّل** : قول الصغاني في المادة (بذأ) : « ... و التركيب يدل على خروج الشيء عن طريق الإحماد »[3].

فالمكوِّن الدلالي العامّ هو : خروج الشيء.

و المكوِّن الدّلالي الخاصّ هو : عن طريق الإحماد.

و بهذا التقييد و الإحكام أمكن حصول التمييز بين جنس استعمالات هذه المادة و جنس استعمالات مواد أخرى مقاربة لها مثل استعمالات المادة (بصع)[1].

---

([1]) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم حسن جبل، 35.
([2]) ينظر : م ن، 36.
([3]) العباب، 1 : 25.

**المثال الثاني :** قول الصغاني خلال معالجته للمادة (حشأ) : « ... و التركيب يدل على إيداع الشيء باستقصاء »[2].

فالمكوِّن الدّلالي العامّ هو : إيداع الشيء.

أما المكوّن الدّلالي الخاصّ فهو : الاستقصاء في إيداع ذلك الشيء.

فالصّغاني خصّص معنى المادة (حشأ) ليميِّزها عن مواد أخرى يتحقّق فيها جنس المعنى العامّ و هو الإيداع، كاستعمالات (ترك) و (ودع)[3].

**المثال الثالث :** قول الصّغاني في معالجة استعمالات المادة (عبأ) : « ... والتركيب يدل على اجتماع في ثقل »[4].

فالمكوِّن الدّلالي العامّ هو : الاجتماع.

و المكوّن الدّلالي الخاصّ هو : تحقّق الثّقل في ذلك الاجتماع.

و بهذا التّخصيص في الدّلالة الاشتقاقيّة، ميّز الصّغاني هذه المادة عن مواد أخرى يتحقق في استعمالاتها جنس المعنى العام و هو الاجتماع، كاستعمالات المادة (أثف) و (بجم)[5].

إنّ مثل هذا الإحكام في الدّلالة الاشتقاقيّة قليل في عمل الصّغاني في باب الهمزة من المعجم، إذا قورن بما عيّنه من دلالات اشتقاقيّة عامّة؛ و من أمثلة هذا النّوع ما ذكره في المواد : (فثأ)[6] و (نتأ)[7] و (هنأ)[8].

---

(1) ينظر استعمالات هذه المادة في : مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 252.
(2) العباب، 1 : 42.
(3) ينظر استعمالات المادتين في : مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 345 و 6 : 96.
(4) العباب، 1 : 87.
(5) ينظر استعمالات المادتين في : مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 57 و 200.
(6) العباب، 1 : 88.
(7) م ن، 1 : 118.
(8) م ن، 1 : 140، 141.

## 2. دلالات اشتقاقيّة عامّة :[1]

و في مقابل الإحكام جعل الصّغاني لأغلب المواد دلالات اشتقاقيّة عامّة، ويُقصد بالعموم اتّساع المعنى الأصل و عدم تخصيصه و تقييده.

و من أمثلة العموم في صياغة الدّلالة الاشتقاقيّة نذكر :

**المثال الأول :** قول الصّغاني خلال معالجته للمادة (بدأ) : « ... و التركيب يدل على افتتاح الشيء »[2].

**المثال الثاني :** ما قاله في معالجة استعمالات المادة (حزأ) : « ... و التركيب يدل على الارتفاع »[3].

**المثال الثالث :** ما ذكره الصّغاني خلال معالجته المادة (خسأ) : « ... و التركيب يدل على الإبعاد »[4].

إنّ الدّلالات الاشتقاقيّة التي ذكرها الصّغاني لهذه المواد هي : افتتاح الشيء، الارتفاع، الإبعاد، و كلها دلالات اشتقاقية عامة غير مقيدة بما يجعلها تختصّ باستعمالات تلك المواد فقط.

## ب- التّجريد و المباشَرة :

تكون الدّلالات الاشتقاقيّة من حيث علاقتُها بما تنطبق عليه من استعمالات إمّا مجرّدة و إمّا مباشِرة.

---

(1) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم حسن جبل، 27.
(2) العباب، 1 : 24.
(3) م ن، 1 : 41.
(4) م ن، 1 : 49.

## 1. مجرّدة :

و معنى التجريد هنا، استخلاص الدّلالة الاشتقاقية لتركيب ما من خلال مكوِّناته الدّلالية و تفريعاته[1].

و لقد كان للدّلالات الاشتقاقية المجرّدة النصيب الأوفر في عمل الصّغاني (في باب الهمزة من المعجم) و أمثلة التجريد في الدّلالات الاشتقاقية كثيرة نذكر منها ما يأتي :

**المثال الأول :** قال " الصّغاني " بعد معالجته للمادة (جسأ) : « ... التركيب يدل على صلابة و شِدّة »[2]. فاستخلاصه معنى الصّلابة و الشِّدة جاء بعد معالجته لاستعمالات هذه المادة، حيث قال : « الجَسْءُ : الماء الجامد؛ و جَسَأتْ يده من العمل تَجْسَأ جَسْأ : صَلُبَت ... جُسِئَت الأرض فهي مجسوءة من الجَسْءِ، و هو الجلد الخشن الذي يشبه الحصى الصغار »[2]. فمن معنى جمود الماء و صلابة اليد و خشونة الجلد يمكن استخلاص معنى الشِّدّة و الصّلابة بوصفه الدّلالة الاشتقاقية لاستعمالات هاته المادة.

**المثال الثاني :** ما ذكره بعد معالجة استعمالات المادة (صبأ) حيث قال : « ... و التركيب يدل على خروج و بروز »[3]، فالصغاني لم يستخلص هذا المعنى إلا بعد دراسته لاستعمالات هذه المادة، حيث قال : « صَبَأت على القوم أصْبَأ صَبْـــأ

(1) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم حسن جبل، 40.
(2) العباب، 1 : 35.
(3) م ن، 1 : 78.

و صُبُوءا، إذا طلعت عليهم، و صَبَأ ناب البعير صبوءا : طلع حدّه و كذلك ثنيّة الغلام ... و أصبأ النجم أي طلع الثريا »[1].

نظر " الصغاني " إلى معنى الطلوع على القوم، و معنى حدّ طلوع الناب و الثنية، و معنى طلوع الثريا، فاستخلص معنى الخروج و البروز.

**2. مباشرة :**

و معنى المباشرة هنا، أن تكون الدلالة الاشتقاقية اسم عين واحد أو أكثر[2]، ويبدو أن " الصغاني " لم يعتمدها إلا في مواد قليلة و من ذلك ما قاله في المادة (حدأ) بعد ذكر استعمالاتها بأن " التركيب يدل على طائر أو مشبّه به "[3]. فالطائر صنف من الحيوانات و هو اسم عين.

**ج- اللزوم و/أو التعدي :**

تتحقق الدلالة الاشتقاقية في استعمالات مادة ما بصفة الفاعلية أو بصفة المفعولية أو بكليهما معا، فتصاغ صياغة تجمع بين التعدي و اللزوم[4]، و تفصيل ذلك فيما يأتي :

**1. اللّزوم :**

من أمثلة المواد اللغوية التي تتحقق في استعمالاتها الدلالة الاشتقاقية بصفة اللزوم، نذكر :

**المثال الأول :** قــول " الصّغاني " في المادة (رأرأ) : « و التركيب يــدل على اضطراب »[1]؛ فالاضطراب مصدر للفعل اضطرب و هو فعل لازم، يتحقق في

(1) م ن، 1 : 77، 78.
(2) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم حسن جبل، 42.
(3) العباب، 1 : 41.
(4) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، 43، 44.

قولهم : رأرأ السراب : لمع، و رأرأتْ المرأة بعينيها : برقت، و رأرأتْ عيناه : إذا كان يديرهما[2].

**المثال الثاني :** قوله في المادة (ظمأ) : « والتركيب يدل على ذبول و قلّة ماء»[3]؛ فالذبول مصدر للفعل ذَبُل، و القلة مصدر للفعل قلَّ، و هما فعلان لازمان ينطبقان على قولهم : ظَمِئ ظَمَأ : عطش، و ظَمِئت إلى لقائك أي اشتقت[4].

**المثال الثالث :** قوله في المادة (نوأ) : « و التركيب يدل على النهوض »[5]. فالنهوض مصدر للفعل نهض و هو فعل لازم يتحقق في قولهم : ناء ينوء نَوْءًا : نهض بجهد و مشقة، و ناء : سقط، و ناء بالحمل : إذا نهض به مثقلا، و ناء به الحمل : إذا أثقله، و قوله عزّ و جل : ﴿مَا إنَّ مَفَاتحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَة﴾[6]، و ناء الرجل إذا بعُد[7].

**2. التعدي :**

من أمثلة المواد اللغوية التي تتحقق في استعمالاتها الدلالة الاشتقاقية بصفة التعدي، نذكر :

**المثال الأول :** قول الصغاني في المادة (ضهأ) : « و التركيب يدل على مشابهة شيء لشيء »[8]، فالمشابهة مصدر للفعل شابه و هو فعل متعدّ ينطبق على قولهم:

(1) العباب، 1 : 60.
(2) ينظر : العباب، 1 : 59 و لسان العرب، ابن منظور، 17 : 1533.
(3) م ن، 1 : 86.
(4) ينظر : م ن، 1 : 85، 86 و لسان العرب، 31 : 2760.
(5) م ن، 1 : 125.
(6) سورة القصص، الآية 76.
(7) ينظر : العباب، 1 : 125، 126 و لسان العرب، 50 : 4566.
(8) م ن، 1 : 82.

امرأة ضَهْيَأة و هي صفة للمرأة التي لا تحيض لأنها ضَاهَأتْ الرجال، و ضَهْيأ فلان أمرَه : إذا مرضه و لم يصرمه[1].

**المثال الثاني :** قوله في المادة (نسأ) : « و التركيب يدل على تأخير شيء »[2]؛ فالتأخير مصدر للفعل أخّر و هو فعل متعدّ يتحقق في قولهم : نَسَأتُ الشيء نَسْأ : أخّرته، و نَسَأتْ الظبيةُ غزالَها نَسْأ : إذا رشحته، و نَسَأتُ اللبن : خلطته بماء[3].

**المثال الثالث :** قوله في المادة (وطأ) : « والتركيب يدل على تمهيد شيء وتسهيله»[4]، وتسهيله»[4]، فتمهيد الشيء مصدر للفعل مهّد الشيء، و التسهيل مصدر للفعل سهّل، و هما فعلان متعديان ينطبقان على قولهم : وَطِئْت الشيء برجلي، و وَطِئَ الرجل امرأته، و الوَطْأة و الوَاطِئَة : السّابِلة، سُمُّوا بذلك لوطئهم الطريق، و في قوله تعالى : ﴿لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أنْ تَطَأُوهُمْ﴾[5] أي تنالوهم بمكروه، و أوْطَأتُه الشيء، وَطْأتُه أي هيأته و رجل مُوَطَّأ الأكناف إذا كان سهلا دمثا كريما ينزل به الأضياف[6].

### 3. اللّزوم و التّعدي :

و أما من أمثلة صياغة الدّلالة الاشتقاقيّة صياغة تجمع بين اللّزوم و التّعدي، نذكر :

**المثال الأول :** قول الصّغاني في المادة (فقأ) : « و التركيب يدل على فتح شيء وتَفَتُّحه »[7]، فالفتح مصدر للفعل فَتَحَ و هو فعل متعدّ ينطبق على قولهم : فَقَأتُ

(1) ينظر : العباب، 1 : 82 ، و لسان العرب، 29 : 2615.
(2) م ن، 1 : 122.
(3) ينظر : م ن، 1 : 119، و لسان العرب، 49 : 4404، 4405.
(4) م ن، 1 : 135.
(5) سورة الفتح، الآية : 25.
(6) ينظر : العباب، 1 : 132 - 135، و لسان العرب، 54 : 4862 - 4865 .
(7) م ن، 1 : 92.

نَاظريْه : أذهبت غضبه و فَقَأت عينه فقأ : إذا بخعتها[1].

و التَفَتُّحُ مصدر للفعل تَفَتَّحَ وهو فعل لازم يتحقق في قولهم : فقأت البُهْمَى فقوءا: إذا حمل عليها المطر أو السيل ترابا فلا تأكــلها النّعــم حتى يسقط عنها. و أفقأ الرجل إذا انخسف صدره من علة، و تفقأت السحابة عن مائها : تشقّقت[2].

**المثال الثاني :** قوله في المادة (قرأ): « و التركيب يدل على الجمع والاجتماع »[3]. »[3]. فالجمع مصدر للفعل جمع وهو فعل متعدّ، يتحقق في قولهم : قرأت الشيء قرآنا : جمعته و ضممته، ما قَرَأتْ جنينا أي لم تضمّ رحمها على ولد، و قرأت الكتاب قراءة و قرآنا، و أقرأك السلام، و قارأت فلانا أي دارسته[4].

و الاجتماع مصدر للفعل اجتمع وهو فعل لازم ينطبق على قولهم : قَرَأتْ المرأة : حاضت، و أقرَأتْ المرأةُ : طَهُرَتْ، و أقْرَأتْ حاجتُك : دَنَتْ، و أقْرَأت النُّجوم : تأخّر مطرها و غابت[5].

## 5/ مصدر تفريع المادّة الاشتقاقية لدى الصّغاني :

تعدّ مسألة مصدر التفريع من أهم المسائل الخلافية في التراث اللغوي العربي، فالبصريون ذهبوا إلى أن المصدر هو الأصل أما الكوفيون فقد جعلوا الأصالة في الاشتقاق للفعل[6]، فما مصدر التفريع لدى " الصغاني "، أهو المصدر المصدر أم الفعل ؟

---

([1]) ينظر : العباب، 1 : 90 و لسان العرب، 38 : 3442.
([2]) ينظر : م ن، 1 : 91 و لسان العرب، 38 : 3442.
([3]) م ن، 1 : 98.
([4]) ينظر : م ن، 1 : 95، 96، 98.
([5]) ينظر : م ن، 1 : 95، 97.
([6]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 1: 190 و الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، 56، و بلغة المشتاق في علم الاشتقاق، محمد ياسين عيسى، 12.

لم يصرّح " الصغاني " بطريقة مباشرة عن مصدر التفريع، لكن من خلال التعامل مع مواد باب الهمزة من معجمه " العباب الزاخر " و استعمالاتها، يمكن استخلاص رأيه في هذه المسألة، وهو رأي يجمع بين الاتجاهين، البصري والكوفي.

**1- <u>جعله المصدر أصلا</u> :**

فقد كان أثناء شرحه لبعض المواد اللغوية، يرجع مصدر التفريع إلى المصدر ، و من أمثلة ذلك نذكر:

* قوله في مادة (ذرأ) : « ... و الذّرّية نسل الثقلين، و في اشتقاقها وجهان أحدهما أنها من الذّرء و وزنه فُعُّولة أو فُعِّيلة، و الثاني من الذّرّ بمعنى التفريق لأن الله ذرّهم في الأرض و وزنها فُعِّيلة أو فُعُّولة »[1].

فالصغاني لم يكن يقصد من خلال هذا الشرح أن يبين أصل المشتقات بل كان يريد أن يبيّن الحروف الأصول للذّرية، هل هي (ذَرَأ) و المصدر منها الذَّرْءُ، أم هي (ذَرَّ) و المصدر منها الذَّرُّ. و ما أمكن استخلاصه عن أصل المشتقات هو إرجاعه هذا المشتق (الذُّريَّة) إلى المصدر مباشرة في قوله : « وفي اشتقاقها وجهان، أحدهما أنها من الذَّرْءِ ... و الثاني من الذَّرِّ »[1]، أي أنّ أصله إما الذّرء، و هو مصدر للفعل ذرأ، و إمّا من الذّرّ و هو مصدر للفعل ذَرَّ.

* و في مثال آخر، قال في شرح مادة (هوأ) : « فلان بعيد الهوء، بالفتح. أي بعيد الهمة، و منه قول النبي صلى الله عليه و سلم : ﴿من قام إلى الصلواة وكان هوؤه و قلبه إلى الله، انصرف كما ولدته أمه﴾. تقول منه هاء الرجل »[2].

---

([1]) العباب، الصغاني، 1: 59.
([2]) م ن، 1: 141.

أي من الهَوْء، هاء، فالصغاني جعل الفعل " هاء " مشتقا من المصدر " الهوء "، وبذلك يكون المصدر أصلا و الفعل مشتقا منه.

* و من الأمثلة التي أرجع فيها الصغاني المشتق إلى المصدر مباشرة، قوله في شرح مادة (خطأ) : « و الخِطأ بالكسر : الذنب في قوله تعالى : ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيرًا﴾[1] أي إثما، تقول منه خَطِئ يَخْطَأ خطأ و خِطْئة، على فِعْلَة، والاسم الخطيئة على فَعِيلَة »[2]، و هو بهذا يجعل المصدر أصلا للتفريع، فاشتق منه الفعل بزمنيه الماضي و المضارع، و الاسم أيضا.

يمكن أن نقول – من خلال ما تقدّم من أمثلة – أن " الصغاني " جعل المصدر أصلا للمشتقات.

**2- <u>جعله الفعل أصلا</u> :**

و في أمثلة أخرى استخلصنا أنه يُرجع المشتقات إلى الفعل، نذكر منها :

* قال في شرحه مادة (عبأ) : « و المعبأ، بالفتح المذهب، مشتق من عبأت له إذا رأيته فذهبت إليه »[3]. و المعبأ على وزن مفعل هو اسم مكان، أرجع الصغاني اشتقاقه إلى الفعل في قوله : " مشتق من عبأت له "[3]؛ و ما يمكن استخلاصه من هذا القول أن الفعل هو أصل للمشتقات.

* و قال في مثال آخر خلال شرحه مادة (فيأ) : « و الفئة : الطائفة، والهاء عوض عن الياء التي نقصت من وسطها، و أصلها فيءٌ، مثال فيع، لأنها من فاء

(1) سورة الإسراء، الآية 31.
(2) العباب، 1: 50.
(3) م ن، 1: 87.

و تجمع على فِئِين و فِئات »[1]. يتّضِح من هذا الشرح أن " الصغاني " لم يكن يرم إلى أن يبيّن مصدر التفريع، أهو الفعل أم المصدر بل كان يريد أن يبين الحذف الذي وقع في هذا اللفظ (الفيء)، و كيف عوض هذا الحذف بهاء أضيفت في آخرها فأصبحت (فئة) لكن ما يمكننا أن نستخلصه أنه أرجع هذا المشتق إلى الفعل مباشرة، وهو واضح في قوله : " و أصلها فيء مثال فيع، لأنها من فاء "[1]، وهذا يعني أن الفعل مصدر التفريع.

و من الأمثلة أيضا ما قاله خلال شرح مادة (درأ) : « درأ علينا فلان يدرأ دُرُوءا أي طلع مفاجأة و منه كوكب دَرِّيّ، لشدة توقده و تلألؤه »[2]، فالصغاني أراد أن يشرح معنى لفظ دَرِّيّ و يعلّل سبب وصف الكوكب بهذه الصفة، و هي صيغة مبالغة على وزن فعِّيل، لكن ما يمكن أن نستخلصه من رأيه في أصل المشتقات أنه أرجع اشتقـــاق هذا اللفظ (دَرِّي) إلى الفعل و هذا واضح من قوله : " و منه كوكب دَرِّيّ "[2]، أي من درأ تقول دَرِّيّ، و ذكر ما قاله الأخفش عن قتادة و أبي عمرو، قال : « و حكى الأخفش عن قتادة و أبي عمرو : دَرِّيّ بفتح الدال، من درأته »[2].

ما يمكن قوله من خلال ما تقدم من أمثلة، أن " الصغاني " أرجع المشتقات في استعمالات كثيرة إلى الفعل مباشرة.

و استخلاصا لكل ما تقدم من أمثلة يمكن القول أنه جمع بين الرأيين، البصري والكوفي، فجعل أصل التفريع تارة المصدر و تارة أخرى الفعل.

(1) العباب، 1: 93.
(2) م ن، 1: 53.

و لقد سبق الصغاني علماء كثر ناقشوا مسألة أصل المشتقات، فمنهم من أرجعه إلى المصدر و هم البصريون، و منهم من رأى أن الأصالة للفعل في العمليات الاشتقاقية و هو رأي الكوفيين؛ و قد أورد " الزجاجي " رأي كل منهما في هذه المسألة فقال : « قال سيبويه و جميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل »[1]. مستدلا بقول سيبويه : « و أما الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء »[2]، وقد وافق هذا الرأي كثير من العلماء، ومنهم ابن يعيش قال : « و اعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها »[3]، و ذهب ابن مالك إلى صحة المذهب البصري في هذه المسألة فقال : « و اتفق البصريون و الكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر، لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل، و الصحيح مذهب البصريين »[4].

ثم أورد " الزجاجي " رأي الكوفيين في هذه المسألة فقال : « قال الفرّاء و جميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل، و الفعل سابق له و هو ثان بعده »[5].

و دعّم علماء المدرستين رأيه بحجج، حاول " تمّام حسان " أن يلخّصها في قوله : « ومعنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات و لكن كل مشتق منها يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن في الفعل، و فاعل الحدث في صفة الفاعل ... وأما المصدر فهو اسم الحدث فقط ... ولذلك رآه البصريون أصلا للاشتقاق ... و أما

(1) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، 56 و ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 1: 190 و أسرار العربية، الأنباري، 137، والمقتضب، المبرد، 3 : 68، 102، و همع الهوامع، السوطي، 2 : 72 .
(2) الكتاب، سيبويه، 1 : 12.
(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 1 : 214.
(4) شرح التسهيل، ابن مالك، 2 : 118 و ينظر : شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 2: 438، و بلغة المشتاق في علم الاشتقاق، محمد ياسين عيسى، 12.
(5) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، 56 و ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 1: 190، و شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، 2 : 454.

وجهة النظر الكوفية فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرد و الزيادة فالمجرد من بين الصيغ هو في فهم أصحاب هذه النظرة أقرب إلى الأصالة من المزيد، وقد نظروا في صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجردا من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى المفرد الغائب نحو : ضرب، فقالوا : إن أصل المشتقات هو الفعل الماضي »[1].

كان هذا رأي العلماء القدماء في مسألة مصدر التفريع، و لقد استمر الخلاف في هذه المسألة ساريا بين الباحثين المحدثين، فمنهم من رجح المصدر و منهم من رجح الفعل.

فممّن رأى أن المصدر هو أصل التفريع، الباحث " مختار كريّم " حيث قال: « وتتمثل هذه الوحدات التي نعتبرها أولى بالجذرية أولا في ما أطلق عليه النحاة مصطلح المصدر الثلاثي المجرد، و قد سماه سيبويه باسم الحدث، هذه المصادر تمثل أس العربية عنها يتناسل الجم الغفير من اللغة »[2]. مدعما رأيه بقوله : « إنّ الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، و لم تختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل و التراب و الماء والزيت و سائر الأجناس، دل على أنه غير مشتق من الفعل »[3]. و هو ما استدلّ به علماء البصرة[4] أمثال " أبي علي الفارسي " و " الأنباري "، وقد أبدى " مختار كريّم " اقتناعه بالرأي البصري حيث قال : « هو تصور في رأينا على غاية من

(1) اللغة العربية، معناها و مبناها، تمام حسان، 166، 167.
(2) مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، مختار كريّم، مجلة : مجادلة السائد في اللغة و الأدب و النقد، 126.
(3) م ن، 127، 128.
(4) ينظر : التكملة، الفارسي، 211، و الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 1 : 192.

التبصر و التعمق و التمثيل لآليات الصرف الاشتقاقي و من المعقول أن ينتصر على التصور الكوفي »[1].

و ممّن رأى أنّ الفعل هو أصل التفريع " عبد الله أمين "، حيث علّل رأيه بقوله : « غير أن قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو و الصرف و غيرها لاشتقاق المصادر و المشتقات المشهورة و هي أسماء الفاعل، و المفعول، والزمان، والمكان، و غيرها من الأفعال، و لم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال. و هذه المشتقات من المصادر »[2].

و ساند هذا الرأي " فرحات عيّاش " فقال : « غير أنه من العسير أن يظفر أحد بالدليل القاطع و الحجة الدامغة لترجيح أحد الرأيين عن الآخر، و لم يبق أمامنا إلا الاعتماد على القرائن التي تدل على أن الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات التي تزخر بها الكتب العربية »[3].

أما " تمام حسان " فقد رأى رأيا آخر في هذه المسألة، يتوافق – في نظره – مع المنهج الحديث، حيث قال : « و الذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها على طريقتهم إلى طريقة المعجميين بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم. مبتعدين بها عن شكلية الصيغ و الزوائد و الملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون " الاشتقاق " حدودا مشتركة بين المنهجين. و إذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة

(1) مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، مختار كريّم، مجلة : مجادلة السائد في اللغة و الأدب و النقد، 127.
(2) الاشتقاق، عبد الله أمين، 13.
(3) الاشتقاق و دوره في نمو اللغة، فرحات عياش، 68.

فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق و بذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها و الفعل الماضي مشتق منها كذلك »[1].

و قد رجّح الباحث " ناصر حسين علي " هذا الرأي، و رأى أنّ « دراسة الصرفيين للاشتقاق، و اتخاذهم المصدر أو الفعل الماضي أصلا لها، فلا فائدة ترجى من هذه الدراسة، و ذلك لعجز كلّ من المصدر، و الفعل الماضي عن أن يكون أصلا لجميع المشتقات من جهة؛ و لأنّ كلاً منهما مشتق أيضا و يدلّ على معنى أو وظيفة فلا يصلح أن يكون أصلا لغيره من جهة أخرى »[2]

و من الواضح أنّهما استخلصا رأيهما ممّا قام به المعجميون عند تنظيم معاجمهم في شكل مواد لغوية ذات حروف أصول جعلوها منطلقا للمشتقات كلها.

- **<u>الاشتقاق من اسم العين :</u>**

اتضح لنا فيما تقدم أن " الصّغاني " جمع بين الرأيين البصري و الكوفي في مسألة أصل المشتقات، فكان تارة يشتق من المصدر و تارة يشتق من الفعل، ولكنه أثناء معالجته لمواد أخرى نجده يورد اشتقاقها من اســم العين، يتضح ذلك فيما يلي :

**المثال الأوّل :** قال " الصغاني " في مادة **(حمأ)** : « والحَمَأ والحَمْأة : الطين الأسود؛ قال الله تعالى : ﴿مِنْ حَمَأ مَسْنُونٍ﴾[3] تقول منه : حَمَأتُ البئر حَمْأ، بالتسكين، إذا نزعتَ حَمْأتَهَا وأحْمَأتُهَا إحْمَاءً إذا ألقيت فيها الحَمْأةَ »[4]، فالحَمَأ أو

---

(1) اللغة العربية، معناها و مبناها، تمام حسان، 168، 169.
(2) الصيغ الثلاثية مجردة و مزيدة اشتقاقا و دلالة، ناصر حسين علي، 34.
(3) سورة الحجر، الآية 26 و 28 و 33.
(4) العباب، 1 : 45.

الحَمْأة هو الطين الأسود[1] والطين شيء مجرد تعيه حواسنا، و الحاجة إلى توظيف هذا المعنى بصيغ مختلفة أدت إلى ضرورة اشتقاق الفعل و المصدر من اسم العين : الحَمَأ، فتقول حَمَأتُ البئر إذا نزعت حَمْأتها و الحَمَأ هو مصدر لهذا الفعل، أي أنه يمكن الاشتقاق من اسم العين و هــو ما فعله " الصغاني "، إذ قال : « تقــول منه : حَمَأتُ ... »[2] أي تقول من الحَمَإ.

**المثال الثاني** : و قال في مادة (كلأ) : « ... و الكَلأ : العشب، و قد كَلِئتْ الأرض فهي كَلِيئَة ... و استكْلأ المكان أيضا : صار فيه الكلأ »[3]؛ بدأ " الصغاني " بذكر معنى الكــلأ و هو العشب[4] و العشب شيء حسّي، ثم أتبع ذلك بما يمكن أن يشتق منه فذكر الفعل " كلئت الأرض " و الصفة المشبهة " كليئة " والفعل المزيد " استكلأ " و كلها تحمل معنى تواجد العشب.

**المثال الثالث** : و قال " الصغاني " في مادة (لبأ) : « و اللِّبَأ، مثال عنب : أول اللبن في النتاج، تقول : لَبَأتُ لَبْءً إذا حلبت الشاة، لَبَأ و لَبْأتُ القوم أيضا : أطعمتهم اللِّبَأ، و ألْبَأ القوم : كثــر عندهم اللّبَأ ... و ألْبَأتْ الشاة و لــدها : أرضعته ... »[5].

ذكر " الصغاني " معنى اللّبأ بأنه أوّل اللبن في النتاج[6] ثم ذكر ما يمكن أن يشتق منه، فأورد الفعل المجرد (لبأ)، و مصدره (لبء)، و الفعل المزيد بحرف كذلك (ألبأ) و كل هذه المشتقات تحمل معنى تواجد اللبأ.

---

([1]) ينظر : القاموس المحيط، الفيروز أبادي، 1 : 12 و لسان العرب، ابن منظور، 2 : 986 و معجم ألفاظ القرآن الكريم، 1 : 319.
([2]) العباب، 1 : 45.
([3]) م ن، 1 : 105، 106.
([4]) ينظر : القاموس المحيط، 1 : 26 و لسان العرب، ابن منظور، 5 : 3910 و مختار الصحاح، الرازي، 11 و المعجم الوسيط، 794.
([5]) العباب، 1 : 108.
([6]) ينظر : القاموس المحيط، 1 : 27 و لسان العرب، 5 : 3978 و المعجم الوسيط، 811.

و لقد أورد " الصغاني " في مواد كثيرة ألفاظا مشتقة من اسم العين[1].

اتضح – من خلال هذه الأمثلة – أن الصغاني لم ينكر جواز الاشتقاق من اسم العين، فجعل اشتقاق كل من الفعل و المصدر منه، و هو ما ذكره كثير من العلماء قبله، منهم " ابن السرّاج " قال : « و اعلم أنه متى تجانب لفظا واحدا جنسان فكان أحد الجنسين جسما و الآخر عرضا فالأولى بأن تجعل الأصل الاسم، و ذلك نحو قولهم : النّبت و النّبات، و قالوا : أنبت ينبت نباتا، فإنما ينبغي أن تجعل أنبت ينبت مشتقا من النبت »[2]، و قال في موضع آخر : « و لو قائل قال : إن استحجر مأخوذ من الاستحجار و الاستحجار مشتق من الحجر ما كان ذلك خطأ و كان على القياس »[3]. فهو يجيز الاشتقاق من اســم العين : الحجر، فاشتــق المصدر و من المصدر اشتق الفعل.

و " ابن جني " الذي صرح في كتابه " الخصائص " أن المصدر مشتق من اسم العين، فقال : « المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت، وكالاستحجار مــن الحجر »[4]، معتمدا على أمثلة كثيرة نجدها متفرقة في كتابه و في مواضيع مواضيع مختلفة، مثل قوله : « فكما أن استحجر الطين و استنسر البغات من لفظ الحجر و النسر فكذلك استنوق من لفظ الناقة »[5].

و لقد رأى بعض الباحثين المحدثين أنه يجوز الاشتقاق من اسم العين باعتباره مصدرا للتفريع و منهم " عبد الله أمين " أورد في مؤلفه " الاشتقاق " مجموعة من أسماء الأعيان و ما أمكن اشتقاقه منها، و انتهى إلى أنها مصدر

---

(1) ينظر مثلا : مادة (كمأ) و مادة (نسأ) و مادة (قثأ) و غيرها من معجم العباب.
(2) رسالة الاشتقاق، ابن السراج، 24، 25.
(3) م ن، 25.
(4) الخصائص، ابن جني، 2 : 34.
(5) م ن، 1 : 123.

للتفريع حيث قال : « و لا شك أن كل اسم من أسماء الأعيان الواردة فيما ذكرت من الأمثلة، هو أصل المشتقات من مادته »[1]؛ و هو الرأي الذي خلص إليه " صبحي الصالح "، فذكر أن أسماء الأعيان (الجواهر) أولى بعدّها مصدرا للتفريع، فقال : « على قلة ما حفل النحاة بالجواهر في هذا الباب، و على ضآلة ما وفروا من شواهد، لا نجد هذه الجواهر إلا أصولا للاشتقاق معروفة موضوعة قبل أن تعرف أسماء المعاني أو توضع »[2]. و هو يقصد بأسماء المعاني، المصادر، مستدلا بقول " ابن جني " السابق في أن المصدر مشتق من الجوهر[3].

إنّ الحاجة إلى التعبير عن المعاني الجديدة خاصة في مجال العلوم أدت إلى ضرورة الاشتقاق من أسماء الأعيان، و هو ما أشار إليه " مصطفى الشهابي " في قوله : « ... و الاشتقاق من الأعيان في العلوم العصرية هو اليوم ضرورة بادية أمام أعيننا، فنحن في حاجة إلى أن نقول مثلا كهرب من الكهرباء، و مغنط (أو مغطس) من المغنطيس، و نشّى من النِّشا، و بلَّر (و هي أصح من بَلْوَرَ) من البِلَّوْر، و بستنة من البستان »[4]. و قد أجاز مجمع اللغة الاشتقاق من اسم العين، فجاء في قراراته : « اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان، و المجمع يجيز هذا الاشتقاق – للضرورة – في لغة العلوم، يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب »[5].

---

([1]) الاشتقاق، عبد الله أمين، 147.
([2]) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 181، 182.
([3]) ينظر : الخصائص، 2 : 34.
([4]) المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مصطفى الشهابي، 16.
([5]) مجمع اللغة في ثلاثين عاما : مجموعة القرارات العلمية، 32 و ينظر : مجمع اللغة في خمسين عاما، شوقي ضيف، 86، و القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، 85.

# الفصل الثاني

## وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها في العباب

1 / مفهوم وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها.

2 / وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها قبل الصغاني.

3 / وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها عند الصغاني.

4 / موقف بعض العلماء المحدثين من وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها.

تُعَدّ ثنائيّة " الأصل و الفرع " بمثابة القاعدة الأساس التي سار عليها الفكر اللغوي العربي قديما، سواء تعلق الأمر بالنحاة الذين جعلوا المذكر أصلا والمؤنث فرعا عنه، و المفرد أصلا و المثنى و الجمع فرعين عنه[1]، أم بالصرفيين الذين اعتبروا صيغة (ف.ع.ل) أو الميزان الصرفي أصلا و ما اشتق منه فرعا عنه[2]، أم بالبلاغيين الذين عدّوا الحقيقة أصلا و المجاز فرعا عنها[3]. و الشيء نفسه ينطبق على اللغويين في معاجمهم، فالمواد المعجمية (الحروف الأصول) تعتبر أصلا و ما تولّد عنها يُعتبر فرعا[4]، إلاّ أنّ الذي نريد توضيحه في هذا المقام هو أنّ المادة اللغوية لها معنى أصل يجمع استعمالاتها هو دلالتها الاشتقاقية، و هذه الدلالة إمّا أن تكون أحادية و فروعها متعدّدة، و إمّا أن تكون متعدّدة و لها فروع ترتبط بكل دلالة اشتقاقية، و هو ما يجعلنا نقدم تعريفا لكل من الصنفين.

## 1/ مفهوم وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها :

لابدّ أن نشير – بداية – إلى أنّ من العلماء القدامى من اعتنى بفكرة وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها بصفة صريحة، بل تعدّى إلى تأليف معجم يرصد تلك الدلالة– أحادية كانت أم متعدّدة – لكلّ مادّة لغوية، و هو ما نجده مجسّدا بوضوح عند اللغوي " أحمد بن فارس " في معجمه مقاييس اللغة، فقد حاول أن يقف على الدلالة أو الدلالات الأصلية لكلّ مادة من مواد اللغة، ثم تفسير دلالات فروعها المختلفة في ضوء تلـــك الدلالة الاشتقاقية[5]، وقد اتخـــذ " الصغاني" طريقة " ابن

---

([1]) ينظر : الكتاب، سيبويه، 1 : 14، و المذكر و المؤنث، السجستاني، 36، و المقتضب، المبرد، 3 : 350، و شروح الحدود النحوية، الفاكهي، 68، 69.

([2]) ينظر : التكملة، الفارسي، 516، و نزهة الطرف، الميداني، 04، 05، و التصريف، ابن مالك، 46، 47.

([3]) ينظر : أسرار البلاغة، الزمخشري، 358–365، و نهاية الإيجاز، الرازي، 113–114، و حلية اللب المصون شرح الجوهر المكنون، الدمنهوري، 145.

([4]) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، 169.

([5]) ينظر : في علم الدلالة، محمد حسن جبل، 28، و فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 75، 76، و دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 176، و تناسل الدلالات الاشتقاقية، هني سنية، رسالة دكتوراه، 95.

فارس " في بناء معجمه " العباب " مع إيراده عددا أكثر لاستعمالات مواد معجمه. كما تطرق بعض العلماء إلى الفكرة نفسها، و لكنهم لم يفردوا لها مؤلفات خاصة، بل اكتفوا بالإشارة إليها ضمن أبحاثهم الأدبيـــة واللغوية، على غرار " ابن قتيبة " و " الزجاجي " و غيرهما.

أما فيما يتعلق بتحديد مفهوم كلّ من " وحدة الدلالة الاشتقاقية " و " تعدّد الدلالة الاشتقاقية " نذكر :

**أ- وحدة الدلالة الاشتقاقية :**

المقصود بوحدتها أن يكون للمادّة اللغوية دلالة اشتقاقية واحدة، ثم تتفرع عنها دلالات أخرى[1]، مثال ذلك المادة اللغوية (بـــدأ) فهي تدل « على افتتاح الشيء »[2].

**ب- تعدّد الدلالة الإشتقاقية :**

المقصود به أن يكون للمادّة اللغوية أكثر من دلالة اشتقاقية تتفرع عن كل واحدة منها دلالات أخرى[3]، و مثالها المادة اللغوية (لكأ) التي تدل على « لزوم لمكان و تباطؤ »[4]، و عليه سيكون للأصل الأول الذي هو " لزوم لمكان " دلالات أخرى متفرعة عنه، تتحدد بحسب الاستعمالات، و يكون بمقابل ذلك للأصل الثاني الذي هو " التباطؤ " دلالات أخرى تتفرع عنه أيضا و تستعمل كذلك ضمن سياقات خاصة.

---

([1]) ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم حسن جبل، 46، و علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا، محمد حسن جبل، 211.
([2]) العباب، 1 : 24.
([3]) ينظر : الدلالة المحورية، عبد الكريم حسن جبل، 46، و علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا، محمد حسن جبل، 211.
([4]) العباب، 1 : 110.

و على الرغم من ذلك فقد اختلفت آراء العلماء العرب قديما في هذه القضية اللغوية، مما يدل على أن هناك من العلماء من لم يستسغ أن تكون للمادة اللغوية أكثر من دلالة اشتقاقية واحدة، يقول " ابن عصفور " موضحا ذلك : « كان أبو بكر و غيره ممن هو في طبقته قد استسرفوا أبا إسحاق –رحمه الله– فيما تجشمه من قوّة حشده و ضمّه ما انتشر من المثل المتباينة إلى أصله، و إن كان جميع ذلك راجعا إلى تركيب واحد، و رأوا أنه لا ينبغي أن يضم من ذلك إلا ما كان الجمع بينه و بين أصله واضحا جدا، فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيِّنا، بل التكلف فيه باد، وجب أن يُدَّعى أنّهما أصلان، و ليس أحدهما مأخوذا من الآخر نحو الجمع بين حمار و حُمرة، بأن يدعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، و أكثرها حُمْر، ثم شبّهت الأهلية بها فوقع عليها الاسم »[1].

ما يمكن أن يستخلص من هذا الكلام هو أن " أبا بكر " و من تبعه يرفضون أن تردّ الدلالات المختلفة للمادة اللغوية الواحدة إلى دلالة اشتقاقية واحدة و هو ما تبناه " أبو إسحاق الزّجاج "، لأن مذهبه –في نظر " أبي بكر " و من تبعه– يُخضع تلك الدلالات إلى أصل واحد قهرا أي بالقوة، و هو عين التكلف؛ و عليه لا يمكن أن يكون في نظرهم قاعدة مطردة؛ لذا أوجبوا تعدد الدلالات الاشتقاقية إذا تعذر الربط الدلالي بين الاستعمالات و كان غير واضح، هذا و قد نقل " السيوطي " مجموعة من الأمثلة عن " أبي إسحاق الزجاج " تدل على ذلك[2].

(1) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، 1 : 40.
(2) ينظر : المزهر، السيوطي، 1 : 354.

## 2/ وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها قبل الصغاني :

اعتمادا على ما ذكرناه يمكننا تقديم آراء بعض العلماء العرب الذين سبقوا الإمام " الصغاني "، قالوا بوحدة الدلالة الاشتقاقية تارة، و بتعددها تارة أخرى على سبيل المثال لا الحصر مراعين في ذلك التسلسل الزمني على النحو الآتي :

### أ- ابن قتيبة (ت276ه) :

في كتابه تفسير غريب القرآن، و في سياق تفسيره للألفاظ القرآنية، أرجع بعض الألفاظ إلى دلالة اشتقاقية واحدة، و بعضها الآخر إلى أكثر من دلالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال نماذج انتقيناها من كتابه المذكور، فمن أمثلة المواد اللغوية التي أرجعها إلى دلالة اشتقاقية واحدة هي : (اللعن و الظلم و الاختطاف).

ففي (اللعن) قال : « هو في اللغة أصله الطرد، و لعن الله إبليس طرده حين قال : ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذءُومًا ﴾[1] ثم انتقل ذلك فصار قولا، قال الشمّاخ –و ذكر ماء– :

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَ نَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ كالرَّجُلِ اللّعِينِ[2]

أراد : مقام الذئب اللّعين، أي : الطّريد كالرجل، فكأنّ القائل : لعنه الله، أراد : طرده الله عنه، باعده الله منه، أسحقه الله، هذا أو نحوه »[3].

ما يلاحظ في هذا التفسير هو أنّ " ابن قتيبة " فسّر معنى لعن و معاني الأفعال : " طرد، و باعد، و أسحق " و ذكر أن أصل اللعن هو الطرد؛ أي : إن مادة (لعن) مهما تنوعت دلالاتها بالنظر إلى سياقاتها التي ترد فيها، فإنها ترجع إلى دلالة اشتقاقية واحدة تجمعها و هي " الطرد ".

---

(1) سورة الأعراف، آية 18.
(2) جمهرة أشعار العرب، القرشي، 21، و لسان العرب، 46 : 4044.
(3) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، 26، 27.

و في (الظلم) ذكر : « و الظلم في اللغة : وضع الشيء في غير موضعه، ومنه ظلم السقاء و هو شربه قبل الإدراك، لأنه وضع الشرب غير موضعه، وظلم الجزور و هو نحره لغير علة، و منه يقال : من أشبه أباه فما ظلم، أي ما وضع الشبه غير موضعه ... و المظلومة : الأرض التي حفر فيها و لم تكن موضع حفر، سميت بذلك لأن الحفر وضع في غير موضعه، فكأن الظالم هو الذي أزال الحق عن جهته و أخذ ما ليس له، هذا، و ما أشبهه. ثم يتفرع من الظلم معان قد ذكرتها في كتاب " تأويل المشكل " »[1].

إن الدلالات التي قدّمها " ابن قتيبة " في هذا القول، و هي : الشرب قبل الإدراك، و النحر بدون علة، و عدم وضع الشبه في موضعه، و حفر الأرض وهي ليست صالحة لذلك و الظالم الذي أزال الحق عن جهته، كلها دلالات مختلفة بحسب السياقات التي وردت فيها؛ لأن الشرب قبل الإدراك ليس هو النحر بدون سبب، و إزالة الحق عن وجهته ليس هو حفر الأرض، و هكذا مع باقي الدلالات الأخرى، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن بين الدلالات المذكورة فصلا، و على الرغم من ذلك فإنه يرجعها إلى معنى واحد هو دلالتها الاشتقاقية تمثل في وضع الشيء في غير موضعه " و هي الدّلالة التي تفرعت عنها تلك الدلالات فظلم السقاء هو شربه قبل الإدراك أي شرب اللبن قبل أن يروب و يخرج زبده[2]، و قد فسّر " ابن قتيبة " بأنه وضع الشرب غير موضعه، و المظلومة بمعنى الأرض التي حفر فيها و لم تكن موضع حفر فسّرها " ابن قتيبة " أن الحفر وضع في غير موضعه.

أما المادة اللغوية (خطف) فقد أوضح " ابن قتيبة " دلالتها كالآتي :

---

([1])تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، 28، 29، و ينظر : تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 467، 468.
([2]) ينظر : لسان العرب، 31 : 2758.

« ﴿ يَخْطَفُ أبْصَارَهُمْ ﴾[1] : يذهب بها، و أصل الاختطاف : الاستلاب؛ يقال : اختطف الذئب الشاة من الغنم. و منه يقال لما يخرج به الدلو : خُطَّاف؛ لأنه يختطف ما علق به، قال النابغة :

خَطَا طِيفُ حجن في حِبَالٍ مَتِينَة تَمُــدُّ بها أيْــدٍ إلَيْك نَوَازِع[2]

و الحُجْن المتعقفة.

و هذا مثل ضربه الله للمنافقين؛ و قد ذكرته في كتاب المشكل و بيّنته »[3].

ما يلاحظ في هذا التفسير، هو أنّ " ابن قتيبة " ربط الدلالات المتنوعة للمادة اللغوية (خطف) بدلالة اشتقاقية واحدة هي الاستلاب، فمن ذلك اختطاف الذئب الشاة من الغنم و الآلة التي بها يخرج الدلو تسمى خطافا لأنه يختطف ما علق به.

بالمقابل، نجده لا يعدّ بعض المواد اللغوية أحادية الدلالة الاشتقاقية بل تتعداها إلى دلالتين اشتقاقيتين، و يمكن أن نمثل لذلك بالمثالين الآتيين : (المؤمن، و صلصال).

ففي (المؤمن) قال ما هذا نصه : « ... و من صفاته " المؤمن " و أصل الإيمان : التصديق، قال : ﴿ وَ مَا أنْتَ بمُؤْمِنٍ لَنَا وَ لَوْ كُنَّا صَادِقِين ﴾[4] أي : و ما أنت بمُصدّق لنا و لو كنا صادقين، و يقال في الكلام : ما أومن بشيء ممّا تقول؛ أي ما أصدّق بذلك ... فالعبد مؤمن، أي : مصدِّق محقق، و الله مؤمن، أي : مصدِّق ما وعده و محققه، أو قابل إيمانه.

و قد يكون " المؤمن " من " الأمان "؛ أي : لا يأمن إلا من أمّنه الله »[5].

---

(1) سورة البقرة، الآية 20.
(2) ديوانه، 78، و ينظر: الكامل، المبرد، 2 : 924.
(3) تفسير غريب القرآن، 42، 43، و ينظر : تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 362، 363.
(4) سورة يوسف، الآية 17.
(5) تفسير غريب القرآن، 09، 10.

كلام " ابن قتيبة " واضح جدا في جعله لفظة الإيمان ذات دلالتين اشتقاقيتين أي أن لفظة " المؤمن " قد يراد بها معنى المصدِّق بالنظر إلى السياقات التي ترد فيها، و قد يراد بها معنى " الأمان " باعتبار سياقات أخرى، و بالتالي، فالمادة اللغوية (أمن) لها دلالتان اشتقاقيتان، فالدلالة الأولى هي التصديق و الثانية هي الأمان[1].

أما لفظة (صلصال) فقد أوضحها على النحو الآتي : « صَلْصَال : طين يابس يصلصل، أي : يصوّت من يُبسه كما يصوّت الفخار؛ وهو ما طبخ، ويقال : الصلصال : " المنتن " مأخوذ من " صل الشيء " إذا أنتن مكانه، فكأنه أراد : " صلالا " ثم قلب إحدى اللامين. و قد قرئ : ﴿أَئِذَا صَلَلْنَا فِي الأَرْضِ﴾[2] أي : أنتنَّا »[3].

إنّ لفظة (صلصال) –حسب تفسير " ابن قتيبة "– لها دلالاتان اشتقاقيتان، الأولى هي الصوت، و الثانية هي النّتن، فالصوت أو التصويت هو ما يصدر عن الجهاز النطقي أو ما يصدره تصادم جسمين، و هو ما ينطبق على الصلصال في معناه الأول باعتباره طينا يابسا فيصدر صوتا معينا نتيجة القرع أو الاصطدام بجسم آخر غيره[4]؛ أما " النَّتْنُ " فهو الرائحة الكريهة[5] التي لا يطاق تحملها وعليه فالمادة اللغوية (صل) لها أصلان معنويان مختلفان[6].

يتضح ممّا أوردناه عن " ابن قتيبة " أنه اعتمد في مواضع كثيرة من تفسيره لألفاظ القرآن الكريم على وحدة الدلالة الاشتقاقية تارة و تعدّدها تارة أخرى.

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 133.
(2) سورة السجدة، الآية 10، و أما قراءة " صللنا " فقد قرأ بها علي بن أبي طالب و الحسن و الأعمش و أبان بن سعيد، ينظر : فتح القدير، الشوكاني، 1383.
(3) تفسير غريب القرآن، 437.
(4) ينظر : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 123، 124.
(5) ينظر : مختار الصحاح، الرازي، 312، و لسان العرب، 49 : 4338.
(6) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 3 : 276.

**ب- الزجّاجي (ت 340هـ) :**

يُعدّ " أبو القاسم الزجّاجي " من العلماء الكبار المتبحّرين في شتى أصناف علوم اللغة العربية، فلا عجب إن وجدناه يتطرق إلى دراسة المواد اللغوية انطلاقا من وحدة الدلالة الاشتقاقية أو من تعدّدها، و يكفي أن ندلل على ذلك من كتابه : تفسير رسالة أدب الكتّاب، فتارة نلفيه يذكر للمادة اللغوية الواحدة دلالة اشتقاقية واحدة كما هو الشأن مع اللفظتين : الصّلاة، و المِنحة، و تارة أخرى يذكر للمادة اللغوية الواحدة أكثر من دلالة اشتقاقية واحدة، مثل لفظة (طِيَرَة).

أما لفظة (الصّلاة) فقد بينها كما يلي : « فأصل " الصلاة " الدعاء، و سُمِّيَ ما تعَبّدَنَا الله به من الصلاة صلاةً لما يُتْلى فيها من القرآن، و يذكر فيها من الدعاء، و العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا تعلق به، أو جاوره، أو ناسبه، ومن ذلك الصلاة على الميت : إنما هو الدعاء له ... ثم كثر حتى استعملت الصلاة في التزكية، و التطهير؛ لاتساع العرب في ذلك »[1].

يقرِّر " الزجّاجي " في هذا السياق أن لفظة (الصلاة) لها دلالة اشتقاقية واحدة ترجع إليها استعمالات المادة و هي (الدعاء)، الذي يعني قولا يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير[2]، فالصلاة، حتى و إن كانت بمعنى التزكية أو التطهير في بعض الاستعمالات، فإن " الزجّاجي " لا يــرى ذلك مسوغا لأن تعتبر " التزكية أو التطهير " دلالتين اشتقاقيتين أخريين للصلاة، بل يعلل ذلك باتساع العرب في الاستعمال نظرا لحاجتهم إلى ذلك، و عليه فالمادة اللغوية (صلى) تدل على دلالة اشتقاقية واحدة هي الدعاء.

(1) تفسير رسالة أدب الكتّاب، الزجّاجي، 64.
(2) ينظر : التعريفات، الجرجاني، 107.

و الشيء نفسه نجده في المادة اللغوية (منح) بحيث بيّن دلالتها الاشتقاقية من خلال قوله : « فأصل " المِنْحَة " الناقة أو الشاة يمنحها الرجل أخاه لينتفع بلبنها مدّة ثم يردها ... ثم كثر استعمالهم لها حتى صارت المنحة تستعمل في الهبات، والصلات، فيقال : مَنَحْتُ فلانا مالا و غير ذلك، إذا وهبته له، و اتسع في ذلك حتى قيل : منحته ودي و نصحي و رأيي، و كل ذلك اتساع و الأصل ما ذكرت لك »[1].

لقد وضح " الزّجاجي " في هذا النص أن الأصل في لفظة " المنحة " هو الناقة أو الشاة تمنح لمدة ليُنتفع بلبنها، كما وضح من جهة ثانية، أن ورود معاني أخرى لهذه اللفظة، مثل الهبات و الصلات و غيرهما، إنما مرده إلى الاستعمالات المختلفة للمادة، و أن هذه الاستعمالات لا يمكن أن تشفع لنا أن نعتقد أن تلك المعاني هي دلالات اشتقاقية أخرى بالإضافة إلى الدلالة الأولى، و عليه فالمادة اللغوية (منح) في نظر " الزّجاجي " ذات دلالة اشتقاقية واحدة و ما تفرع عنها من معان هو مجرد استعمالات دعت الحاجة إليها ليس إلا.

و في المقابل، فقد أرجع الزجاجي اللفظة " طِيَرَة " إلى دلالتين اشتقاقيتين مستقلتين، يقول في ذلك : « ... و قوله[2] : (و من اسمه متطيِّرين) يريد الطِيَرَة و التشاؤم، كأنهم تَطَيّرُوا من الأدب و رأوه حُرفا و شؤما يُتجنَّب ويُتطيَّر من اسمه، و هذا لشدة مضادّتهم له ... و أصل الطِيَرَة من و جهين :

أحدهما : أن يكون من الطيران؛ لأن كل من ورد عليه من يكرهه و يؤذيه اشمأزّ منه، و أسرع الصدوف عنه، و التباعد عنه، فشبّه سرعته و إعراضه عن ذلك بالطيران تمثيلا و تشبيها.

(1) تفسير رسالة أدب الكتاب، الزجاجي، 133.
(2) يقصد ابن قتيبة صاحب الرسالة، ينظر : أدب الكاتب، ابن قتيبة، 05.

و الآخر : – و هو الأصل – أن العرب كانت تزجر الطير و الوحش و تتفاءل بها فتتبرّك ببعضها و تتشاءم ببعض »[1].

فـــ " الزجاجي " في شرحه للفظة (طِيَرَة) ذكر أن لها دلالتين اشتقاقيتين، الأولى هي الطيران، أي : فعل الحيوان الطائر في الجـــوّ، أما الثانية فهي الزجر والتشاؤم ... بمعنى الفأل الرّديء[2] الذي تتشاءم منه الناس، و هكذا يمكن القول بأن " الزجاجي " لم يكن متمسكا برأي واحد فقط، في دراسته للمواد اللغوية، بل تارة يقول بأحادية الدلالة الاشتقاقية كما رأينا ذلك في : (الصلاة، و المنحة)، وتارة يقول بتعدّدها كما في المادّة اللغوية (طير).

## ج- ابن فارس (ت395هـ) :

أمّا " ابن فارس " فإنه يُعدّ اللغوي الأكثر توظيفا لمبدإ تعددية الدلالة الاشتقاقية، و ذلك واضح جدا في معجمه المقاييس، فمجرد تصفحه ندرك ذلك، فقد ذكر في مواطن غير قليلة أكثر من دلالة اشتقاقية واحدة للمواد اللغوية التي تطرق إليها، إلا أن هذا لا يعني غلبة المواد اللغوية ذات الدلالات الاشتقاقية المتعددة على المواد اللغوية ذات الدلالات الأحادية[3] و لتوضيح ذلك انتقينا المـــواد اللغوية الآتية :

قال " ابـــن فارس " : « الجيم و الـــدال أصول ثلاثـــة : الأول : العظمة، و الثاني : الحظ، و الثالث : القطع.

---

([1]) تفسير رسالة أدب الكتاب، الزجاجي، 68.

([2]) ينظر : مختار الصحاح، 202، و اللسان، 31 : 2735، 2736.

([3]) ذكر عبد الكريم حسن جبل عدد المواد اللغوية ذات الدلالات الاشتقاقية الواحدة في معجم مقاييس اللغة و قد بلغ عددها 2346 مادة، في حين بلغ عدد المواد اللغوية ذات الدلالات الاشتقاقية المتعددة 477 مادة، ينظر : الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، 46.

فالأول : العظمة، قال الله جل ثناؤه إخبارا عمن قال : ﴿ وَ أَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾[1] و يقال : جدَّ الرجل في عيني، أي : عَظُمَ ... و الثاني : الغِنَى و الحَظُّ، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم في دعائه :﴿لا ينفع ذا جدٍّ منك جدُّ﴾ [2]، يريد : لا ينفع ذا غنى منك غناه، إنما ينفعه العمل بطاعتك ... و الثالث : يقال : جَدَدْتُ الشيء جِدًّا، و هو مجدود و جديد؛ أي : مقطوع ... و ليس ببعيد أن يكون الجد في الأمر و المبالغة فيه من هذا، لأنه يصرمه صريمة، و يعزمه عزيمة ... وجادة الطريق سواؤه، كأنّه قد قُطِع عن غيره ... و قولهم ثوب جديد و هو من هذا، كأن ناسجه قطعه الآن »[3].

ما يلاحظ على هذا القول، أن ابن فارس قد صرح بأن للمادة اللغوية (جدّ) دلالات اشتقاقية ثلاثة، و هي مختلفة عن بعضها على الرغم من أن المادة واحدة، لأن معنى العظمة يختلف تماما عن معنى الحظ و عن معنى القطع أيضا، والشيء نفسه ينطبق على الحظ و القطع، و الأدلة التي استند إليها –القرآن و الحديث خصوصا– تؤكد على ذلك، و بالتالي فالمادة اللغوية (جدّ) ليست أحادية الدلالة الاشتقاقية بل متعددة.

و قال أيضا : « الشين و الطاء أصلان صحيحان : أحدهما : البعد، و الآخر : يدل على الميل، فأما البعد فقولهم : شطّت الدار، إذا بعُدت، وتشطّ شطوطا والشّطاط : البعد ... قال جل ثناؤه : ﴿ وَ لا تُشْطِطْ ﴾[4] ... و أما الميل : فالميل في الحكم، و يجوز أن ينقل إلى هذا الباب الاحتجاج بقوله

(1) سورة الجن، الآية 03، و ينظر تفسير الآية في : تفسير ابن كثير، 4 : 552، و فتح القدير، الشوكاني، 1834.
(2) عمدة الأحكام في معالم الحلال و الحرام، الحافظ عبد الغني المقدسي، 42، الحديث رقم (134).
(3) مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 406، 409.
(4) سورة ص، الآية 22.

تعالى :﴿ و لا تُشْطِطْ ﴾ أي لا تمل، يقال : شط و أشط و هو الجور و الميل في الحكم ... »[1].

فالمادة اللغوية (شط) بالنسبة لابن فارس لها معنيان مختلفان، فالبعد ليس هو الميل، كما أن الميل لا يدل على البعد، و يكون ابن فارس بهذا المنحى قد وظف مفهوم تعدد الدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية الواحدة، و ينبغي التنبيه إلى أن تعددها –عنده– ليس بالضرورة دلالتين فقط، بل قد يكون للمادة اللغوية الواحدة أكثر من ذلك، مثل : (جد) كما مرّ و (قض) كذلك فهي ذات دلالات اشتقاقية ثلاثة و هي : هوِيّ الشيء، و خشونة في الشيء، و ثقب في الشيء[2].

بخلاف ذلك نجده في كثير من مواضع معجمه المقاييس، لا يذكر للمادة اللغوية إلا دلالة اشتقاقية واحدة، نكتفي بذكر مثالين للتوضيح :

قال " ابن فارس " : « التاء و الراء و العين أصل مطرد قياسه، وهو تفتح الشيء، فالترعة الباب، و التراع البوّاب ... و التَّرَع : الإسراع إلى الشر، و رجل ترع –وهــو من ذلك– لأن فيه تفتّحا إلى ما لا ينبغي، و لا يكاد يقال هذا في الخير، والترع الامتلاء، و قد ترع الإناء ... لأنه بادر إلى السيلان، و التُّرعة: والجمع تُرَعٌ : أفواه الجداول ... و القياس كلّه واحد »[3].

إنّ لبّ هذا القول هو دلالة اشتقاقية واحدة، تدور حولها كل الاستعمالات التي ذكرها " ابن فارس "، و هي : " التفتح " لأن ترعة الباب هي فتحته، والبواب هو الذي يقف عند فتحة الباب، و يفهم من قوله : « رجل تَرِع ... لأن فيه تفتحا إلى ما لا ينبغي » أن الرجل يسرع إلى فعل الشر دون أن يوقفه حاجز، فكأن

(1) مقاييس اللغة، 3 : 165، 166، و ينظر : لسان العرب، 25 : 2263، 2264.
(2) ينظر : مقاييس اللغة، 5 : 12، و لسان العرب، 41 : 3661.
(3) م ن، 1 : 344، 345، و ينظر : لسان العرب، 05 : 228، 229.

الأبواب فتحت أمامه، و أمّا قوله : « ترَع الإناء ... لأنه بادر إلى السّيلان » فيجوز أن يُفهَم منه أنّ الماء حين وصوله إلى حدّ الإناء فإنه يتدفّق من فوهة الإناء، التي هي فتحته، و الشيء نفسه يمكن أن يقال عن أفواه الجداول بمعنى فتحاتها، و تبعا لذلك فالمادة اللغوية (ترع) في نظر " ابن فارس "، حتى و إن تعدّدت معانيها بالنظر إلى استعمالاتها المتنوعة التي ترد فيها فإنها تكون مرتبطة بدلالة اشتقاقية واحدة تعود إليها، هي " الفتحة ".

أمّا المثال الثاني فقوله : « الجيم و الراء أصل واحد، و هو مدّ الشيء وسحبه. يقال جَرَرْتُ الحبل و غيره أجرّه جرّا ... و الجَرُّ أسفل الجبل –و هو من الباب– كأنه شيء قد سُحِب سحبا ... و الجرّار : الجيش العظيم؛ يجرّ أتباعه ويَنْجَرُّ ... و الجرير حبل يكون في عنق الناقة من أدم، و به سُمِّي الرجل جَرِيرًا، و من هذا الباب الجَرِيرَةُ : ما يجرّه الإنسان من ذَنْبٍ لأنه شيء يجره إلى نفسه ... »[1]. إلى غير ذلك من الأمثلة التي ساقها، و هي أمثلة تدل على الاستعمالات الممكنة للمادة (جر)، إلا أننا – وبتأمل بسيط في كلامه – نلفيه يربط بين تلك الاستعمالات التي ذكرها و بين الدلالة الاشتقاقية للمادة، و هي مدّ الشيء و سحبه؛ ويعني هذا أنه لا يمكن أن نُفْهَم تلك المعاني المرتبطة بالاستعمال على أنها دلالات اشتقاقية أخرى مستقلة عن دلالة " مدّ الشيء و سحبه "، فالجرّ الذي يعني أسفل الجبل يشبه فعل الإنسان الذي يسحب الشيء من القمة إلى القاعدة؛ و هكذا الجيش الجرّار لأن له قائدا يقوده، فكأن القائد يجرّه إليه؛ و أما معنى الجرير الذي هو حبل يكون في عنق الناقة فدلالته واضحة، لأن الحبل وضع أصلا للجرّ، و الشيء نفسه يقع على معنى الجريرة.

---

([1]) مقاييس اللغة، 1 : 410، 411.

بناء على الأمثلة التي ذكرناها و غيرها، يمكن القول أن " ابن فارس " استطاع أن يؤسّس معجمه " مقاييس اللغة " على وحدة الدلالة الاشتقاقية تارة، و تعدّدها تارة أخرى و يكون بذلك قد أقرّ مفهوم تعدد الدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية الواحدة.

## د- الرّاغب الأصفهاني (ت502هـ):

جمع " الراغب الأصفهاني " في مصنّفه الشهير " المفردات في غريب القرآن " جملة من الكلمات، حاول أن يبيّن دلالتها الاشتقاقية من خلال رصده لاستعمالاتها المختلفة، حيث كان إسهامه كبيرا يستحق التنويه، خاصة في مسألة أحادية الدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية أو تعدّدها من الناحية التطبيقية[1]. و لتوضيح ذلك انتقينا المواد اللغوية الآتية :

قال الأصفهاني في مادة (صفو) : « صفو : أصل الصفاء خلوص الشيء من الشوب، و منه الصفا للحجارة الصافية ... و الاصطفاء تناول صَفْوِ الشيء كما أن الاختيار تناول خيره و الاجتباء تناول جبايته. و اصطفاء الله بعض عباده قد يكون بإيجاده تعالى إيّاه صافيا عن الشّوب الموجود في غيره ... و اصطفيت كذا على كذا أي اخترت ... والصَّفِيُّ و الصَّفِيَّة ما يصطفيه الرّئيس لنفسه ... و أصْفَتْ الدّجاجة إذا انقطع بيضها كأنها صَفَتْ منه، و أصفى الشاعر إذا انقطع شِعْره تشبيها بذلك من قولهم أصفى الحافر إذا بلغ صفاً أي صخرا منعه من الحفر ... و يقال : يوم صفوان صافي الشمس شديد البرد »[2].

لقد وضّح " الأصفهاني " أنّ الدلالة الاشتقاقية لمادة (صفو) هي خلوص الشيء من الشّوب[3]، فلا يمكن اعتبار معاني استعمالاتها مستقلة، إنّما هي معان متفرعة عن

---

([1]) ينظر: علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا، محمد حسن جبل، 215.
([2]) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، 283، 284.
([3]) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، 3 : 292.

تلك الدلالة، فبالتحليل نلفيها متصلة بها بوصفها معان متضمَّنة فيها؛ فالاصطفاء هو تناول صفو الشيء أي أخذ ذلك الشيء خالصا من الشوب و اصطفاء الله بعض عباده هو إيجاده إيّاه خالصا من الشوب الموجود في غيره، و اختيار شيء على آخر هو اصطفاء أيضا لخلوص ذلك الشيء ممّا يوجد في غيره، و انقطاع بيض الدجاجة هو خلوصها منه، و بذلك يكون " الأصفهاني " قد أرجع معاني استعمالات المادة إلى دلالة اشتقاقية واحدة.

و قال في مادة (صوم) : « الصّوم في الأصل الإمساك عن الفعل مطعما كان أو كلاما أو مشيا، و لذلك قيل للفرس الممسك عن السّير أو العلف صائم ... و قيل للرّيح الرّاكدة صوم، و لاستــواء النهار صوم، تصوّرا لوقوف الشمس في كبــد السماء ... و مَصام الفرس و مَصَامَتُه موقفه ... »[1].

إذاً المعاني التي أوردها " الراغب " و هي : الإمساك عن الطعام و عن الكلام، وعن المشي و عن السير بالنسبة للفرس، و كذا الريح الراكدة، و استواء النهار، و مكان الفرس، كلها معان تفرّعت عن دلالة اشتقاقية واحدة تجمع بينها، هي معنى " الإمساك عن فعل الشيء "؛ حيث أنّ الذي يصوم رمضان و غيره حتما يتوقف عن الأكل والشرب، و الذي لا يرغب في التكلم مع الناس يتوقف عن فعل الكلام، و كذلك الذي لا يريد الحركة أو المشي بوجه خاص فإنه يمسك و يتوقف عن فعله، و استواء النهار يسمّى صوما تصوّرا لوقوف الشمس في كبد السماء كأنها تمسك عن الحركة؛ فتلك الاستعمالات على الرغم من تنوع دلالاتها فهي آيلة إلى معنى " الإمساك عن فعل الشيء ". و ما ذكرناه في هذين المثالين من تفرع معاني استعمالات المادة من دلالتها الاشتقاقية يسري على بقية المواد ذات الدلالة الاشتقاقية الواحدة.

(1) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، 291.

كان هذا على مستوى المواد اللغوية ذات الدلالة الاشتقاقية الواحدة، أما ما تعدّدت دلالاتها نذكر مادة (بسل) حيث قال " الأصفهاني " : « البَسْلُ : ضمّ الشيء، و منعه، ولتضمّنه لمعنى الضمّ استعير لتقطيب[1] الوجه، فقيل : هو بَاسِلٌ و مُسْتَبْسِلُ الوجه، ولتضمّنه لمعنى (المنع) قيل : للمحرم و المرتهن بَسْــلٌ، وقوله تعالى : ﴿ وَ ذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[2]، أي : تُحْرَمَ الثواب ... وقيل للشجاعة بَسَالَة، إمّا لما يوصف به الشجاع من عبوس وجهه، أو لكون نفسه محرّما على أقرانه لشجاعته أو لمنعه لما تحت يده عن أعدائه، و أبْسَلْتُ المكان حَفِظْتُه، وجعلته بَسْلاً على من يريده، و البُسْلَة أجْرَة الراقي، و ذلك لفظ مشتق من لفظ الراقي : أبْسَلْتُ فلانا، أي : جعلته بَسْلاً؛ أي : شجاعا قويّا على مدافعة الشيطان أو الحيات أو الهوام، أو جعلته مُبْسَلا؛ أي : محرّما عليها ... »[3].

إنّ المتأمل في شرح الأصفهاني لاستعمالات مادة (بسل) يلحظ أنها تتمحور حول دلالتين اشتقاقيتين : إحداهما ضمّ الشيء، و الأخرى المنع، فمن معاني الضمّ : تقطيب الوجه و عبوسه ومنه أطلق على الشجاعة لما يوصف من عبوس وجهه و على أجرة الرّاقي و ذلك مشتق مما يقوله الراقي : أبْسَلْتُ فلانا أي جعلته شجاعا قويا، و من معاني المنع إطلاقه على المحرم و المرتهن و على حفظ المكان و يكون بمنع وقوع كل سيّء أو مضرّ فيه.

و هكذا يمكن القول إن " الأصفهاني " في معالجته لمواد معجمه لم يتخذ مسلكا واحدا فقط : الأحادية أو التعدد، و إنما الاثنين حسب ما تمليه استعمالات المادة من معاني.

---

([1]) من قطب وجهه تقطيبا، أي : عبس، ينظر : مختار الصحاح (ق ط ب)، 264، و لسان العرب، 41 : 3267.
([2]) سورة الأنعام، الآية: 70.
([3]) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، 46، 47.

## 3/ وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها عند الصغاني :

اعتمد الإمام " الصغاني " في شرح مواد معجمه على ذكر الدلالة الاشتقاقية لمعظم المواد[1]، فقد ذكر في بعضها دلالة اشتقاقية واحدة تتفرع عنها معان حسب استعمالات المادة اللغوية، و في البعض الآخر ذكر أكثر من دلالة اشتقاقية تتفرّع عن كل واحدة معان و ذلك حسب الاستعمالات أيضا.

يتّضح ذلك بمواد من معجمه :

**أ- وحدة الدلالة الاشتقاقية :**

**(حـــلأ)** : قال " الصغاني " في شرح مادة (حـــلأ) : « ... و التركيب يدل على تنحية الشيء »[2].

ذكر هذه الدّلالة لمادة (حلأ) بناء على ما قدّمه من استعمالات بمعانيها فيقال : حلأت له حَلوءا : إذا حككت حجرا على حجر ثم كحلت بحكاكة الحجرين و تسمى تلك الحكاكة الحُلاء، و في عملية الحك تنحية، و يقال حلأت الجلد إذا قشرته، و قشرة الجلد التي يقشرها الدباغ مما يلي اللحم تسمى الحُلاءة، و قشر الجلد إنما هو تنحية له؛ وسمي ضرب من الحيات الحالئة من باب التشبيه فهي تحلأ من تلسعه السم كما يحلأ الكحال الإرمد حُكاكة فيكحله بها. و تقول حلأته بالسوط إذا جلدته به و حلأته بالسيف إذا ضربته به و ربما قد ينتج عن عملية الجَلْد تقشر لجلد الإنسان. و حَلأته مائة درهم بمعنى أعطيته و كأنه بذلك ينحي غبنه و حاجته. و تقول حلأت الإبل عن الماء إذا

(1) ينظر : المعجمات العربية، محمد عبد الكريم الرديني، 89.
(2) العباب، الصغاني، 1 : 45.

طردتها و منعتها أن ترد فأصبح معنى حلأ الطرد و المنع و فيه معنى التنحية أي كأنك نحيتها عن مورد الماء[1].

و بذلك جمع " الصغاني " هذه المعاني الفرعية في دلالة اشتقاقية واحدة هي تنحية الشيء.

**(خبأ)** : و قال في مادة (خبأ) : « ... و التركيب يدل على ستر الشيء »[2].

استخلص " الصغاني " هذا المعنى باعتباره دلالة اشتقاقية تتفرع عنها باقي المعاني و ذلك تبعا لاستعمالات المادة، فيقال للحب الخابية لأنه مستور في النفوس كما يقال للمطر خَبْأ السموات لأنه من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله تعالى، و خَبْأ الأرض النبات حيث يكون مستورا في الأرض ثم ينمو و يظهر و كل ما تخبأه الأرض من نبات و معادن فهو خبايا، و الخَبْأةُ البنت تُستَر في بيت أهلها[3].

إنّ المتأمّل لهذه الاستعمالات بمعانيها يستنتج أنها تتفرع عن دلالة واحدة هي ستر الشيء و هو ما وضحه " الصغاني ".

**( نتأ)** : و قال في شرح مادة ( نتأ) : « ... و التركيب يدل على خروج شيء من موضعه من غير بينونة »[4].

ذكر " الصغاني " دلالة اشتقاقية واحدة تتفرع عنها باقي المعاني و ذلك وفق السياقات التي تستعمل فيها. فكل شيء ارتفع من نبت و غيره فهو ناتئ لأن النبت عندما يطلع في بداية نموه يكاد لا يبين.

---

(1) ينظر : استعمالات المادة في العباب، 1 : 44، 45.
(2) م ن، 1 : 48.
(3) ينظر : العباب، 1 : 47، 48.
(4) م ن، 1 : 118.

و تقول نَتَأتُ على القوم إذا طَلَعْتَ عليهم أي خرجت عليهم من غير أن يَتَبَيَّنُوك. ونَتَأتْ القرحة : وَرِمَتْ و في وَرَمِهَا خروج، و منه اِنْتَتَأ أي ارتفع كأن الشيء عندما يخرج عن موضعه يصبح مرتفعا بالنسبة لموضعه و تستعمل انتتأ أيضا بمعنى اِنْبَرَى[1].

**(فثأ)** : و قال في مادة (فثأ) : « ... و التركيب يدل على تسكيـــن شيء يغلي ويفور »[2].

ذكر " الصغاني " دلالة اشتقاقية واحدة لما تفرع عن هذه المادة من استعمالات فيقال : فَثَأتُ القدر إذا سكّنت غليانها بالماء و فَثَأتُ الرجل إذا كسرته عنك بقول أو غيره و سكّنت غضبه كأنّ القول هو تسكين لغضبه، و أفثأوا له إذا عمدوا إلى حجارة فأحموها و رشوا عليها بالماء و أكب عليها الوجع ليعرق فهذه العملية تكون سببا في تسكين وجعه و ألمه. و تقول أفثأ الحرّ أي سكن و فتر، و اللبن الفاثئ هو الذي يغلى حتى يرتفع له زبد و يتقطّع من التغير[3].

**(درأ)** : و قال في مادة (درأ) : « ... و التركيب يدل على دفع الشيء »[4].

استخلص " الصغاني " دلالة اشتقاقية واحدة لهذه المادة اللغوية و ذلك تبعا لاستعمالاتها و ما تفرع عنها من معان فيقال : الدَّرْء : الدفع، و الدَّريئة : البعير أو غيره يستتر به الصائد فإذا أمكنه الرمي رمى لأنها تُدرأ نحو الصيد أي تدفع. و تَدَارَأتُم أي اختلفتم و تدافعتم، و يقال : دَرَأتَ له وسادة إذا بسطتها.

و دَرَأتْ النار : أضاءت.

و دَرَأ علينا فلان : طلع مفاجأة، و منه كوكب دّرِّي لشدّة توقده و تلألؤه و تفسير ذلك أن النور يندفع من ذلك الكوكب بشدة.

---

(1) ينظر : م ن، 118، و لسان العرب، 49 : 4334.
(2) م ن، 1 : 88.
(3) ينظر : العباب، 1 : 88، و لسان العرب، 38 : 3348، 3349.
(4) م ن، 1 : 55.

و الدَّريئة : حلقة يُتعلّم عليها الطّعْن و تفسير هذا أن الطعن يحتاج إلى دفع السكين أو السيف في الحلقة التي يُتعلم عليها.

و تقول : دَارَأْتُه و دَارَيْتُه إذا اتَّقَيْتَه و تفسيره أنّك تتقيه بأن تدفع عنك شرّه بقول أو تصرّف حسن.

و أدْرَأت الناقة بضرعها إذا أنزلت اللبن، و تفسيره أنها حينما تُنْزل اللّبن تحتاج إلى أن تدفعه من داخل ضرعها[1].

**(هنأ)** : و قال في مادة (هنأ): « ... و التركيب يدل على إصابة خير من غير مشقة »[2].

يتضح ممّا أورد " الصغاني " أنّ ما يجمع استعمالات المادة هو دلالة اشتقاقية واحدة تمثّلت في إصابة خير من غير مشقة، فيقال : هَنَأتُ الرّجل هَنْأ : إذا أعْطَيْتَهُ، فالعطاء هو خير أصابه الرجل من غير مشقة، و هَنَأتُه : إذا نَصَرْتَه، فقد تكون نصرته عن طريق العطاء و غيره و من معنى النّصرة، الإعالة، فيقال : هَنَأتُه شهرا بمعنى عُلْتُه[3].

**ب- <u>تعدّد الدّلالة الاشتقاقية :</u>**

**(برأ)** : قال " الصغاني " في شرح مادة (برأ) : « و التركيب يدل على الخلق وعلى التباعد عن الشيء و مزايلته »[4].

ذكر " الصغاني " أن هذه المادة لها دلالتان اشتقاقيتان و ذلك بحسب استعمالاتها. فمن دلالة الخلق : بَرَأ الله الخلق بَرْءًا و هو البارئ، و البَريَّة الخلق بمعنى خَلَقَ[5].

---

(1) ينظر : استعمالات المادة في العباب، 53، 54، 55، و لسان العرب، 16 : 1347، 1348، 1349.
(2) العباب، 1 : 145.
(3) ينظر : استعمالات المادة في العباب، 1 : 140، 141، و لسان العرب، 51 : 4707، 4708.
(4) م ن، 1 : 26.
(5) ينظر : م ن، 1 : 25، و لسان العرب، 4 : 239، 240.

و من دلالة التباعد و مزايلة الشيء : بَرِئْتُ إليك من كذا و بَرِئْتُ منك و من الديون والعيوب و بَرَأ من المرض؛ بمعنى تخلصت من الديون و العيوب كما يتخلص من المرض و التخلص من الشيء كأنه ابتعاد عنه ... و بَارَأْتُ شريكي إذا فارقته، و بَارَأ الرجل امرأته، و اِسْتَبْرَأت الجارية : لا يمسّها حتى تَبْرَأ رحمها و يتبين حالها هل هي حامل أو لا أي أنه يبتعد عن وطئها حتى يتبين خلو رحمها من الحمل[1].

**(بوأ)** : و قال في مادة (بوأ) : « و التركيب يدل على الرجوع إلى الشيء وعلى تساوي الشيئين »[2].

جمع " الصغاني " استعمالات المادة في دلالتين : الأولى هي الرجوع إلى الشيء و الثانية هي تساوي شيئين و ذلك حسب تفرع معاني هذه الاستعمالات.

فمن استعمالات الدلالة الاشتقاقية الأولى :

المَبَاءة هي منزل القوم في كل موضع و تَبَوّأْتُ منزلا أي نزلته و أبْأتُه منزلا و بَوّأْتُهُ منزلا، و بَوّأتُ له بمعنىً أيْ هَيّأتُه و مَكّنْتُ له فيه، و أبَأْتُ بالمكان أقمت فيه، واِسْتَبَاءَ المنزلَ : اِتَّخَذَهُ مَبَاءَة، و تَبَوّأ : نزل و أقام، و سُمّيَ النِّكاح بَاءً و بَاءَةً لأنّ الرجل يَتَبَوّأ من أهله أي يستمكن من أهله كما يتبوّأ من داره لأن من تزوج امرأة بوّأها منزلا وكانت هي سكنه الذي يرجع إليه. و باء بإثمه إذا رجع؛ أي صار عليه و يقال باء بحقه؛ أي أقرّ[3].

إنّ الدّلالات التي قدّمها " الصغاني " و هي : تهيئة المنزل و الإقامة به، والنكاح، و الإقرار بالشيء، هي دلالات مختلفة بحسب السياقات التي وردت فيه فالإقامة بالمكان و تهيئته ليس هو التزويج أو النكاح كما أنه ليس الإقرار بالحق.

---

([1]) ينظر : اللسان، 4 : 241.
([2]) العباب، 1 : 27.
([3]) ينظر : استعمالات المادة في : العباب، 1 : 27، 28، و لسان العرب، 5 : 380، 381.

إلا أنّ من يتدبّر هذه الاستعمالات يلاحظ أن هناك دلالة اشتقاقية واحدة تفرّعت عنها هذه المعاني و ذلك حسب السياقات و قد جعل الصغاني معنى الرجوع إلى الشيء الدلالة الاشتقاقيّة لبعض استعمالات مادّة (بوأ).

أمّا عن الاستعمالات التي يمكن أن نقــول أنّها تفرّعت عن الأصل الثاني فقد ذكر الصغاني أن البواء هو السواء و باعني الشيء أي وافق، و بوّأت الرمح نحوه أي سدّدته نحوه، و باء الرجل بصاحبه إذا قُتِل به[1].

تمثّلت معاني بعض الاستعمالات التي ذكرها " الصغاني " في: السواء، و موافقة الشيء للشيء، و تسديد الرمح، وقتل الرجل بالرجل. إن المتدبر لهذه الاستعمالات يلمس دلالة اشتقاقية تشترك فيها و هي تساوي الشيئين، فموافقة الشيء للشيء فيه معنى التساوي و تسديدك الرمح نحو شخص معين أنك تجعله في مستوى واحد فيكون موقع الضرب مساويا لمنطلق الرمح أي على مستوى واحد، و معنى قتل الرجل بالرجل فيه معنى التساوي أيضا. لذا أمكننا أن ندرج هذه الاستعمالات ضمن الدلالة الاشتقاقية الثانية.

**(ذرأ)** : قال " الصغاني " في مادة (ذرأ) : « و التركيب يدل على لون إلى البياض وعلى كل شيء يبذر و يزرع »[2].

ذكر أنّ هذه المادة تدل على دلالتين اشتقاقيتين و ذلك حسب استعمالاتها؛ فالأولى تدلّ على لون إلى البياض، و ما يمكن أن يتفرّع عنها من معاني نذكر :

(1) ينظر : العباب، 1 : 27.
(2) م ن، 1 : 59.

الدّرَأ بمعنى الشيب في مقدّم الرأس و يقال ذَرِئَ شعرُه و ذَرَأ، و فرس أدْرَأ و جَدْي أدْرَأ أي أرقش الأذنين و سائره أسود، و ملح ذَرَآني و ذَرْآنِي : الملح الشديد البياض وهو مأخوذ من الدّرْأة[1].

فالاستعمالات التي أوردها تدور حول لون إلى البياض، فالشيب هو ميل لون الشعر الأصلي إلى الأبيض و منه أخذت صفة ذَرَآني للملح لأنه أبيض كبياض الشيب، وجدي أدْرَأ أي أرقش الأذنين أي يخالط لونَ أذنيه اللونُ الأبيض.

أما الدلالة الثانية فتمثلت في كل شيء يُبْذَر و يُزْرَع فقولك ذَرَأت الأرض أي بذرتها و ذَرَأ الله الخلق خلقهم و كثّرَهم بالتزويج. و أدْرَأتُ الرجل بصاحبه بمعنى حرّشته عليه و أولعته به[2] كأنك زرعت في نفسه شعورا ضد صاحبه.

**(ظمأ)** : قال " الصغاني " في مادة **(ظمأ)** : « و التركيب يدل على ذبول و قلّة ماء »[3].

ذكر أنّ استعمالات المادة يمكن أن تتفرع عن دلالتين اشتقاقيتين أولهما الذبول، وما يمكننا إدراجه ضمنه، ما يقال للفرس : إن فصوصه لظِمَاء أي ليست برَهْلَة كثيرة اللّحم[4].

أما الثانية فتمثلت في قلّة الماء، و ما يمكن أن يتفرع عنها قولك : ظَمِئ ظَمَأ عطش، و الظَّمْأ : ما بين الوِرْدين، و هو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الوِرْد و ظِمْأ الحياة من حين الولادة إلى وقت الموت و ريح ظَمْأى أي حارّة عطشى ليست بليّنة[5].

---

([1]) ينظر : م ن، 1 : 58، 59، و لسان العرب، 17 : 1491.
([2]) ينظر : العباب، 1 : 57، 58، 59، و لسان العرب، 17 : 1491.
([3]) م ن، 1 : 86.
([4]) ينظر : م ن، 86، و لسان العرب، 31 : 2761.
([5]) ينظر : م ن، 1 : 85، 86، و لسان العرب، 31 : 2760، 2761.

## 4/ موقف بعض العلماء المحدثين من وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها :

أشار كثير من علماء اللّغة العرب المحدثون في بحوثهم اللغوية إلى قضيّة تعدّد الدلالة الاشتقاقية للمادّة اللّغوية ووحدتها، و أبدوا مواقفهم من ذلك – إن قبولا و إن رفضا، فقد ذكر " محمد المبارك " أنّ « الألفاظ التي تشترك في الحروف أو الأصوات الثلاثة الأصلية تشترك كذلك في معنى أصلي عامّ ينظم مفرداتها، و يسمّيه ابن فارس في مقاييسه الأصل و يصدر به الكلام في كلّ مادّة »[1].و مثّل لذلك بمادّة (خصّ) التي تدلّ على الفرجة و الثلمة[2]، و قد يتعدد المعنى الأصل في بعض المواد فيرجعه " ابن فارس " إلى أصلين أو أكثر « و لكن الباحث المتأمّل يستطيع أن يرجع هذين الأصلين أو الثلاثة إلى أصل واحد بقليل من إمعان النّظر من غير تنطّع و لا تعسّف »[3]. وبهذا يكون " محمد المبارك " مقتنعا بوحدة الدّلالة الاشتقاقية للمادّة اللغوية، حيث يرى أنه بالإمكان إرجاع تلك الدلالات المتعدّدة للمادّة الواحدة إلى دلالة اشتقاقية واحدة بالنّظر إلى استعمالاتها.

و نجد " صبحي الصالح " قد أبدى موقفه من قضيّة الوحدة و التعدّد حين مال إلى وحدة الدلالة الاشتقاقية للمادّة الواحدة حيث قال: « و أهمّ ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعّبة عن المادّة الأصليّة، إلى معنى جامع مشترك بينهما، يغلب أن يكون معنى واحدا لا أكثر، كما رأينا في تصاريف مادّة (ع رف) أنّها جميعا تفيد الانكشاف و الظهور، و لكنّ الباحث قد ينقّب في بعض المعاجم عن طائفة من تصاريف هذه المادّة ثمّ يجدها مردودة إلى أكثر من أصل واحد فلا يكون ملوما إذ ذاك

(1) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 75.
(2) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 2 : 152.
(3) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 76.

إن خيّل إليه أنّ كلاّ من الأصلين أو الأصول المقترحة يباين ما ذكرناه؛ أو يرتبط على الأقلّ ارتباطا ضعيفا بالمفهوم المشترك الذي أخذنا به في هذه المادّة »[1].

و يوضّح موقفه أكثر بالتمثيل بمادّة (ع رف) مقارنا شرحه بشرح " ابن فارس " للمادّة الذي رأى أنّها تدلّ على دلالتين اشتقاقيّتين، إحداهما تدلّ على تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض، و الأخرى تدلّ على السكون و الطمأنينة[2] ، أمّا " صبحي الصالح " فقد رأى أنّ هذه المادّة تدلّ على دلالة اشتقاقية واحدة هي انكشاف الشيء و ظهوره[3] ، وعدّ ما قاله " ابن فارس " في هذه المادّة « لونا من الترف العقلي أو التزيّد العلمي ربّما أراد به ذلك العلاّمة الجليل أن يظهر قــوّة ساعده في تلمّس الفروق الدّقيقة بين المفردات التي يرجِّح البحث العلمي المنهجي أنّها تفرّعــت من أصل واحد لا من أصول متفرّعة »[1] ، و رأى أنّه (ابن فارس) كان عليه أن يردّ الدّلالة الأولى إلى الثانية مستبدلا دلالته المعنوية المجازية دلالته الحسية الحقيقية[4] ، فمعنى السّكون والطّمأنينة الذي جعله " ابن فارس "دلالة ثانية ما هو إلا نتيجة لانكشاف الشيء وظهوره في نظر " صبحي الصالح " و أكــّد ذلك بقوله : « و ليس من المنطق في شيء أن يضع المتكلّم لفظا يدلّ على نتيجة الشيء قبل مقدّمته، و مجازه قبل حقيقته، ولازمه قبل ملزومه »[2]. كما أكّد من جهة أخرى على أنّ « الرّجعة بالفروع المختلفة – مهما تتعدّد صيغها – إلى أصل واحد يوحي بالرّابط المشترك بينها، أمر في العربية ذو بال يؤكّد احتفاظ هذه اللغة بأنسابها مثلما يحتفظ العرب بأنسابهم »[5].

---

([1]) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 176.
([2]) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، 4 : 281.
([3]) ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 176.
([4]) ينظر: م ن، 177.
([5]) م ن، 177، 178.

إنّ رأي كلّ من " محمد المبارك " و " صبحي الصالح " واضح جدّا، فكلّ ما يتفرّع عن المادّة الواحدة عندهما راجع إلى معنى واحد لا أكثر على الرّغم ممّا ذكره أصحاب بعض المعاجم الذين ردّوا استعمالات بعض الموادّ إلى أكثر من دلالة اشتقاقية.

و لقد رفض " محمد حسن جبل " هو الآخر أن تتعدّد الدّلالة الاشتقاقية للمادّة اللغوية الواحدة و رأى أنّ المعاني المتفرّعة عنها ترجع إلى دلالة اشتقاقية واحدة سماها المعنى المحوري[1]، و كان منطلقه في هذا الرّأي تطبيقيّا يستند إلى تحليل استعمالات أكثر من ألفي مادّة لغويّة، جعل لكلّ منها دلالة اشتقاقية واحدة و رأى أنّ السبب الذي بُني عليه القول بتعدّد الدلالة الاشتقاقية للمادّة اللغويّة الواحدة هو صعوبة الرّابط الاشتقاقي أحيانا[2].

انطلاقا من التمييز بين وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعدّدها تتجلّى لنا آراء العلماء العرب القدامى و المحدثين، و تتحدّد مواقفهم – إن قبولا و إن رفضا – من هذين المفهومين.

(1) ينظر: علم الاشتقاق نظريّا و تطبيقيا، محمد حسن جبل، 211، 217.
(2) ينظر: علم الاشتقاق نظريّا و تطبيقيا، محمد حسن جبل ، 217، 218.

# الفصل الثالث

## العلاقات الدلالية في عملية التفريع الدلالي

1 / عناصر الدلالة.

2 / طبيعة العلاقة بين الدال و المدلول.

3 / تعليل دلالة الألفاظ في معالجة الصغاني لمواد معجمه.

4 / مظاهر التفريع الدلالي في المادة اللغوية.

## 1/ عناصر الدلالة :

سجّل لنا التاريخ أنّ قضيّة الدال و المدلول و العلاقة التي تربط بينهما عرفتها سائر الشعوب و الحضارات منذ القديم مثل الهنود، و اليونان و غيرهما، و كباقي الحضارات الإنسانية كان للعرب إسهامات واضحة جدا في هذا المجال؛ إذ تكفينا العودة إلى المصادر و المؤلفات التي تركها العلماء العرب في مختلف فنون المعرفة للتدليل على ذلك، مثل كتب التفسير، و الغريب و الفقه و أصوله، والنحو و البلاغة و اللغة و كذا الكلام و المنطق و الفلسفة و غيرها من المعارف و العلوم التي أنتجتها القريحة العربية، و التي نوقشت فيها مسألة اللفظ و المعنى والعلاقة الجامعة بينهما مناقشات امتازت في معظمها بالدقة العلمية، التي توحي بدورها إلى طبيعة المنهج الذي سلكه العلماء العرب قديما و هو منهج اعتمدوا فيه أساسا على القرآن الكريم، و الحديث الشريف، هذا من جهة، و من جهة أخرى كمية المصطلحات العلمية التي تداولوها في مؤلفاتهم من مثل : اللفظ، المعنى، المشار إليه، التصور، الدال، المدلول، الفكرة، الأشياء[1]؛ لذا يكون من المفيد – وقبل التطرق إلى أنواع العلاقات بين الدّال و المدلول، و تحديد رأي "الصغاني" – أن نتوقف عند أهم هذه المصطلحات التي ذكرنا باعتبارها عناصر الدلالة و مكوّناتها، على النحو الآتي :

أ- **الدّال : لغة** : مأخوذ من (دلّ) التي تعني الإرشاد و التوجيه، والدّليل : الدّال، و الدّليل ما يُستدلّ به، و دَلَّهُ على الطريق و نحوه : سدّده إليه فهو دالّ[2].

(1) ينظر : الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 18.
(2) ينظر : الصحاح، الجوهري، 04 : 1698، و لسان العرب، ابن منظور، 16 : 1414، و المعجم الوسيط، 294.

أمّا **اصطلاحا** فهو الصورة السمعية التي تدلّ على شيء ما أو تعني شيئا ما[1]. أو هو « الشكل المحسوس (الملموس أو المادي أو الواقعي) (concrète)، مدرك بالأذن (صورة سمعية l'image acoustique) الذي يحيل على مفهوم، المدلول، هو –إذا– صوت أو متتالية من الأصوات، التي يمكن أن تمثل تمثيلا ثانويا عبر الرموز الكتابية، الدال اللساني دائما يكون خطيا »[2]. و يصطلح عليه بعض العلماء بالدليل، يقول البيضاوي : « الدليل ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول »[3].

**ب– <u>المدلول</u> :** يصطلح البعض على تسميته الفكرة أو المفهوم[4]، و منهم من يسمّيه المضمون أو المحتوى[5]، و منهم من يسمّيه المعنى[6]، و منهم من يربطه بالقصد و المراد[7].

فالمدلول هو التصور أو الشيء المعني[8]، و قد عرفه البعض بأنه « المعنى أو الفكرة التي يحملها القالب اللفظي بوضع الواضع أو غير ذلك من سياقات الاستعمال اللغوي، فالألفاظ المختزنة في أذهان الجماعة قد ارتبطت بمعان خاصة لها تعرف – غالبا – بالرجوع إلى قواميس اللغة »[9].

---

(1) ينظر : Cours de linguistique générale F. de Saussure, 85, 86 و لسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 127، و اللسانيات العامة و القضايا العربية، مصطفى حركات، 06، و مفاهيم لسانية ديسوسورية، عبد الجليل مرتاض، 18.

(2) Dictionnaire de la linguistique, G. Mounin, 300. و ينظر : Elément de linguistique générale, A. Martinet, 15, 16. Dictionnaire de linguistique et des sciences des langages, J. Dubois, 433. و المدارس اللسانية، أحمد عزوز، 116، 117.

(3) طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، البيضاوي، 60.

(4) ينظر : Cours de linguistique générale F. de Saussure, 17

(5) ينظر : مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، آن إينو، تر : خليل أحمد، 49،50. و ينظر أيضا : تاريخ السيميائية، آن إينو، تر : رشيد بن مالك، 69،75.

(6) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 167.

(7) ينظر : الصحاح، 6 : 2440، مقاييس اللغة، 4 : 148، 149، و الصاحبي في فـقه اللغة، ابن فارس، 163. و لسان العرب، ابن منظور، 35 : 3147.

(8) ينظر : Cours de linguistique générale F. de Saussure, 85, 86، و اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 127، و مفاهيم لسانية ديسوسورية، عبد الجليل مرتاض، 18.

(9) فصول في علم اللغة العام، الرديني، 192.

عندما نعود إلى تلك التسميات المتباينة نجدها تشترك في نقطة جوهرية واحدة تتمثل في انحصار هذه التسميات في الوجود الذهني، وقد فصّل " ابن سينا " عملية التصور الذهني للأشياء بقوله : « و أما دلالة ما في النفس على الأمور، فدلالة طبيعية لا تختلف لا الدال و لا المدلول عليه كما في الدلالة بين اللفظ والأثر النفساني، فإن المدلول عليه، و إن كان غير مختلف، فإن الدال مختلف، و لا كما في الدلالة بين اللفظ و الكتابة، فإن الدال، و المدلول عليه جميعا يختلفان »[1].

إنّ القدرة على التصور الذهني يشترك فيها جميع البشر، و هذا التصور يتفق مع الموجود الذي في الأعيان، بمعنى : يتطابق مع ما هو موجود في الطبيعة، و هذا الموجود الخارجي لا يختلف، و إنما الاختلاف يقع بين الألفاظ أو الدوال التي تعبر عن المعنى الواحد الموجود في الذهن و هو معنى لا يختلف، و كذلك الكتابة تختلف من أمة إلى أخرى بينما المقصود أو ما يقع في النفس لا يختلف و كذلك الشيء المشار إليه[2].

و تزداد هذه الفكرة وضوحا فيما قاله " ابن سينا " عندما تحدّث عن كيفية تكوين المعنى في النّفس، و الإشارة إليه باللفظ، حيث قال: « فللأمور وجود في الأعيان، و وجود في النفس يكون آثارا في النفس، و لماّ كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة و المجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك... فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، و وفقت عند الخالق بآلات تقطيع الحروف و تركيبها معا ليدلّ بها على ما في النفس من أثر، ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزّمان، أو في

(1) العبارة، ابن سينا، 05.
(2) ينظر : الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 24، و علم الدلالة العربي، فايز الداية، 15، و مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، 144.

المستقبلين إعلاما بتدوين ما علم فاحتيج إلى ذلك ضرب آخر من الإعلام غير النّطق، فاخترعت الكتابة »[1].

و قد وضّح " الغزالي " مراتب الدلالة منطلقا في ذلك من العالم الحسي (أو الأعيان) وصولا إلى العالم المجرد (أو الأذهان) قائلا : « فإن للشيء وجودا في الأعيـــان ثم في الأذهـــان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، و اللفظ دال على المعنى الذي في النفس و الذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان »[2].

يتبين لنا من هذا الكلام الدقيق أن " الغزالي " يشير إلى أن بمقدور الإنسان أن ينقل المفاهيم التي التقطها من العالم الخارجي إلى نفسه، و قد انتقل معها من الحس إلى التجريد، و تزداد هذه الفكرة وضوحا عنده، حيث قال : « و الوجود في الأعيان و الأذهان لا يختلف بالبلاد و الأمـــم، بخلاف الألفـــاظ و الكتابة، فإنهما دالّتـــان بالوضـــع و الاصطلاح »[3]. فتعرّضه لمراحل تصـــوّر الشيء وانتقاله من الحسّي إلى المجرّد، لا يختلف عمّا قاله " ابن سينا " قبله[4].

أمّا في الدّرس اللساني الحديث فقد عرّفه بعض الدارسين بأنه « الصورة الذهنية التي أثارها الكلام في ذهن السامع و هو صورة متكونة في ذهنه و منتزعة من تجاربه الحسية و مجردة من مجموع الأمثلة و الحقائق الخارجية التي صادفها

(1) العبارة، ابن سينا، 02.
(2) معيار العلم، الغزالي، 47.
(3) م ن، 48.
(4) ينظر : علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 145.

في حياته سواء بالنسبة للأشياء المادية كالشجرة و الكتاب أو المعنوية كالعدل والحقد »[1].

إنّ ما يلفت النظر في هذا التعريف هو أن المعنى (المدلول عليه) لا يخرج عن مفهوم الفكرة، باعتبارها جملة من المعلومات و التصورات الكلية التي ترتسم في ذهن الإنسان[2]، و من ثم ما على الإنسان إلا استحضار خبراته و تجاربه الحسية أو الخارجية، و ربطها بتلك المفاهيم أو الصّور الذّهنية المناسبة للتواصل مع غيره، فالدّال هو الترجمة الصّوتية للمفهوم، و المدلول هو المقابل الذهني للدّال[3].

و قد أخذ مفهوم " المدلول " – خاصّة عند الغرب – أبعادا أخرى مغايرة بحكم التطورات التي عرفتها الدراسات اللّسانية بكــلّ مستوياتها، فمثلا نجــد كلاّ مــن " أوغدن " و " ريتشاردز " يقدّمان أكثر من عشرين تعريفا للمعنى، فنكتفي بالإشارة إلى بعض منها[4]؛ فهو خاصية جوهرية، أو هو المعنى الإضافي الذي توحيه اللفظة علاوة على معناها الأصلي، أو هو ذلك الشيء الذي يقصده مستعمل الرمز، إلى غير ذلك من التعريفات التي قدّماها[3]. و يرى بعض الدارسين « أن المعنى في حد ذاته تتعذر معرفته ... لأنه هو نفسه عديم الشكل، و نعني بذلك أنه غيــر خاضع للتشكل ... و لا يحتمل حدودا »[5].

و قد أفضى هذا كلّه ببعض العلماء إلى الذّهاب إلى أبعد من ذلك حين بحثوا في معنى المعنى على غرار " عــبد القاهر الجرجاني " قديما من خلال قولــه :

---

([1]) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 166.
([2]) ينظر : الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 22.
([3]) ينظر : اللسانيات، جون بيرو، تر : مسعودي الحواس و مفتاح بن عروس،115.
([4]) ينظر : اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 240.
([5]) تاريخ السيميائية، آن إينو، تر : رشيد بن مالك، 74.

« المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، الذي تصل إليه بغير واسطة، و معنى المعنى هو أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر »[1]، و قد تطرق إلى هذا المفهوم في العصر الحديث " أوغدن " و " ريتشاردز " في كتابهما " معنى المعنى "، و تساءلا عن مفهوم المعنى في حد ذاته[2]، وهو ما يتوافق مع مفهوم المفسرة (أو المؤول) عند " بيرس Pirece " التي تقبل « أن تتحول هي في ذاتها إلى علامة بل إلى علامات متلاحقة »[3].

**ج- <u>المرجع</u> : لغة :** هو من (رجع) الذي يعني انصرف و ردّ، و مَرْجِع على وزن " مَفْعِل " اسم مكان يعني محلّ الرجوع، و ما يُرجع إليه في علم أو أدب من عالِم أو كتاب[4].

أمّا **اصطلاحا :** فقد عبّر عنه بمصطلح " الموجود في الأعيان "[5]، أو "الموجود في في الخارج "[6]، أو " الشيء "[7]، و قد يُعبّر عن هذا الموجود الخارجي بمصطلح " بمصطلح " الشخص " كما هو اصطلاح الفلاسفة، يقول " الخوارزمي الكاتب " : « الشخص عند أصحاب المنطق مثل زيد، و عمرو، و هذا الفرس و ذاك الحمار، و ربما سموه العين »[8]، فهو – إذًا – كلّ ما يشخص أمامنا بغض النظر النظر عن نوعه، إن كان عاقلا أو لا، متحرّكا أو لا. وعليه فإذا استحضرنا أقوال العلماء العرب القدامى سواء كانوا فلاسفة أم لغويين و نحاة، أم علماء أصول

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، 179.
(2) ينظر : اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 239، 240.
(3) المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، أحمد حساني، 137.
(4) ينظر : لسان العرب: 18 : 1591، و المعجم الوسيط، 331.
(5) ينظر : معيار العلم، الغزالي، 47، 48.
(6) ينظر : التعريفات، الجرجاني، 255.
(7) ينظر : م ن، 135، 136.
(8) الحدود، الخوارزمي الكاتب، 241. و تهافت التهافت، ابن رشد، 67.

الفقه، فإننا نلفيـــها أقوالا تشتـــرك في مفهوم " عالم الأعيان"، وتوليه أهمية خاصة باعتباره عنصرا فعّـــالا، لا غنى عنه في مكونات العلامة اللغويـــة و غيرها، إضافـــة إلى ذلك يعدّ " مرجعا " ضروريا في الفهم والتفهيم، ومن ثم فهو ذو قيمة كبيرة في العملية التواصلية، و هو ما نادت به أحدث المدارس اللسانيـــة و السيميائية في أوروبا وأمريكا[1].

إنّ " المرجع " أو " الشيء المشار إليه " من الأمور المدركة بالحواس و من ثَمَّ يمكن الحديث عنه و الإشارة إليه باعتباره موجودا ماديا قارّا في الطبيعة، أو موجودا مجرّدا معنويا يُدْرَك عن طريق العقل أو الشعور[2].

وقد عرّف " الجرجاني " الشيء المشار إليه بأنّه « الموجود الثابت المتحقق في الخـــارج »[3]؛ و نظـــرا لأهميته البالغة في إدراك المعاني من قبـــل المتكلمين و ترسيخها نجـــد " الغزالي " لا يستثنيه من مكونات الدلالة اللغوية[4].

إذًا، المرجع أو كما يسميه الغزالي " الموجود في الأعيان " يعتبر شرطا من شروط فهم الدلالة، و تبعا لذلك يتم تحقيق التواصل السليم بين المتكلمين، و بالتالي ليس بمقدور الإنسان – في نظره – أن يقف على حقائق الأشياء بذواتها ما لم يعقد علاقة بين المفهوم الذهني، و الموجود الخارجي المحيط به.

و قد قـــال بهذا الرأي كثيـــر من العلماء أمثال " ابن سينا " في العبارة[5]، و" ابن خلدون " في المقدمة[6]، و غيرهما.

---

(1) ينظر : Dictionnaire de linguistique, J. Dubois, 405 , et dictionnaire de la linguistique, G. Mounin,284, 285

(2) ينظر : الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 30.

(3) التعريفات، الجرجاني، 136.

(4) ينظر : معيار العلم، الغزالي، 47.

(5) ينظر : العبارة، ابن سينا، 02

(6) ينظر : المقدمة، ابن خلدون، 515، 516.

و تزداد أهمية المرجع وضوحا من خلال قول " ابن تيمية " : « ... فأما الكلام فلا يتصور أن يعرف بمجـــرده مفـــردات الأشياء إلا بقياس تمثيل أو تركيب ألفاظ »[1]، و يضرب لنا مثلا لقياس التمثيل الذي هو الموجود الخارجي في الطبيعة بقوله : « فإنْ من عرف المحسوسات المذوقة مثلا كالعسل لم يُقْدِهُ الحدُّ تصوّرها، و من لم يذق ذلك كمن أخْبِرَ عن السُكَّر و هو لم يذقه لا يمكن أن يتصور حقيقته بالكلام و الحدِّ بل يُمثّلُ له و يُقَرّبُ إليه، و يقال له : طعمه يشبه كذا ... »[2].

و لقد حدّد " عبد القاهر الجرجاني " ثلاثة مكونات تنشأ عن علاقة اللفظ بالمعنى، وهي : اللفظ، المعنى (الشيء الخارجي)، الصورة الذهنية[3]، و كذلك فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز فقد أوضح ما تطرق إليه الجرجاني قبله[4].

أمّا عند المحدثين فقـــد عرفت قضيّة " المرجع " تيارين لسانيين بارزين أثرا في مسيرة الدرس الدلالي، و الجدير بالإشارة هنا أنهما كانا متزامنين، أما التـــيار الأول فـــقـــد مثـــله " دي سوسير F. De Saussure " الذي لم يعتبر المرجع عنصرا داخلا في مكونات العلامة اللغوية، بل جعلها مكونة من دال و مدلول تربطهما علاقة اعتباطية، و بالتالي فهي عنده ثنائية الأبعاد[5]، و هو بهذا يغض الطرف على مفهوم المدلول في عالم الماديات و تعيينه كطرف ثالث في العملية الدلالية[6].

---

(1) نقض المنطق، ابن تيمية، 150.
(2) م. ن، 150، 151.
(3) ينظر : دلائل الإعجاز، الجرجاني، 302. و علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 150.
(4) ينظر : نهاية الإيجاز، الرازي، 69.
(5) ينظر : Cours de linguistique générale, F. De Saussure, 86, 87 .
(6) ينظر : علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 149.

أمّا التيّـــار الثاني فقـــد مثله " بيرس Pirece "، القـــائل بضرورة إدخـــال " المرجع " في مكونات الدلالة، و بذلك يبني العلامة على ثلاثة أبعاد هي : «

أ. المصوّرة : و هي الحامل المادي للعلامة تقابل الدال عند سوسير.

ب. المفسّرة : و تقابل المدلول عند سوسير.

ج. الموضوع : و ليس له مقابل عند سوسير، فهو يقابل المرجع عند أوجدن و ريتشاردز »[1].

و قد ميّز كل من " أزوالد " و " تزيفان " بين المعنى و المرجع حيث قالا : « ... هكذا نميز تمييزا واضحا ... المعنى عن الوظيفة المرجعية، و تسمى أحيانا بالمرجع أو المشار إليه، فقد يتولد المشار إليه لا بين الدال و المدلول، بل بين الدلالة و ما تشير إليه، أي : الشيء الواقع في الخارج كما في أبسط الحالة المتصورة »[2].

## 2/ طبيعة العلاقة بين الدّال و المدلول :

أشرنا في بداية الفصل إلى أهمية العلاقة التي تربط الدّال بالمدلول و كيف أنها قضية بحثت منذ زمن بعيد، و ما يزال البحث متواصلا إلى عصرنا هذا وحرصا منا على استجلاء هذه القضية ارتأينا أن نورد أنواع العلاقات كالآتي :

أ- **العلاقة الطبيعية** : رأى كثير من علماء اللغة أن ما يربط بين الدّال و مدلوله علاقة طبيعية فطرية، و للتوضيح نورد آراءهم مراعين في ذلك الترتيب الزمني على النحو الآتي :

---

([1]) المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، أحمد حساني، 167. الهامش، 62. و ينظر أيضا : السيميائية أصولها و قواعدها، رشيد بن مالك، 26، 27 .

([2]) الدلالة والمرجع دراسة معجمية، أزوالد وتزيفان، ضمن كتاب المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، تر : عبد القادر قنيني، 33.

▪ **الهنود :** اهتم الهنود بمباحث لغوية متعددة ترتبط بفهم طبيعة المفردات والجمل و عالجوا من القضايا اللغوية ما اعتبره علم اللغة الحديث من أصول مباحث علم الدلالة خاصة[1] لأن اللغة السنسكريتية –عامة– في نظر لسانيي القرن التاسع عشر « رائعة، أكمل من الإغريقية، و أغنى من اللاتينية »[2]. و كان لموضوع العلاقة الجامعة بين الدال و مدلوله قسط معتبر من اهتمامهم لذا تعددت حوله الآراء « فبدأ جمهور كبير من فلاسفتهم المناقشة، بأن تحدثوا عن ثلاثة أقسام مختلفة في جوهرها هي ما يسمى بالكلمة، و الإدراك، و المحتوى »[3].
و تجدر الإشارة إلى أن آراء الهنود في هذه القضية تراوحت بين غلبة الطابع الفلسفي التأملي و بين النزعة اللاهوتية.

لقد اعتقد بعض علماء اللغة الهنود أن العلاقة بين الدّال و مدلوله علاقة فطرية أو طبيعية[4]، أي : إنّ الناس جبلوا على الربط بين المفاهيم و الصور السمعية، إلا أنّ هذا الرأي لم يحظ بقبول من قبل بعض العلماء، حيث قابلوه بجملة من الاعتراضات، منها : إن الكلمة الواحدة قد تؤدي معنيين مختلفين في مكانين مختلفين[5]، و لهذا شواهد كثيرة، مثلا : الكلمة الهندية " (caurd) التي تعني (لصّا) و في مناطق أخرى من بلاد الهند تعني (أرزا مطبوخا) "[5]، فكيف تكون العلاقة – هنا – فطرية أو طبيعية ؟ و لكن عند التدقيق نجد أصحاب هذا الرأي يعترفون بدور السياق في تحديد العلاقة بين الدال و المدلول.

(1) ينظر : علم الدلالة، أحمد مختار عمر، 18. و محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، 41.
(2) التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، عبد الجليل مرتاض، 67.
(3) البحث اللغوي عند الهنود، أحمد مختار عمر، 101.
(4) ينظر : علم الدلالة، مختار عمر، 19. و الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 31. و فصول في علم اللغة العام، الرديني، 198. و محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، 41.
(5) ينظر : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 198.

و بهذا يندفع الاعتراض الذي قدمه المعترضون، « لأن الكلمة التي تعني (لصّا) في مناطق من الهند يجب أن تكون هناك علاقة بين اللفظة و معناها وكذلك نفـــس الكلمة التي تعني أرزا مطبوخا، فلابد من وجـــود علاقة تربط اللفظ بالمعنى »[1]، و بالتالي لكلٍّ سياقٌ خاصّ.

- **<u>اليونان :</u>** إنّ أخصّ ما يتميّز به التفكير اليوناني القديم هو ميله إلى التأمل الفلسفي المحض، فليس غريبا إن وجدنا بحوثا لغوية غلب عليها الطابع الفلسفي و تبعا لذلك نجدهم تأملوا في قضية العلاقة الرابطة بين الدال و المدلول، وتساءلوا عن سرّ هذه العلاقة، و عجبوا لتلك المجموعات الصوتية التي ينطق بها المرء فتعبر له عن أفكاره، و تصله بغيره صلة وثيقة تجعل منهم مجتمعا إنسانيا متفاهما، و تميزهم عن سائر المخلوقات الأخرى[2].

انطلاقا من هذا صرّح بعض فلاسفة اليونان بأن الصلة التي تربط الدّال بمدلوله هي صلة طبيعية لأنها « تثير في الذهـــن مباشرة مدلولاتها المخصّصة لها »[3]، ومثّل هذا الاتجاه كل من سقراط و تلميذه أفلاطون فكانا يريان أن للفظة سيطرة و سلطة تمارسها على تفكير الناس، و هذا ما جعلهما يربطان بين اللفظ ومدلوله برباط وثيق باعتباره « سببا طبيعيا للفهم و الإدراك فلا تُؤدَّى الدلالة إلا به، و لا تخطر الصورة في الذهن إلا حين النطق بلفظ معين »[4].

هاهنا نقطة ينبغي أن ننبّه إليها، و هي : أنّ أصحاب هذا الاتجاه رأوا بأن الصلة التي تجمع بين الدال و المدلول قد تنقطع لتقادم العهد، أو نتيجة حدوث

---

([1]) فصول في علم اللغة العام، الرديني، 198.
([2]) ينظر : دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 62. و الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 31.
([3]) فصول في علم اللغة العام، الرديني، 196.
([4]) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 62. و ينظر : اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 17، 18.

تطوّرات على مستوى الأصوات[1]. و دليلهم في ذلك هو أنّ « تلك الصّلة الطبيعيّة كانت واضحة سهلة التفسير في بدء نشأتها ثم تطورت الألفاظ و لم يَعُدْ من اليسير أن نتبيّن بوضوح تلك الصلة، أو نجد لها تعليلا و تفسيرا »[2].

- **العرب :** أخذت قضية نشأة اللغة و أصلها حيّزا كبيرا من تفكير العلماء العرب و بحوثهم العلمية، و اختلفت وجهات نظرهم بين قائل بأنها خلق من الله تعالى وبالتالي فهي كباقي المخلوقات الأخرى، و بين قائل بأنها تواضع واصطلاح بين الناس، و لقد انعكس هــذا الخلاف العلمي على باقي الجزئيات اللغوية، وأهــمها – هنا – علاقة الأصوات بمعانيها أو علاقة الدال بالمدلول.

و لقد ذهب بعض العلماء إلى وجود علاقة طبيعية بين الدال و المدلول (اللفظ و المعنى)، ويكاد يتفق العلماء على أن الذين تبنوا هذا المذهب هم المعتزلة، يقول الآمدي موضحا ذلك : « ذهب ... بعض المعتزلة إلى ذلك، مصيرا منهم إلى أنه لو لم يكن بين اللفظ و معناه مناسبة طبيعية لما كان اختصاص ذلك المعنى بذلك اللفظ أولى من غيره ... »[3]. و يعني هذا – في رأي المعتزلة – أنّ المعنى يستدعي لفظا يناسبه ويشاكله و لا ينبغي له أن يستدعي لفظا آخر[4]، ويقول عبّاد الصّيمري المعتزلي : « إنّ بين اللّفظ و مدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ... و إلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا بلا مرجّح »[5]. إلا أننا نجد كثيرا من العلماء عارضوا هذا الرأي معارضة شديدة على غرار الآمدي[6]، والسيوطي[1] و غيرهما من العلماء و الطوائف الكلامية،

---

(1) ينظر : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 196. و علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، 196.
(2) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 63.
(3) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 1 : 73.
(4) ينظر : علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 126. و فصول في علم اللغة العام، الرديني، 200.
(5) المزهر، السيوطي، 1 : 47.
(6) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 1 : 73، 74.

لأنه لو ثبت ما قاله الصيمري – وغيره – « لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، و لما صح وضع اللفظ للضدين، كالقــرء للحيض و الطّهــر، و الجُون للأبيض والأسود »[2].

هذا و قد نبّه الخليل بن أحمد الفراهيدي و تلميذه سيبويه إلى العلاقة الطبيعية بين اللفظ و معناه، فقال: «... صرّ الجندب صريرا و صرصر الأخطب صرصرة، فكأنّهم توهموا في صوت الجندب مدّا و توهموا في صوت الأخطب ترجيعا »[3] ، و قال " سيبويه " في المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني : « النّزوان و النقزان، و إنّــما هذه الأشيــاء في زعزعة البدن و اهتزازه في ارتفاع... و مثل هذا الغليان لأنه زعزعة و تحرك و مثله الغثيان لأنه تجيش نفسه و تثور و مثله الخطران و اللّمعان لأنّ هذا اضطراب وتحرّك، ومثل ذلك اللّهبان و الوهجان لأنــه تحرّك الحــرّ و تثوره فإنّما هــو بمنزلة الغليان »[4] و قد اعترف بمنطقية هذا التنبيه كثير من العلماء، على رأسهم ابن جني القائل: « واعلم أن هذا الموضع شريف لطيف و قــد نبّه عــليه الخليل وسيبويه، و تلقته الجماعة بالقبول له و الاعتراف بصحته »[5].

إنّ أوّل ما يتبادر إلى أذهاننا، هو أن الخليل و تلميذه سيبويه كانا يدركان طبيعة العلاقة الرابطة بين اللفظ أو الأصوات و مدلولاتها و أنها رابطة طبيعية[6]، و الحق أن هذه العلاقة عندهما يمكن اعتبارها علاقة سببية؛ لأنها – عند التمعن – ترتكز على الحس الإنساني، إذا أخذنا بعين الاعتبار ملاحظة الاقتران بين مختلف

---

([1]) ينظر : المزهر، 1 : 47.
([2]) ينظر : المزهر، 1 : 47.
([3]) العين، الفراهيدي، تح: إبراهيم السمرائي و المخزومي، 1 : 56.
([4]) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، 2 : 218.
([5]) الخصائص، ابن جني، 2 : 152.
([6]) ينظر : علم الدلالة و المعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة، 22. و فصول في علم اللغة العام، الرديني، 200.

الظواهر الطبيعية بناء على مفهوم العلة بشكل عام الذي يعني اقتران ظاهرتين وجودا و عدما فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسببا للأخرى، و هذا ما تقتضيه بداهةُ العقل الإنساني[1].

و تأكيدا على ما ذهب إليه الخليل و سيبويه، يقول ابن جني : « و وجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه، و منهاج ما مثلاه، و ذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو : الزعزعة، و القلقلة، والصلصلة، و القعــقعة، و الصعصعة، و الجرجرة، و القرقرة. و وجــدت أيضا " الفُعَلى " في المصادر و الصفات إنما تأتي للسرعة نحو : البشكى، و الجمزى، والولقى ... فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر – أعنى باب القلقلة – و المثال التي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها »[2]. و بهذا يكون " ابن جني " قد أوضح طبيعة العلاقة الطبيعية الكائنة بين اللفظ باعتباره رمزا و بين الشيء الذي يدل عليه، و اقتناعه بهذا الأمر قائم على التصور العقلي على الأغلب، حتى إنه يذكره في مناسبات عدة[3].

و من جهة أخرى نجد من المحدثين العرب من مال إلى الأخذ بالعلاقة الطبيعية بين الدال و المدلول (اللفظ و المعنى) و أيدها مثل ما فعل " صبحي الصالح " حيث قال : « إن أهل اللغة بوجه عام و العربية بوجه خاص كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ و المعاني ... فكان لابد من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحا مبينا في فقه اللغات »[4]. و الرأي

(1) ينظر : القياس في النحو، منى إلياس، 47.
(2) الخصائص، ابن جني، 2 : 153.
(3) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، 68.
(4) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 151.

نفسه نجده عند " محمد المبارك"، فقد أيد العلاقة الطبيعية بين الأصوات ومعانيها[1].

- **علماء الغرب المحدثون :** أما بالنسبة للبحث اللغوي الغربي، فقد أقرّ " هومبلدت Humboldt " بوجود هذه العلاقة الطبيعية الذاتية بين الدال و مدلوله، حيث يرى أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان[2]، بيد أنه في ثنايا بحثه في هذه المسألة رأى أن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها و دلالاتها ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات و أصبحت الصلة غامضة علينا[1].

و قد أيّد هذا المنحى، اللغوي " جسبرسن Jespersen " و لكنه لم يعتبرها قانونا مطّردا في سائر اللغات، أو في لغة ما من اللغات الإنسانية، لأن بعض الكلمات قد تفقد هذه الصلة الطبيعية، بمرور الوقت، و تطاول العهد[3].و تكتسبها – بالمقابل – كلمات أخرى؛ لذا جاء بحثه لهذه القضية مفصّلا بعض الشيء مقارنة بمن سبقه[4].

**ب– العلاقة الاصطلاحية :** اعتقد بعض علماء اللغة أنّ ما يربط بين الدال ومدلوله (اللفظ و معناه) علاقة اصطلاحية عرفية تواضع الناس عليها، و للتوضيح نورد آراءهم كالآتي :

- **اليونان :** من بين القائلين بعرفية العلاقة بين الدال و مدلوله، ديمقريطس ثم أرسطو الذي رفض فكرة أستاذه أفلاطون مؤكدا على أن ما تثيره الألفاظ في

(1) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 261.
(2) ينظر : دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 68. و التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، عبد الجليل مرتاض، 108، 110.
(3) ينظر : م. ن، 68، 70.
(4) ينظر تفصيل ذلك : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 207، 208.

أذهان الناس هو ما تعارف عليه الناس في المجتمع[1]، و عليه ستكون العلاقة الرابطة بين الدال و المدلول علاقة مكتسبة و باتفاق الناس الذين يستعملونها[2]، وإنما اعتبر أرسطو العلاقة اصطلاحية، لأنها تتماشى مع مذهبه في أصل اللغات، القائل بأنها وليدة الاصطلاح و العرف و التقليد[3]، فهي ليست من أمر الطبيعة الإنسانية التي فُطر عليها الناس.

- **العرب :** تبنّى كثير من علماء اللغة العرب مذهب الاصطلاح و التواضع وقــد مثلته فرقة البهشمية[4]، و هي إحدى طوائف المعتزلة و بعض المتكلمين، فالعلاقة بين الدال ومدلوله (اللفظ و معناه) عندهم، لا هي طبيعية ذاتية، و لا هي توقيفية، و إنما هي علاقة تواضع و اصطلاح بين الناس « لأغراض و دواع ثم حصل توسيع في الاستعمال »[5]. فهي إذا ليست « لمناسبة طبيعية موجبة أن يُسمى الشيء المعين باللفظ المعين و إنما تتحدد هذه الدلالة بالاصطلاح و التعارف الذي يحكمه تقادم الزمن فيرسخه في أذهان الناس بحيث يبدو اللفظ المعين جزءا من المسمى المعين في عالم المسميات، بل يصير اللفظ هو الشيء نفسه، فلا يمكن بعد ذلك زحزحة اللفظ في دلالته على المسمى »[6].

و قد أشار ابن سينا إلى هذا المذهب بقوله : « و سواء كان اللفظ أمرا ملهما وموحى به علمه من عند الله معلم أول، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به، كما سميت " القطا " قطا بصوتها، أو كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيرا إلى غيره من حيث لم يشعر به، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة و البعض الآخر على

(1) ينظر : م ن، 197.
(2) ينظر : م ن، 196.
(3) ينظر : اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 19.
(4) في التعريف بهذه الفرقة، ينظر : الملل و النحل، الشهرستاني، 1 : 93-98.
(5) علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 179.
(6) علم الدلالة، هادي نهر، 199.

جهة أخرى، فإنها إنما تدل بالتواطؤ، أعني : إنه ليس يلزم أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقوفا على ذلك و سالمه عليه ... »[1].

يوحي هذا القول إلى أن الألفاظ التي اصطلح عليها الناس في تواصلهم اليومي يتصرف فيها مستخدموها، و تخضع دلالتها لعوامل التغيير، و هو تأكيد منه على أن الألفاظ التي يستخدمها المجتمع تعد في حكم الاصطلاح، نظرا لأن المجتمع يتحكم في دلالتها[2].

و قد نحا هذا المنحى – أي القول بالعلاقة الاصطلاحية – عبد القاهر الجرجاني، ذلك أن نظم الحروف عنده « هو تواليها في النطق فقط، و ليس نظمها بمقتضى عن معنى، و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال " ربض " مكان " ضرب " لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد »[3]، فهو بهذا يرى أن العلاقة بين اللفظ و معناه علاقة عرفية، و أن نظم الكلمة الصوتي اعتباطي[4]، و قد ساند هذا الرأي كل مـــن " الآمدي "[5]. و " الرازي "[6].

و رأى القاضي " أبو بكر الباقلاني " أن يجمع بين مذهب التوقيف ومذهب الاصطلاح، فالمذهبان في رأيه ممكنان، « بحيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته و أما وقوع البعض دون البعض فليس عليه دليل قاطع ... »[7].

---

([1]) العبارة، ابن سينا، 03.
([2]) ينظر : الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 33، 34.
([3]) دلائل الإعجاز، الجرجاني، 50.
([4]) ينظر : علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، 199، و الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 34.
([5]) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 1 : 74، 75.
([6]) ينظر : نهاية الإيجاز، فخر الدين الرازي، 61.
([7]) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 1 : 75.

أما " ابن تيمية " فقد اعتبر هذه العلاقة قصدية إرادية، حيث قال: « و دلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى، فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغة »[1].

- **الغربيون :**

نفى بعض اللغويين الغربيين وجود علاقة طبيعية بين اللفظ و المعنى أو بين الدّال و المدلول بصفة عامة، و أكدوا على وجود علاقة اعتباطية بينهما، فقد عارض " مدفيج Madvig " رأي " هومبلدت " السابق[2]، وذكر من الكلمات التي تنتمي إلى فصيلة الهندوأوروبية ما تُماثــل في معناها تلك الكلمات التي استخدمها " هومبلدت " و استدل بها، و تُخالفها في الأصوات[1].

و ممّن اشتهــروا بمعارضتهم للعلاقة الطبيعية الذاتية، اللغــوي "ديسوسير De Saussure " فقد أكّــد على وجود العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول، فهي علاقة غير مبررة، و لا يمكن أن تخضع لتبرير منطقي[3].

و على الرغم من قوله بالعلاقة الاعتباطية إلا أنــه لم يذكر وجود صلة بين الألفاظ التي تعــد بمثابة الصدى لأصوات الطبيعة و التي تسمى بــ : " Onomatopée "[4]. غير أنه لا يعتبرها حاضرة في اللغات الإنسانية بكثرة، فهي من القلة بمكان، و أنها تختلف باختلاف اللغات الإنسانية، بحيث لا يمكن أن تكون أساسا لظاهرة لغوية مطردة، فهي مجرد ألفاظ قليلة تصادف أن أشبهت

(1) كتاب الإيمان، ابن تيمية، 102.
(2) ينظر : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 209.
(3) ينظر : Cours de linguistique générale, F. De Saussure, 87
(4) ينظر : Dictionnaire de la linguistique, G. Mounin, 237

أصواتُها دلالاتها[1].

**ج- العلاقة اللّـزوميـّة :** اعتبر بعض المفكرين الهنـود أنّ العلاقـة بين الدّال و المدلول علاقـة ضرورية، فهي شبيهة بالعـلاقة اللّزومية التي نجدها بين النار و الدخان[2]، و هم يشرحون رأيهم بقولهم: لابدّ من الاعتراف بأنّ كلمة معيّنة تملك نوعا من العلاقة مع فكرة معينة مدلول لها بها، و إلاّ فما السّبب في ربطها بها؟ إنّنا نتصور النار و الدخان لأنّهما يتفقان في علاقة السببية و الأثر[3].

يمكننا – من خلال هذا القول – أن نعدّ العلاقة الجامعة بين الدال و مدلوله عندهم هي علاقة علّة بمعلول، أي أنّ المعلول لا قيمة له إلاّ من خلال ارتباطه الضروري و القسري بالعلة، و هكذا العلة لا اعتبار لها و تأثير إلاّ بوجود المعلول، و هو ما ينطبق على العلاقة بين الدال و المدلول في نظرهم، فإذا انعدم الدال انعدم المدلول، و إذا انعدم المدلول انعدم الدال و هو ما جسدوه في علاقة النار و الدّخان.

## 3/ تعليل دلالة الألفاظ في معالجة الصّغاني لمواد معجمه :

تعليل دلالة الألفاظ مبدأ اعتدّ به كثير من العلماء العرب منهم : " ابن الأعرابي " و " الزّجاج " و " أبو عمرو بن العلاء " و " ابن دريد " و " ابن فارس" و " الصغاني "، و بالتالي فالعلاقة التي تربط الدّال بالمدلول أو الألفاظ بمعانيها لا يمكن أن تكون علاقة طبيعية أو علاقة اعتباطية كما رأى بعض العلماء، بل هي علاقة خاضعة للتعليل في نظرهم، و خيـر ما نستدل به في هـذا المقام ما قالـه " ابن الأعرابي " : « الأسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصت منها، من العلل

(1) ينظر : دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 70، 71.
(2) ينظر : علم الدلالة، مختار عمر، 19 و الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، 31، و محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، 41.
(3) ينظر : فصول في علم اللغة العام، الرديني، 198.

ما نعلمه و منها ما نجهله »[1] و ذهب إلى القول بأن « البصرة سُمِّيَت البصرة للحجارة البيض و الرّخوة بها، و الإنسان سُمِّي إنسانا لنسيانه، و البهيمة سُمِّيت بهيمة، لأنها أبهمت عن العقل و التمييز، فإن قال قائل : لأي علة سُمِّي الرجل رجلا و المرأة امرأة و دعد دعدا ؟ قلنا : لعللّ علمتها العرب و جهلناها أو بعضها، فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة و صعوبة الاستخراج علينا »[2].

إنّ التأمل في كلام " ابن الأعرابي " و تعليله الذي تقدم به يتبين وجود مسلك من مسالك التعليل لا يقوى أن يمارى في مشروعيته في أمور اللغة إلا مكابر أو جاحد، فإنها تعليلات لا تقوم على مجرد اعتبارات عقلية تفرض على اللغة، بل إنها تعليلات تقوم على أساس التأمل الدقيق في أوضاع الكلام، و رصد مختلف صور التأليف و التمييز ما بينها ثم محاولة استظهـــار القوانين التي لا تعدو هذه الصور و الأحكام أن تكون الصورة المشخصة لها في وقائع جزئيـــة، وهي وإن بدت في الظاهر متناثـــرة فإنها يجمعها ذلك القانون الكلي الذي جُعل علّـــة و سببا لها.

و ما قاله " الزجاج " : « قولهم : شجرت فلانا بالرمح، تأويله جعلته فيه كالغصن في الشجرة و قولهم للحلقوم : و ما يتصل به شجر؛ لأنه مع ما يتصل به كأغصان الشجرة، و تشاجر القوم، إنما تأويله اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة، و كل ما تفرع من هذا الباب فأصله الشجرة »[3].

و جاء في معجم مقاييس اللغة : « (شجر) : الشين و الجيم و الراء أصلان

(1) المزهر، السيوطي، 1 : 400.
(2) المزهر، السيوطي، 1 : 400.
(3) م ن، 1 : 351.

متداخلان يقرب بعضهما من بعض، و لا يخلو معناهما من تداخل الشيء بعضه في بعض، و من علوّ في شيء و ارتفاع ... فالشجر معروف، الواحدة شجرة، وهي لا تخلو من ارتفاع و تداخل أغصان ... و شجر بين القوم الأمر، إذا اختلف أو اختلفوا وتشاجروا فيه، و سميت مشاجرة لتداخل كلامهم بعضه في بعض »[1].

إنّ القليل من التأمل فيما تقدم من الأمثلة يقودنا إلى أن العلماء العرب اعتمدوا في توضيحهم و تفسيرهم لما يربط الدال بالمدلول على التعليل.

و ما نقله " الزبيدي " في طبقاته عن " أبي عمرو بن العلاء " شاهد آخر على مسلك التعليل الذي عرفه الفكر اللغوي العربي حيث قال : « و سئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فمر أعرابي محرم، فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو : دعني، فأنا ألطف بسؤاله و أعرف، فسأله، فقال الأعرابي : اشتقاق الاسم من فعل المسمى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال : ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجب؛ ألا تراها تمشي العرضنة خيلاء و تكبّرا »[2].

و معنى هذا أن الخيل إنما سمّيت خيلا لمشيتها عرضنة و خيلاء. « و بلغ بابن دريد و عنايته بهذه الناحية الاشتقاقية أن وضع كتابا سمّاه الاشتقاق، و حاول فيه تعليل الأعلام العربية كأسماء القبائل و الأمكنة في جزيرة العرب »[3]، حيث قال " ابن دريد " : « و اشتقاق (قضاعة) من شيئين : إما من قولهم : انقضع الرجل عن أهله، إذا بعد عنهم؛ أو من قولهم : تقضع بطنه، إذا أوجعه، و أوجد

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس، 3 : 246.
(2) طبقات النحويين، الزبيدي، 35، 36، و ينظر : المزهر، السيوطي، 1 : 353.
(3) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 66، 67.

في جوفه وجعا »[1].

و لقد اعتمد " الصغاني " على التعليل في شرح مواد معجمه " العباب الزاخر " حيث قال في شرحه لمادة (سبأ) : « ... و قال ابن الأعرابي : يقال : إنك تريد سُبئة، بالضم، أي إنك تريد سفرا بعيدا، سميت سبئة لأن الإنسان إذا طال سفره سبأته الشمس و لوّحته »[2]. فهو يعلل إطلاق لفظ سُبئة على معنى السفر البعيد بأن الإنسان إذا طال سفره سبأته الشمس.

و قال في شرح مادة (نسأ) : « والنّسء : المرأة المظنون بها الحمل؛ قال قطرب: هي النُّسء، بالضم ... و قيل لها نُسء لتأخر حيضها عن وقته »[3]. وهو بهذا يعلل إطلاق اسم نسء على المرأة بتأخر وقت الحيض عنها.

و قال في مادة (قرأ) : « و قرأت الكتاب قراءة و قرآنا و منه سمّي القرآن لأنه يجمع السّور فيضمّها؛ و قيل سمّي به لأنه جمع فيه القصص و الأمر و النهي والوعد و الوعيد »[4]. علل " الصغاني " لفظ " قرآن " بما فيه من جمع للسور وضمها، أو بما جمعه من القصص و الأمر و النهي.

و قال في شرح (نبأ) : « و نبَّأ و أنبأ أي أخبر و منه اشتق النّبيّ، لأنه أنبأ عن الله عزّ و جلّ »[5]، فهو يعلل لفظ " النّبيّ " بأنه أنبأ أي أخبر عن الله عزّ وجلّ. و كثيرة هي الأمثلة التي اعتمد فيها " الصغاني " على التعليل في شرح

---

([1]) الاشتقاق، ابن دريد، 536.
([2]) العباب، الصغاني، 1 : 68، 69.
([3]) العباب، الصغاني، 1 : 120.
([4]) م ن، 1 : 96.
([5]) م ن، 1 : 117.

مواد معجمه[1].

## 4/ مظاهر التفريع الدّلالي في المادّة اللغويّة :

تخضع الألفاظ العربية إلى التغير سواء من حيث شكلها و مبناها، فتتغير حروفها و أصواتها أو صيغتها و مبناها، أم من حيث معناها « فقد تنتقل الكلمة من معنى إلى آخر أو تضيف إلى معناها معنى آخر جديدا، دون أن تترك الأول فتتعدّد بذلك المعاني التي تدلّ عليها و تستعمل في أي واحد منها على حسب الأحوال والمقامات »[2].

فالمعاني المجتمعة في المادة الواحدة يتفرّع بعضها من بعض منطلقة من معنى أصل الذي يعدّ دلالتها الاشتقاقية.

يتجلّى هذا التفريع في إحدى المظاهر الآتية :

**1- <u>التعميم</u>** : هو توسيع معنى اللفظ و مفهومه و نقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعمّ و أشمل[3]، و بذلك فإن « كثرة استخدام الخاص في معان عامّة عن طريق التوسع تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه و تكسبه العموم »[4].

و لتوضيح ذلك نورد عددا من الأمثلة :

---

([1]) ينظر كل من المواد (برأ) و (بوأ) و (ثفأ) و (ضهأ) و (دفأ) و (خطأ) و (نأنأ) و (فيأ) في العباب.
([2]) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 207.
([3]) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 218، و فصول في علم اللغة العام، عبد الكريم الرديني، 227، و اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 78، و علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 72.
([4]) علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، 320، و ينظر : تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزي الغرناطي، 750.

**المثال الأول :** لفظ " ضنأ " يعني كثرة الولد ثم أصبحت تُطلق على كلّ كثرة بما في ذلك كثرة المال[1] و هي بهذا تكتسب معنى عامّا متفرّعا عن المعنى السابق له.

**المثال الثاني :** " البأس " يعني الشدّة في الحرب[2]، ثم أصبحت تُطلق على كلّ شدّة بما فيها المرض و الفقر و الحاجة، و بذلك اكتسبت اللفظة معنى عامّا متفرّعا عن المعنى السابق له[3].

**المثال الثالث :** " القافلة " تعني الرّفقة الراجعة من السفر[4]، ثم أصبحت تستعمل في معنى الرّفقة في السّفر ذاهبة كانت أو راجعة، و ربّما استعملت في معنى الذّهاب تفاؤلا بأن ييسّر الله لها القفول، و هو شائع في كلام فصحاء العرب إلى اليوم[5]، و بذلك اكتسبت اللفظة معنى أعم متفرّعا عن المعنى السابق له.

**المثال الرابع :** لفظ " المنيحة " أو المنحة أصل معناه أن يُعطى الرجل الناقة، فيشرب لبنها و ينتفع بها مدة ثم يردّها، ثم كثر استعمالهم لها حتى أصبحت تستعمل في معنى الهبات و الصلات فيقال منحته ودّي و نصحي[6]، و بذلك نقل معناه من الخاصّ إلى العامّ.

**المثال الخامس :** لفظ " النُّجعة "، يعني طلب الكلإ و مساقط الغيث[7]، ثم عُمّم معناه فأصبح يُستعمل في معنى طلب كلّ شيء[8].

**2- <u>التخصيص</u> :** يقصد به « تضييق مجال استخدام الدلالة الأولى و الخروج بها من معنى عامّ إلى معنى خاصّ، بحيث يتعارف الناس على دلالة معيّنة للفظة،

---

([1]) ينظر : العباب، 1 : 81، و لسان العرب، ابن منظور، 29 : 2613، و المعجم الوسيط، 545.
([2]) ينظر : العين، الفراهيدي، 1 : 109، و لسان العرب، ابن منظور، 1 : 199، و المعجم الوسيط، 36.
([3]) ينظر : علم اللغة، 320، و فصول في علم اللغة العام، 227، و المعجم الوسيط، 36، و دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 155.
([4]) ينظر : لسان العرب، 5 : 3706، و أدب الكاتب، ابن قتيبة، 24، و المعجم الوسيط، 752.
([5]) ينظر : لسان العرب، 5 : 3706.
([6]) ينظر : تفسير رسالة أدب الكتاب، الزجاجي، 133.
([7]) ينظر : العين، الفراهيدي، 4 : 194، لسان العرب، ابن منظور، 6 : 4353، و مختار الصحاح، الرازي، 313.
([8]) ينظر : المخصص، ابن سيده، 5 : 119، و المزهر، السيوطي، 1 : 429، وعلم اللغة، علي عبد الواحد وافي، 320.

ومع مرور الزمن تصبح دلالة اللفظة واضحة محدّدة »[1]. و يعود هــذا التضييق و التخصيص في معنى الكلمة إلى الحالات التي يكثر فيها استخدامها « فكثرة استخدام العامّ مثلا في بعض ما يــدلّ عليه يزيل مع تقادم العهــد عــموم معناه ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله »[2].

و أمثلة ذلك كالآتي :

**المثال الأول :** لفظ " المَرْبَأة " الذي يعني المَرْقَبَة أي المكان الذي يرتقب منه، ثمّ شاع استعماله للمكان الذي يقف فيه البازي[3]، و بذلك تخصّص معناه.

**المثال الثاني :** لفظ " نتأ " : يطلق على كل شيء ارتفع ثم خصص معناه بالورم فيقال : نتأت القرحة[4].

**المثال الثالث :** لفظ " الحجّ " معناه : القصد[5]، ثم شاع استعماله في معنى العبادة التي يقصد فيها المسلم بيت الله الحرام، و بذلك تخصّص معناه[6].

**المثال الرابع :** لفظ " الكفر " معناه الستر و التغطية[7]، ثم شاع استعماله وتخصّص معناه في إنكار دين الله عز و جلّ، « فكأنّ الكافر ساتر للحق و ساتر لنعم الله عز و جل »[8].

**المثال الخامس :** لفظ " المأتم " يعني في الأصل اجتماع الرّجال و النّساء في الغمّ والفرح[1]، ثم غلب استخدامه في الموت[2]، و بذلك تخصّص معناه « أي أنّ

---

**([1]) فصول في علم اللغة، عبد الكريم الرديني، 226، و اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، 78، و علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 72.**
**([2]) علم اللغة، عبد الواحد وافي، 319، و ينظر : علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، 170، 171.**
**([3]) ينظر : العباب، 1 : 60، و لسان العرب، 18 : 1546.**
**([4]) ينظر : العباب، 1 : 118.**
**([5]) ينظر : لسان العرب، 2 : 778، و المعجم الوسيط، 156.**
**([6]) ينظر : علم اللغة، عبد الواحد وافي، 320.**
**([7]) ينظر : مقاييس اللغة، ابن فارس، 5 : 191، و لسان العرب، 5 : 3899، و المعجم الوسيط، 791.**
**([8]) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، 28، و ينظر : اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، 283.**

الاستعمال اللغوي قد غلّب ملمح الاجتماع في الأحزان كالموت على ملمح الاجتماع في المسارّ فتخصّصت دلالة اللفظ »[3].

**المثال السادس :** لفظ " الرّث " أصل معناه أنّه يُطلق على الخَلَق الخسيس، البالي من كلّ شيء[4]، ثم شاع استعماله و تخصّص معناه فيما يُلبس و يُفترش[5].

**3- <u>المجاورة</u> :** هي من مظاهر تفرّع معنى المادّة اللّغوية و تنشأ « من كثرة استعمال لفظ في موضع معيّن و بجوار ألفاظ معيّنة »[6]، و هي ممّا تعتمده العرب حيث قال ابن قتيبة : « ... و العرب تسمّي الشيء باسم غيره إذا كان مجاورا له، أو كان منه بسبب »[7].

و لتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية :

**المثال الأول :** لفظ " القِئْقِئة " : أصل معناه القشرة الرقيقة التي تحت القيض من البيض و استعمل هذا اللفظ لبياض البيض لارتباطه به فيقال القئقئ[8].

**المثال الثاني :** لفظ " ظعينة " يعني في الأصل : المرأة تكون في هودجها، ثم أصبحت تطلق على الهودج نفسه و على معنى البعير[9]، ذلك أنّ المرأة لا توصف ظعينة إلا إذا كانت في هودجها، أي مجاورة له غير مفارقته.

---

([1]) ينظر : لسان العرب، 1 : 20، و مختار الصحاح، الرازي، 144.
([2]) ينظر : في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، 239.
([3]) في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، 240.
([4]) ينظر : لسان العرب، 18 : 1580.
([5]) ينظر : المخصص، ابن سيده، 4 : 94، و المزهر في علوم اللغة، السيوطي، 1 : 427.
([6]) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 212.
([7]) أدب الكاتب، ابن قتيبة، 21، و ينظر : تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 135، و تفسير رسالة أدب الكتاب، الزجاجي، 64، و الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، 63.
([8]) ينظر : العباب، الصغاني، 1 : 94.
([9]) ينظر : لسان العرب ، 4 : 2748، و المزهر في علوم اللغة، السيوطي، 1 : 207.

**المثال الثالث :** لفظ " العقيقة " أصل معناه : الشعر الذي يولد به الطفل[1]، ونظرا لكثرة الاستعمال و ارتباط هذا اللفظ بما يُقدَّم من ذبيحة عند حلق الشعر الذي يولد به الطفل، أصبح يطلق على معنى الذبيحة نفسها[2].

**المثال الرابع :** لفظ " ندًى "، أصل معناه : المطر و البلل[3]، و قد يُستعمل بمعنى النّبت و الشحم « لأن الشحم عن النّبت و النّبت عن النّدى »[4]، فلمجاورته للنبت سمِّي به.

**4- <u>المشابهة</u> :** هي إحدى مظاهر تفرّع المعنى و تكون « بانتقال اللفظ من معناه إلى معنى مشابه له أو قـــريب منه أو بينه و بينه مناسبة »[5]، و هـــو ممّا تعتمده تعتمده العرب في كلامها فقـــد قال ابن قتيبة : « فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة، إذا كان المسمّى بها بسبب مـــن الأخرى، أو مجاورا لها، أو مشاكلا »[6]. و يتمّ هذا التفريع في المعاني بطرق هي : « الاستعارة أي المجاز الذي علاقته التشبيه و المجاز المرسل و هو الذي تكون علاقته غير التشبيه كالسببية والحالية والمحلية و الجزئية و الكلية، و لابدّ لنا من القول إنّ استعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز و لكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه هذه الصفة و تصبح دلالته على مدلوله الجديد دلالة حقيقية لا مجازية »[7]. فالدّلالة المجازية لا تنفصم كليّا عـــن الدّلالة الحقيقية بل

---

(1) ينظر : م ن، 4 : 3043.
(2) ينظر : المزهر في علوم اللغة، السيوطي، 1 : 207.
(3) ينظر : لسان العرب،49 : 4387.
(4) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، 63، و ينظر : لسان العرب، 49 : 4387.
(5) فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، 220.
(6) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 135.
(7) فقه اللغة و خصائص العربية، 220، 221، و ينظر : علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، 627.

تبقى محتفظة بخيط يربطها بالدلالة الأصلية[1]. و لتوضيح ذلك نـــورد الأمثلة الآتية :

**المثال الأول** : لفظ " صبَأ " : أصل معناه الطلوع، فيقال : صبَأتُ على القوم إذا طلعت عليهم، صبَأ ناب البعير : طلع حدّه، و أصبَأ النجم أي طلع الثريا[2].

و أطلق على من يخرج عن دينه إلى دين آخر الصابئ تشبيها له بصبوء النجوم من مطالعها[3]، و بذلك أصبح للفظ صبَأ معنى آخر هو الخروج عن الدين.

**المثال الثاني** : لفظ " الكرثأة " : أصل معناه النبت المجتمع الملتف ثم أصبح يطلق على الشعر[4] و بذلك اكتسبت اللفظة معنى آخر.

**المثال الثالث** : لفظ " الباءة " : أصل معناه أن يستمكن الرجل من داره ثم أصبح يطلق مجازا على النكاح لأن الرجل يتبوأ من أهله كما يتبوأ من داره[5]. و بذلك أصبح للفظ الباءة معنى آخر هو النكاح.

**المثال الرابع** : لفظ " الطبع " : « ... و أما طبَع القلب، بتحريك الباء، فهو تلطيخه بالأدناس و أصل الطبَع الصدأ يكثر على السيف و غيره ... الطبْع بالسكون : الختم، و بالتحريك الدنس، و أصله من الوسخ و الدنس يغشيان السيف،

(1) ينظر : علم الدلالة أصوله و مباحثه، عبد الجليل منقور، 74.
(2) ينظر : العباب، الصغاني، 1 : 77، 78، و الصحاح، الجوهري، 1 : 59، و لسان العرب، ابن منظور، 28 : 2385.
(3) ينظر : م ن، 1 : 78، و الصحاح، 1 : 59، و لسان العرب، 28 : 2385.
(4) ينظر : العباب، 1 : 101.
(5) ينظر : م ن، 1 : 27، 28.

ثم استعير فيما يشبه ذلك من الأوزار و الآثام و غيرهما من المقابح »[1]. كأنّ تلك الأوزار و الآثام تلطّخ القلب كما يلطّخ الصدأ السيف.

و من الملاحظ أن لفظ طبْع كان يطلق على كل ما هو حسي ثم أصبح يطلق على المجرد في قولك : طَبَعَ الله على قلب الكافر، و فلان لطَمِع طَبَع أي دنس الأخلاق، و رُبَّ طمَع يهدي إلى طبَع، و هو مطبوع على الكرم، و هذا كلام عليه طبائع الفصاحة[2].

**المثال الخامس :** لفظ " ثَقِف " أصل معناه تسوية الرمح و يقال ثقف الشيء هو سرعة التعلم و ثقِف الشيء حذقه و فهمه[3]. كأن الذي يثقف العلم يقوّم فكره كما يَثقَف الرّمح « و هنا تظهر المشابهة بين استواء الرّمح و صلاحيته، و ما تكون عليه الأفكار و الألفاظ من صحة و إفادة دون خلل أو انحراف عن القصد »[4].

و ما يلاحظ هو انتقال معنى تسوية الرّمح و تقويمه من الدلالة الحسية في الرّمح إلى الدّلالة المعنوية في العلم و الفكر[5].

**المثال السادس :** لفظ " المجد " أصل معناه امتلاء بطن الدّابة من العلف[6]، ثم استعمل مجازا في معنى الامتلاء بالكرم[7]، و قد ذكر ذلك الزمخشري في كتابه

---

(1) لسان العرب، 4 : 2635.
(2) ينظر : أساس البلاغة، الزمخشري، 1 : 593، 594.
(3) ينظر : الصحاح، 4 : 1334، و لسان العرب، 6 : 492، و مقاييس اللغة، ابن فارس، 1 : 382، 383، و أساس البلاغة، الزمخشري، 1 : 110.
(4) علم الدلالة العربي، فايز الداية، 299.
(5) ينظر : علم الدلالة العربي، فايز الداية، 298.
(6) ينظر : الصحاح، الجوهري، 2 : 537. و لسان العرب، 46 : 4138.
(7) ينظر : علم اللغة، عبد الواحد وافي، 321.

أساس البلاغة حيث قال : « و من المجاز : مَجَد الرجل و مَجُد : عظم كرمه فهو ماجد و مجيد »[1].

و ما يلاحظ في استعمال لفظ المجد انتقاله من الدّلالة الحسيّة و هي امتلاء بطن الماشية من العلف أو الكلأ إلى الدّلالة المعنوية و هي الاتصاف و الامتلاء بالكرم.

(1) أساس البلاغة، الزمخشري، 2 : 194.

# الخاتمة

## الخاتـــمـــة :

بعـــد معالجتـــنا لمحتويات البحث تمكنا من استخلاص عدد من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي :

- ✓ معجم " العباب الزاخر و اللباب الفاخر " من أهـــم و أغنى المعاجم العربية مادة و منهجا.
- ✓ ارتباط التفريع الدلالي بالدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية، فالقول بأن معنى ما فرع من معنى مادة لغوية ما يتطلب استخلاص دلالتها الاشتقاقية من خلال استعمالاتها.
- ✓ تميز المعاني المتفرعة عن الدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية، فقد تبدو في كثير من الاستعمالات منقطعة عن تلك الدلالة، إلا أنها تحتاج إلى طرق و وسائط توصل إليها و هو ما استخلصناه من مظاهر تفرّع المعنى في المادة اللغوية.
- ✓ اعتماد الإمام " الصغاني " على ذكر الدلالة الاشتقاقية لأغلب مواد معجمه.
- ✓ يتسم عدد من مواد المعجم بتعدّد دلالتها الاشتقاقية، و أخرى بوحدة الدلالة.
- ✓ اعتماد العلماء القدامى على مفهوم الدلالة الاشتقاقية في مصنفاتهم دون التصريح بها كما رأينا في " تفسير غريب القرآن " لابن قتيبة و " تأويل مشكل القرآن " له، و " المفردات في غريب القرآن " للأصفهاني، و " النوادر في اللغة " لأبي زيد الأنصاري و غيرهم من المصنفات التي ذكرناها في البحث.
- ✓ لم يعتمد " الصغاني " أثناء معالجته مواد معجمه رأيا واحدا في أصل الاشتقاق، فقـــد كان يرجع المشتق إلى المصدر أحيانا، و إلى الفعل أحيانا أخرى، كما أنه اعتمد على الاشتقاق من اسم العين.

- ✓ يعدّ اسم العين مصدرا للاشتقاق لاقتضاء الضرورة لذلك، و قد أقر بهذا مجمع اللغة العربية كما ذكرنا في البحث.
- ✓ يرتبط تعليل الألفاظ بالدلالة الاشتقاقية للمادة اللغوية، فإطلاق لفظ بعينه لمعنى ما يتطلب معرفة المعنى الأصل للمادة.
- ✓ أهميّة التفريع الدّلالي في العملية الاشتقاقية،.
- ✓ التفريع الدّلالي للدلالة الاشتقاقية للمادّة اللغوية بصيغ متعدّدة و في سياقات مختلفة ضمانة لاستمرارية اللغة العربية و حيويّتها.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا من خلال بحثنا المتواضع في الإسهام في خدمة اللغة العربية و الحفاظ على أصالتها، فإن أصبنا الغاية، فالحمد لله، و ذلك ما نبغي، و إن أخطأنا فمن أنفسنا و الله نسأل أن يلهمنا الصواب، إنه الهادي إلى الطريق المستقيم.

# الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
- قائمة المصادر و المراجع
- فهرس الموضوعات

## فهرس الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية :

| السورة | الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|
| البقرة | ﴿ يخطف أبصارهم ﴾ | 20 | 63 |
| | ﴿ و ما ظلمونا و لكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ | 57 | 28 |
| الأنعام | ﴿ و ذكر به أن تبسل نفس بما كسبت ﴾ | 70 | 72 |
| | ﴿ و لم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ | 82 | 28 |
| الأعراف | ﴿ اخرج منها مذءوما ﴾ | 18 | 61 |
| | ﴿ فدلاهما بغرور ﴾ | 22 | 05 |
| يوسف | ﴿ و ما أنت بمؤمن لنا و لو كنا صادقين ﴾ | 17 | 63 |
| الحجر | ﴿ من حمإ مسنون ﴾ | 26 | 53 |
| الإسراء | ﴿ إنّ قتلهم كان خطأ كبيرا ﴾ | 31 | 48 |
| | ﴿ و آتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ﴾ | 59 | 29 |
| طه | ﴿ قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد و ملك لا يبلى ﴾ | 28 | 05 |
| | ﴿ إذ تمشي أختك فتقول هل أدلكم على من يكفله ﴾ | 40 | 05 |
| الفرقان | ﴿ ألم تر إلى ربّك كيف مدّ الظّلّ و لو شاء لجعله ساكنا ثم جعلنا الشمس عليه دليلا ﴾ | 45 | 05 |
| القصص | ﴿ فقالت هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم و هم له ناصحون ﴾ | 12 | 05 |
| | ﴿ ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة ﴾ | 76 | 44 |
| لقمان | ﴿ إنّ الشرك لظلم عظيم ﴾ | 56 | 28 |
| السّجدة | ﴿ أئذا صللنا في الأرض ﴾ | 10 | 64 |
| سبأ | ﴿ و قال الذين كفروا هل ندلّكم على رجل ينبّئكم إذا مزّقتم كلّ ممزّق إنّكم لفي خلق جديد ﴾ | 07 | 05 |
| | ﴿ فلما قضينا عليه الموت ما دلّهم على موته إلا دابّة الأرض تأكل منسأته ﴾ | 14 | 05 |
| ص | ﴿ و لا تشطط ﴾ | 22 | 68 |
| الفتح | ﴿ لم تعلموهم أن تطأوهم ﴾ | 25 | 45 |
| الجنّ | ﴿ و أنّه تعالى جدّ ربّنا ﴾ | 03 | 67 |

| الأحاديث النبوية | الصفحة |
| --- | --- |
| ﴿ لي خمسة أسماء : أنا محمّد، و أحمد، و الماحي : يمحو الله بي الكفر والحاشر، أحشر الناس على قدمي، و العاقب ﴾ | 33 |
| ﴿ لا ينفع ذا جدّ منك جدّ ﴾ | 68 |

# قائمة المصادر و المراجع


1. القرآن الكريم.
2. الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، تح : سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 : 1986م (ج1).
3. أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح : محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د ت).
4. أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، تح : محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 : 1419هـ – 1998م.
5. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح : بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1 : 1420هـ – 1999م.
6. الاشتقاق، ابن دريد، تح : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 : 1411هـ – 1991م.
7. الاشتقاق، عبد الله أمين، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، ط1 : 1376هـ – 1956م.
8. اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، تح : عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 : 1406هـ – 1986م.
9. اشتقاق الأسماء، أبو سعيد الأصمعي، تح : رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 : 1415هـ – 1994م.
10. الاشتقاق و دوره في نمو اللغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 1995م.
11. إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح : أحمد محمد شاكر، و عبد السلام هارون، ط4 : (د ت).
12. الأعـــلام، قاموس تراجم، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15 : مايو 2002م.

**13.** الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1 : 1424هـ - 2003م (ج1).

**14.** الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط6 : 1416هـ - 1996م.

**15.** البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6 : 1988م.

**16.** البحث اللغوي عند الهنود، أحمد مختار عمر ، دار الثقافة، بيروت، 1972.

**17.** البداية و النهاية، الحافظ ابن كثير الدمشقي، راجعه و قدم له : سهيل زكار، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 : 1426هـ - 2005م.

**18.** بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي، تح : أبو الفضل محمد إبراهيم، دار الفكر، ط2 : 1399هـ - 1979م.

**19.** بلغة المشتاق في علم الاشتقاق، محمد ياسين عيسى، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر(د ت د ط).

**20.** تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تح : عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ - 1965م، (التراث العربي، تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت).

**21.** تاج اللغة و صحاح العربية، الجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4 : 1990م.

**22.** تاريخ السيميائية، آن إينو، تر : رشيد بن مالك، منشورات، مختبر الترجمة والمصطلح جامعة الجزائر و دار الآفاق، الجزائر، ط : 2004م.

**23.** تاريخ ثغر عدن، أبو محمد عبد الله بن أبي مخرمة، مكتبة مدبولي، مصر، ط2 : 1411هـ - 1991م.

**24.** تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه : السيد أحمد صقر، (د ت، د ط).

**25.** التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، عبد الجليل مرتاض، دار هومة، الجزائر، ط : 2002م.

**26.** تذكرة الحفاظ، الحافظ الذهبي، صحح عن النسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).

**27.** التصريف، ابن مالك، تح : عادل عبد الحميد عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط : 1426هـ – 2006م.

**28.** التعريفات، الشريـــف الجرجاني، المطبعة الخيرية، ط1 : 1306هـ.

**29.** التعريفات، الشريـــف الجرجاني، مكتبة لبنان، 1985م.

**30.** تفسير القرآن العظيم، الحافظ ابن كثير، تح : أنس محمد الشامي، و محمد سعيد محمد، دار البيان العربي، مصر، 2006م.

**31.** تفسير رسالة أدب الكتاب، الزجاجي، تح : عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1993.

**32.** تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، تح : السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 1398هـ – 1978م.

**33.** تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزّي الغرناطي، تح : محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1 : 1410هـ – 1990م.

**34.** التكملة، أبـــو علي الفارسي، تح : كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2 : 1419هـ – 1999م.

**35.** التكملة و الذيل و الصلة، رضيّ الدين الحسن الصغاني، تح : عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م.

**36.** تهافت التهافت، ابـــن رشد، تح : صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط : 1425هـ – 2005م.

**37.** تهذيب اللغة، الأزهري، تح : عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء و النشر (د ت، د ط).

**38.** تيسير المهمات في شرح ورقات الجويني، أحمد إدريس عبده، دار الهدى، الجزائر، ط : 1997م.

**39.** الجاسوس على القاموس، فارس الشدياق، قسطنطينية، طبع في مطبعة الجوائب، 1299.

**40.** جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، شرح و ضبط و تقديم، عمر فاروق الطباع، دار و شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت (د ت).

**41.** الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين بن أبي الوفاء الحنفي، تح : عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة و النشر و الإعلان، ط2 : 1413هـ – 1993م.

**42.** حاشية الدمياطي على شرح جلال الدين المحلي على الورقات، تح : أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، مصر، ط : 2003م.

**43.** الحدود الفلسفية، الخوارزمي الكاتب، تح: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر و الدار التونسية للنشر، تونس، ط: 1991م.

**44.** حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، العلامة الدمنهوري، مطبوع مع الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضري و معه حاشية العلامة مخلوف بن محمد المنياوي على حلية اللب المصون، دار الفكر، بيروت (د ت).

**45.** الحوادث الجامعة و التجارب النافعة في المائة السابعة، كمال الدين بن أحمد ابن الفوطي البغدادي، طبع المكتبة العربية ببغداد، 1351هـ.

**46.** الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د ت، د ط).

**47.** دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط16 : 2004م.

**48.** دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط8 : 1980م.

**49.** الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1 : 1414هـ – 1993م.

**50.** دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح : محمد النونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط : 2005م.

**51.** دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط5 : 1984م.

**52.** الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، (د ت).

**53.** الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، دراسة تحليلية نقدية، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار الفكر، دمشق، ط1: 2003م.

**54.** ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به و شرحه : حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2: 1426 هـ – 2005م.

**55.** رسالة الاشتقاق، ابن السراج، تح : مصطفى الحدري محمد علي الدرويش، دمشق، 1973م.

**56.** السيميائية، أصولها و قواعدها، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط : 2002م.

**57.** شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تح : محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1 : 1412هـ – 1991م.

**58.** شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح : يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط : 1421هـ – 2001م.

**59.** شرح التسهيل، ابن مالك، تح : أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، مصر (د ت).

**60.** شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، مصر(د ت د ط).

**61.** شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تح : محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط1 : 1417هـ – 1996م.

**62.** شرح المفصل، ابن يعيش، تح : أحمد السيد سيد أحمد، ج1، المكتبة التوفيقية (د ت).

**63.** الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، عنيت بتصحيحه ونشره المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1328هـ – 1910م.

**64.** الصحاح و مدارس المعجمات العربية، أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، لبنان، ط4 : 1410هـ – 1990م.

**65.** الصيغ الثلاثية مجردة و مزيدة، اشتقاقا و دلالة، ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، ط : 1409هـ – 1989م.

**66.** طبقات النحويين و اللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2 (د ت).

**67.** طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، ناصر الدين البيضاوي، تح : عباس سليمان، دار الجيل، بيروت، و المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1 : 1411هـ – 1991م.

**68.** العباب الزاخر و اللباب الفاخر، الصغاني، تح : فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1 : 1398هـ – 1978م.

**69.** العبـــارة، أبـــو علي ابن سينا، تح : محمد الخضيري، الهيئة المصرية العامة للنشر و التأليف، 1390هـ – 1970م.

**70.** علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، أعده و اعتنى به : محمد أبو الخير السيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1 : 1429هـ – 2008م.

**71.** علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا، محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 : 1427هـ – 2006م.

**72.** علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم : علي الحمد، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1 : 1427هـ – 2007م.

**73.** علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق، فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

**74.** علم الدلالة و المعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة، دار الفكر، عمان، ط1 : 1989م.

**75.** علم الدلالة، أصوله و مباحثه، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م.

**76.** علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع و النشر، القاهرة، ط9.

**77.** عمدة الأحكام في معالم الحلال و الحرام، الحافظ عبد الغني المقدسي، الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر، ط1 : 1427هـ – 2006م.

**78.** العيـــن، الخليل بـــن أحمد الفراهيدي، تح : إبراهيم السامرائي و مهـــدي المخزومي (د ت، د ط).

**79.** العين، الفراهيدي، تح : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 : 1424هـ – 2003م.

**80.** غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تح : حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1474هـ – 1984م.

**81.** فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير، الشوكاني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 : 1421هـ – 2000م.

**82.** فصول في عـــلم اللغـــة، عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر (د ت، د ط).

**83.** فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

**84.** فقه اللغة و أسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، تح : ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط : 1425هـ – 2004م.

**85.** فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط : 1426هـ – 2005م.

**86.** في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، ط : 2005م.

**87.** في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، ط : 1997م.

**88.** القاموس المحيط، الفيروز أبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1301هـ.

**89.** القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (د ت).

**90.** القياس في النحو و معه تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات للفارسي، منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط1 : 1405هـ – 1985م.

**91.** الكامل، أبو العباس المبرد، تح : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2 : 1992م.

**92.** كتاب الإيمان، ابن تيمية، اعتنى به : الشيخ يوسف حسين الغزال، مطبوعات ميموني للنشر و التوزيع، الجزائر، ط : 1988م.

**93.** كتاب الزينـــة في الكلمات الإسلامية العربية، أبـــو حاتم الرازي، عارضه بأصـــوله و علق عليه : حسين بن فيض الله الهمذاني، مركـــز الدراسات و البحوث اليمني، ط1 : 1415هـ – 1994م.

**94.** الكتاب، سيبويه، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط3: 1410 هـ – 1990م.

**95.** الكتاب، سيبويه، تح : عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م – 1975م.

**96.** كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، التهانوي، تح : علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1 : 1996م.

**97.** كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، طبع وزارة المعارف التركية، استانبول، 1941م – 1942م.

**98.** الكليات، الكفوي، تح : عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 : 1419هـ – 1998م.

**99.** لسان العرب، ابن منظور، تحقيق : عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

**100.** اللسانيات، جان بيرو، تر : مسعودي الحواس، و مفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م.

**101.** اللسانيات العامة و قضايا العربية، مصطفى حركات، دار الآفاق الجزائر (د ت).

**102.** اللسانيات، النشأة و التــطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 : 2005م.

**103.** اللغة العربية، معناها و مبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط : 1994م.

**104.** ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تح : عبد الغفور عطار، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط : 2004م.

**105.** ما بنته العــرب على فَعَال، رضيّ الدين الحسن الصغاني، تح : عزة حسن، دمشق، ط : 1383هـ - 1964م.

**106.** مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط : 1999م.

**107.** مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، (1932-1962) ماضيه و حاضره، إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1383هـ - 1964م.

**108.** مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، شوقي ضيــف، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1 : 1404هـ - 1984م.

**109.** مجمل اللغة، ابن فارس، تح : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 : 1406هـ - 1986م.

**110.** محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، بيت الحكمة، الجزائر، ط1 : 2009م.

**111.** مختار الصحاح، الرازي، تح : أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت ودار الأصالة، الجزائر، 1426هـ - 2005م.

**112.** المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د ت).

**113.** المدارس اللسانية، أعلامها، مبادؤها و مناهج تحليلها للأداء التواصلي، دار آل رضوان، وهران، الجزائر، ط2 : 2008م.

**114.** المذكر و المؤنث، أبو حاتم السجستاني، تح : حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، سوريا و دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1 : 1418هـ – 1997م.

**115.** مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، آن إينو، ترجمة : خليل أحمد، دار السؤال، دمشق، ط1 : 1980م.

**116.** المرجع و الدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة و تعليق : عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان و الدار البيضاء،المغرب، 2000م.

**117.** المزهر في علوم اللغة و أنواعها، السيوطي، شرحه و صححه : محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3 (د ت).

**118.** المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، ط3 : 1416هـ – 1995م.

**119.** معجـــم الأدباء، ياقوت الحموي، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 : 1411هـ – 1991م.

**120.** المعجم العربي، نشأته و تطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2 : 1968م.

**121.** معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، مصر، ط2 : 1409هـ – 1988م.

**122.** المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط4 : 1425هـ – 2004م.

**123.** المعجمات العربية، دراسة منهجية، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

**124.** معيار العلم، أبو حامد الغزالي، شرحه : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 : 1410هـ – 1990م.

**125.** مفاهيم لسانية دي سوسورية، عبد الجليل مرتاض، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر(د ت، د ط)

**126.** المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان (د ت).

**127.** مقاييس اللغة، ابن فارس، تح : عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

**128.** المقتضب، أبو العباس المبرد، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، ط : 1415هـ – 1994م.

**129.** المقدمة، ابن خلدون، دار الفكر للطباعة و النشر، لبنان، ط : 1428هـ – 2007م.

**130.** المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط : 1993م.

**131.** الملل و النِّحل، أبو الفتح الشهرستاني، تح : محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د ت).

**132.** الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح : فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1 : 1996م.

**133.** المنتخب من غريب كلام العرب، أبـــو الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تح : محمد بـــن أحمد العمري، جامعة أم القـــرى، المملكة العربية السعودية، ط1 : 1409هـ – 1989م.

**134.** الموطأ، الإمام مالك بن أنس، اعتنى به أبو عبد الله محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط1 : 1423هـ – 2002م.

**135.** نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، تح : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1 : 1401هـ – 1981م.

**136.** نقض المنطق، ابن تيمية، تح : محمد عبد الرازق حمزة، و الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 : 1419هـ – 1999م.

**137.** نهاية الإيجاز و دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح : أحمد السقا، دار الجيل، بيروت.

**138.** النوادر في اللغـــة، أبو زيد الأنصاري، تح : محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1 : 1401هـ – 1981م.

**139.** هدية العارفين، أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، 1955م.

**140.** همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح : أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 : 1418هـ – 1998م.

**141.** الورقات في أصول الفقه، أبو إسحاق الجويني، تح : أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، مصر، ط : 2003م.

**الدوريات و الرسائل الجامعية :**

**1.** مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، للمختار كريم، مجادلة السائد في اللغة و الأدب و الفكر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس، الجزء الأول، المجلد 12 – 2002م.

**2.** تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية (اللغوية)، رسالة دكتوراه دولة، إعداد هني سنية، وهران، 2005م – 2006م.

**المراجع الأجنبية :**

**1.** Cours de linguistique Générale, F. De Saussure, Ed Talantikit, Bijaïa, 2002.

**2.** Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Jean Dubois et autres, Ed Larousse, 1999, Paris.

**3.** Dictionnaire de la linguistique, G. Mounin, 4ème Ed : P.U.F, Paris.

**4.** Eléments de linguistique générale, A. Martinet Ed : Armand Colin Paris, 4ème Ed 1990.

**5.** Sémantique structurale, Algirdas Julien Griemas, P.U.F, 2ème Ed, Paris, 1995.

# فهـرس الموضوعات


مقــدمة ..... أ

مدخل : ..... 2- 20

1/- مفهوم التفريع الدلالي : ..... 02

1- مفهوم الأصل ..... 02

2- مفهوم التفريع ..... 03

3- مفهوم الدلالة ..... 04

4- التفريع الدلالي..... 07

2/- حياة الصغاني العلمية ..... 08

**الفصل الأول :** الدلالة الاشتقاقية في معجم العباب ..... 22-56

1/ معجم العباب، دراسة في المنهج و المحتوى : ..... 22

- منهجه : ..... 23

أ - مراجعه ..... 23

ب – الشواهد ..... 23

- منهجه في ترتيب المواد ..... 24

- قيمة العباب العلمية ..... 26

2/ الدلالة الاشتقاقية في الفكر اللغوي العربي : ..... 27

1- المنحى النظري ..... 27

2- المنحى التطبيقي ..... 28

3/ منهج الصغاني في عرض الدلالة الاشتقاقية ..... 36

4/ صياغة الصغاني للدلالة الاشتقاقية ..... 38

أ- الإحكام أو العموم ..... 38

ب-التجريد و المباشرة ..... 41

ج- اللزوم و / أو التعدي ..... 43

5/ مصدر تفريع المادة الاشتقاقية لدى الصغاني : ..... 46
1- جعله المصدر أصلا ..... 47
2- جعله الفعل أصلا ..... 48
3- الاشتقاق من اسم العين ..... 53

**الفصل الثاني :** وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها في العباب ..... 58-83
1/ مفهوم وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها : ..... 58
أ – وحدة الدلالة الاشتقاقية ..... 59
ب – تعدد الدلالة الاشتقاقية ..... 59
2/ وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها قبل الصغاني ..... 61
أ- ابن قتيبة ..... 61
ب-الزجاجي ..... 65
ج- ابن فارس ..... 67
د- الراغب الأصفهاني ..... 71
3/ وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها عند الصغاني : ..... 73
أ- وحدة الدلالة الاشتقاقية ..... 74
ب-تعدد الدلالة الاشتقاقية ..... 77
4/ موقف بعض العلماء المحدثين من وحدة الدلالة الاشتقاقية و تعددها ..... 80

**الفصل الثالث :** العلاقات الدلالية في عملية التفريع الدلالي ..... 85-113
1/ عناصر الدلالة : ..... 85
أ- الدال..... 85
ب-المدلول..... 86
ج- المرجع..... 90
2/ طبيعة العلاقة بين الدال و المدلول: ..... 93
أ- العلاقة الطبيعية ..... 93
ب- العلاقة الاصطلاحية ..... 99
ج- العلاقة اللزومية..... 102

3/ تعليل دلالة الألفاظ في معالجة الصغاني لمواد معجمه ..... 103
4/ مظاهر التفريع الدلالي في المادة اللغوية : ..... 106
1- التعميم ..... 107
2- التخصيص ..... 108
3- المجاورة ..... 109
4- المشابهة ..... 111

الخاتمة ..... 115

فهرس الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية ..... 118

قائمة المصادر و المراجع ..... 120

فهرس الموضوعات ..... 132